



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية

الأمريكية (٢٠١٧-٢٠١٠)

The Middle East Position in US Foreign Policy

Strategy (٢٠١٠-٢٠١٧)

إعداد:

سعد صحن سعد الرشيد

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠١٦

إشراف:

الدكتور هاني اخو ارشيدة

العام الدراسي

٢٠١٨/٢٠١٧

تفوض

أنا سعد صحن سعد الرشيدي ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

ب

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: سعد صحن سعد الرشيدى الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠١٦

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية (٢٠١٠-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / /

قرار لجنة المناقشة

مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية
الأمريكية (2010-2017)

إعداد

سعد صحن سعد الرشيدى

إشراف

الدكتور هانى اخوارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

الدكتور: هانى عبدالكريم اخوارشيدة مشرفاً ورئيساً
الدكتور: عيد السلام الخوالدة
الدكتور: صايل فلاح السرحان
الدكتور: يحيى احمد العلي
عضواً
عضواً
عضواً خارجياً

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت
الحكمة في العلوم السياسية جامعة آل البيت نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٧ <

الإهداء

إلى والدتي التي تسكن دائماً في قلبي وعقلي وروحي ويختلط
عطرها بأنفاسي و إلى روح ابي الطاهرة
إلى ملاذي وسندي ومن كانوا إلى جانبي طوال حياتهم في السراء
والضراء ، يفرحون لنجاحي وازدهاري وتقدمي إخواني وأخواتي.
إلى رفيقة الدرب التي عاشت في الحياة بتفاصيلها حلوها ومرها
زوجتي الغالية
إلى ورود حياتي وزهور الماضي والحاضر والمستقبل وفلذات أكبادي
أبنائي وبناتي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً على نعمه

وبعد أن انعم المولى عز وجل علي بإتمام هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى كل من أعانني على إتمام هذه الدراسة التي أرجو من الله أن تبقى مرجعاً للأجيال وصدقة جارية في ميزان حسناتي وكل من وقف إلى جانبي .

أخص بالشكر والتقدير وخالص الامتنان أستاذي ومعلمي ومرشدي الذي لن أنساه ما بقيت الدكتور هاني اخوارشيدة الذي كانت آراؤه وتوجيهاته النور الذي أضاء لي سبل البحث والدراسة والذي كانت جهوده وكلماته خير سند لي من أجل إخراج هذه الدراسة إلى حيز الواقع.

كما واسدي شكري وتقديري وخالص امتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين أعطوني من وقتهم الذي لا يقدر بثمن لمناقشة هذه الدراسة وإخراجها إلى حيز الواقع والذين اثروا واغنوا هذه الدراسة بملاحقاتهم القيمة، فلهم كل الاحترام والتقدير.

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس الموضوعات

ه.....	الإهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	فهرس الموضوعات
ي.....	ملخص
ل.....	Abstract
١.....	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
١.....	المقدمة
٣.....	أولاً: أهمية الدراسة
٤.....	ثانياً: أهداف الدراسة:
٥.....	ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:
٦.....	رابعاً: فرضية الدراسة:
٧.....	خامساً: حدود الدراسة
٨.....	سادساً: متغيرات ومفاهيم الدراسة:
١١.....	سابعاً: منهجية الدراسة:
٢١.....	ثامناً : الدراسات السابقة:
٣٠.....	الفصل الثاني الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
٣٠.....	(نظرة تاريخية)
٣١.....	المبحث الأول العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط
٣٢.....	المطلب الأول صنع القرار السياسي الأمريكي ومحدداته.
٥٠.....	المطلب الثاني إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (الاحتلال الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣)
٧١.....	المبحث الثاني طبيعة العلاقات الأمريكية العربية

المطلب الأول العلاقات الأمريكية العربية ١٩٥٧-٢٠٠٣.....	٧٣
المطلب الثاني العلاقات الأمريكية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٧.....	٨٥
الفصل الثالث الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية.....	٩١
المبحث الأول الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وحماية أمنها القومي.....	٩٢
المطلب الأول الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي والأمم المتحدة.....	٩٤
المطلب الثاني الأمن القومي الأمريكي.....	١٠٢
المطلب الثالث التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل.....	١٢١
المبحث الثاني إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط العربي في ضوء المتغيرات الدولية.....	١٣٩
المطلب الأول مكانة النفط العربي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.....	١٤١
المطلب الثاني هيكل النظام الدولي الجديد والقوى الفاعلة فيه.....	١٥٠
الفصل الرابع الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧.....	١٦٣
المبحث الأول الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على السياسة الدولية.....	١٦٤
المطلب الأول الإستراتيجية الأمريكية ودورها في الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.....	١٦٥
المطلب الثاني اثر الإستراتيجية الأمريكية على التداعيات الأمنية في الشرق الأوسط.....	١٧٢
المبحث الثاني اثر الإستراتيجية السياسية الأمريكية على مستقبل الشرق الأوسط.....	١٩٢
المطلب الأول الإستراتيجية الأمريكية في الأزمات الواقعة في الشرق الأوسط.....	١٩٥
المطلب الثاني مستقبل الإستراتيجية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.....	٢٠٦
الخاتمة.....	٢١٤
أولا : النتائج :	٢١٥
ثانيا : التوصيات :	٢١٦

٢١٨.....	مراجع الدراسة :
٢١٨.....	الكتب العربية والمترجمة :
٢٢٢.....	الدراسات والأبحاث :
٢٢٣.....	دوريات :
٢٢٥.....	رسائل جامعية :
٢٢٦.....	مواقع انترنت :
٢٢٩.....	الكتب الأجنبية :

مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية (٢٠١٧-٢٠١٠)

إعداد : سعد صحن سعد الرشيد

إشراف : الدكتور هاني اخورشيدة

ملخص

بحثت هذه الدراسة في مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠١٧-٢٠١٠.

كما ركزت الدراسة على الدور الاستراتيجي الأمريكي حول النفط العربي في ضوء المتغيرات الدولية ومكانة النفط العربي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وكان التركيز في الدراسة على الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٠ والتي شهدت قضايا كبيرة جدا في المنطقة منها قضية الملف النووي الإيراني والإرهاب وثورات الربيع العربي والتداعيات الأمنية في الشرق الأوسط واستعرضت الدراسة مستقبل الشرق الأوسط في ظل الإستراتيجية الأمريكية الثابتة القائمة على الهيمنة والانفراد الدولي.

واعتمدت الدراسة في تناولها لهذا الموضوع على منهج صنع القرار لبيان طبيعة القرارات الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط، وكذلك اعتمدت على منهج تحليل النظام الدولي لدراسة حدود الإستراتيجية الأمريكية القائمة على المصالح والتطلعات والأهداف الأمريكية والإسرائيلية وكذلك منهج المصلحة القومية ذلك لان الإستراتيجية الأمريكية تقوم على تنفيذ المصالح الأمريكية فقط.

وخرجت الدراسة بنتائج هامة كان من أبرزها وأهمها أن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ولدتها الجغرافي والديموغرافيا، حيث اقترنت تلك الإستراتيجية بمصالح الولايات المتحدة وخلفت تلك الاستراتيجية حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وما زالت لغاية هذه اللحظة جراء تلك الإستراتيجية.

The Middle East Status in US Foreign Policy Strategy (٢٠١٠-٢٠١٧)

Prepared by: Saad Saen Saad Al Rashidi

Supervision: Dr. Hani Akhorsheeda

Abstract

The study examined the status of the Middle East in the US foreign policy strategy ٢٠١٠-٢٠١٧..

This study focused on the strategic role of the US on Arab oil in the light of international changes and the status of Arab oil in the American strategic thinking. The focus of the study was the period from ٢٠١٠ to ٢٠١٧, which witnessed very large issues in the region, including the issue of the Iranian nuclear file and terrorism and the Arab Spring revolutions and security implications In the Middle East and reviewed the study of the future of the Middle East under the US strategy based on permanent international hegemony and exclusivity.

The study relied on the method of analysis of the international system to study the limits of the American strategy based on American and Israeli interests, aspirations and objectives, as well as the approach of the

national interest. This is because the American strategy is based on the implementation of American interests. Just.

The study produced important results, the most important of which was that the American strategy in the Middle East was born geographically and demographically. This strategy was coupled with the interests of the United States. This strategy left a situation of instability in the region

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة

للسياسة الأمريكية عموما خصائص خاصة تستند إلى استراتيجيات ونظريات تشتق من الواقع الجيوستراتيجي والمصالح الحيوية في إقليم أو جغرافيا ما، ومن أهم هذه الخصائص أنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين في تأمين مصالحها، وحلفاءها أصبحوا عبئا عليها لأنهم فقدوا دورهم أو لأنهم يتعرضون لخطر الإسقاط، وهي تتخلى عن حلفائها لصالح بدلائهم الأقوياء الجدد بسرعة، عندما تتمكن من تأمين معظم مصالحها القائمة ولو لمرحلة معينة، حيث أن من المهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق مصالحها المحلية بدرجة معين، لكنها لا تأبه على فقدان حليف مهما كان ومهما طالت مدة ونوع خدماته التي قدمها، وهي كذلك تزرع جيوشا في جغرافيا الحلفاء بوصفها جيوشا متقدمة كقوة احتياط تستخدم عند انهيار النظام القائم الدول الأخرى، وتعتمد على سياسة القيادة المنفردة للعالم والتحكم بالتجارة العالمية وامتلاك القوة العسكرية العالمية، وتضمن تحالف أوروبا معها في سياساتها الدولية، وان شذت في بعض التفاصيل بل والسياسات الاقتصادية تجاه بعض الدول في الشرق الأوسط وأوروبا. (الحمد، ٢٠١٢ : ٧-٨).

إن لموضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط أهمية كبيرة باعتبارها الدولة العظمى والمهيمنة على العالم وتسطير على مختلف تحولات وتفاعلات السياسة الدولية وقد تطورت استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتوافق مع مصالحها في جميع دول العالم باستخدام جميع الوسائل المتاحة لضمان

استقرار هيمنتها على العالم كما وأنه يحكم السياسة الخارجية الأمريكية العديد من العوامل الداخلية والخارجية وتعتمد أيضا على مجموعة من النظريات المفسرة لها والتي يعتمدها الحزبان المسيطران على الدولة وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. (قبلان، ٢٠١٧: ٣-٤)

ولقد مرت السياسة الخارجية الأمريكية في مفتقر طرق مختلفة فيما يخص الشرق الأوسط، حيث أن انهيار الإتحاد السوفيتي واتجاه العالم إلى نظام أحادي القطبية وتركز القوى العظمى في العالم في القبضة الأمريكية شاهد رئيس على حدوث تغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية وأيضا طرأ هنالك تحولات في السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث ١١ سبتمبر / ٢٠٠١ حيث تغيرت استراتيجيات السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وبدأ ذلك ظهراً بما قامت به أمريكا من تدخلات في منطقة الشرق الأوسط سواء كانت تدخلات عسكرية أم تدخلات سياسية. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٥-٦)

ومنطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا لما تتمتع به المنطقة من موارد، وما تحتويه من مصالح أمريكية تسعى إلى تحقيقها سواء كانت هذه المصالح مصالح سياسية أو مادية أو هيمنة جغرافية أو غيرها. (صالح ، ٢٠١٢: ٧)

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كل من الأهمية العلمية والأهمية العملية:

١- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية في دراسة إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط في مراحلها المختلفة والتركيز على المرحلة الحالية وذلك لما يحتويه الشرق الأوسط من منازعات في الوقت الحالي، ولأن الشرق الأوسط يكتسب أهمية خاصة في استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية وتفرضه أسباب موجبة لذلك تتعلق بالأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن الشرق الأوسط يعتبر ذو أهمية إستراتيجية اقتصادية لاحتوائه على أكثر مصادر الطاقة في العالم، وذو موقع جيواستراتيجي هام بالنسبة لها، لذا سيتم تناول طبيعة الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لتعريف القارئ على أهمية تلك الإستراتيجية ولإضافة دراسة جديدة للمكتبة العربية يستفاد منها في البحث والدراسة.

٢- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية في توضيح المصالح التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية من خلال استراتيجياتها إلى تحقيقها في الشرق الأوسط. ولأن منطقة الشرق الأوسط من المناطق الهامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العملي

وذلك لأنه مسرح للعمليات على المستوى السياسي، والاقتصادي والحضاري والاستراتيجي، فالمنطقة قدمت خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ الحقيقي للعالم، وان العالم لا يستطيع الاستغناء عن هذه المنطقة خاصة من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذا الدراسة إلى تحقيق لأهداف التالية:

- ١) التعرف على التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي ما بعد ١١/سبتمبر ٢٠٠١
- ٢) التعرف على أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة من ثلاث نواحي الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.
- ٣) التعرف على الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في العالم العربي.
- ٤) التعرف على الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الأزمات في الشرق الأوسط خاصة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٥) استجلاء الإستراتيجيات الأمريكية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط في ضوء ثورات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٦) التعرف على محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بلدان الشرق الأوسط في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧.

(٧) بيان أهمية واثـر ثورات الربيع العربي في حسابات الإستراتيجية الواقعية للولايات المتحدة الأمريكية.

(٨) بيان التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط وما يعنيه الشرق الاوسط بنسبة لأمريكا وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس المتعلق بمكانة الشرق الأوسط في استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية وهو : ما هي مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

(١) ما طبيعة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي؟

(٢) ماهي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا من الناحية الجيوستراتيجية؟

(٣) ماهي المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي بشكل خاص؟

٤) ما هي الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في الشرق الأوسط؟

٥) ما طبيعة الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد انتهاء ثورات

الربيع العربي ٢٠١١؟

٦) ما طبيعة إستراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية تجاه منطقة الشرق الأوسط

والعالم العربي؟

٧) ما طبيعة الإستراتيجية المتبعة من قبل الرئيس دونالد ترامب تجاه الشرق

الأوسط في ظل الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

أ_ يقوم البحث على افتراض أن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا من الناحية

الإستراتيجية نابعة عن أهمية المصالح التي تسعى أمريكا لتحقيقها في الشرق الأوسط

وينبثق عن هذه النظرية ما يلي:

١) المصالح الأمريكية هي من تقوم بوضع محددات السياسة الخارجية

الأمريكية.

٢) كلما زادت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط كلما تدخلت الولايات المتحدة

في منطقة الشرق الأوسط؟

٣) كلما زاد التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط كلما زادت أهمية الشرق الأوسط في استراتيجياتها السياسية والاقتصادية.

٤) كلما زاد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الإستراتيجية زادت مطالب شعوب المنطقة بعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها.

خامساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

أ. الحدود الزمنية: تبدأ هذه الدراسة من نهاية عام ٢٠١٠ وهو العام الذي بدأت فيه أحداث الربيع العربي وتوترات في منطقة الشرق الأوسط وتنتهي في نهاية عام ٢٠١٧ وهو العام الذي توقفت عنده الدراسة . حيث تسلم الرئيس دونالد ترامب سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي هدد بتغييرات إستراتيجيتها في المنطقة.

ب. الحدود المكانية: وتتمثل في الحدود المكانية في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها محور دراسة الإستراتيجيات السياسية الخارجية الأمريكية.

ج. الحدود الموضوعية: لقد أقتصر البحث على دراسة استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من حيث التحولات التي طرأت عليها ما بعد أحداث ١١/ سبتمبر ومدى تدخلها في منطقة الشرق الأوسط.

سادساً: متغيرات ومفاهيم الدراسة:

• المتغيرات

يبرز في هذا البحث متغيران

(١) المتغير المستقل: استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية.

(٢) المتغير التابع: منطقة الشرق الأوسط (العالم العربي)

• المفاهيم

الشرق الأوسط :

(١) التعريف الاصطلاحي: ان المقصود بالشرق الأوسط هي المنطقة

الجغرافية التي تمتد من غرب آسيا وتشمل جزءا من شمال إفريقيا

وتطل على عدة مسطحات مائية، منها الخليج العربي، والبحر الأبيض

المتوسط، وأول من استخدم هذا المصطلح بريطانيا في نهاية القرن

التاسع عشر ثم استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية. (Encyclo

١: ٢٠١٧, pedia Britannica)

(٢) التعريف الإجرائي: يضم الشرق الأوسط في هذه الدراسة العالم العربي

الذي يشكل بؤرة الصراع إضافة إلى تركيا وإيران .

الإستراتيجية: للإستراتيجية عدة تعريفات منها :

(١) التعريف الاسمي (الاصطلاحي):

أ. الخطة بعيدة المدى التي تنفذ بعد أعوام طويلة متى ما توفرت الظروف المناسبة لتنفيذها (أطياف، ٢٠٠٧: ٢)

ب. مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساره لغرض الوصول إلى أهداف محددة مرتبطة بالمستقبل (الشمري، ٢٠٠٤: ٢-٣).

(٢) التعريف الإجرائي: الإستراتيجية هي مجموعة من السياسات والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول.

أما عناصرها الإجرائية فهي :

أ. السياسات والاستراتيجية الأمريكية الممنهجة في الشرق الأوسط.

ب. تحقيق الأهداف والغايات.

ج. تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية ضمن وقت محدد.

السياسة الخارجية

أ. التعريف الاسمي (الاصطلاحي) : تعريف جيمس روزنو " السياسة الخارجية
تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومة أو تلتزم باتخاذها، اما
المحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير
المرغوب فيها ".(النعيمة، ٢٠٠٩: ٢٩)

كما عرف موديلسكي السياسة الخارجية بأنها: " نظام الانشطة الذي تطوره
المجتمعات بتغيير سلوكيات الدول الاخرى ولاقامة طبقات للبيئة الدولية وفي هذا
الاطار هناك نمطين من الانشطة المدخلات والمخرجات.(سليم، ١٩٩٧: ٣٦)

ويعرفها محمد السيد سليم " يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلمي
الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة
من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"(سليم، ١٩٩٧: ٧)

ب. التعريف الإجرائي : يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها مجموعة
التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها
وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي.

اما عناصر التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية فهي :

يقوم التعريف السياسة الأمريكية على عدة مؤشرات: -

أ- السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية.

ب- التوجيهات والأهداف والمخططات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ج- هناك وسائل تحرك المخططات والتوجيهات الأمريكية.

د- تحويل التوجيهات والمخططات الأمريكية إلى سلوك خارجي مؤثر.

سابعاً: منهجية الدراسة:

للاوصول إلى أهداف الدراسة المبتغاة سيتتبع الباحث المناهج التالية :

١) منهج صنع القرار

أ_ رواد منهج صنع القرار

يعتبر كل من: ريتشارد سنايدر، وجراهام اليسون، أبرز من تحدث هذا المنهج

ب_ مفهوم منهج صنع القرار

يقوم منهج صنع القرار على اساس افتراض أن السياسة تعنى في النهاية سلسلة

من صنع القرارات ، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده

من مواقف لصنع القرارات ، قد تبدأ قبل ظهور القرار ، إذ يتم التحضير بصنع القرار عبر عمليات تستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه ويؤكد هذا المنهج على مداخل تنظيمه قد تشتمل على صنع بيروقراطية أو عقلانية أو نفسية، ولكل من هذه المداخل محاور خاصة للاهتمام والدراسة ، وهي أفضل سبيل يتناول عملية صنع القرار ، ومعرفة ماهي البيئة المناسبة لاتخاذ قرار رشيد أو توافقي (القصبي، ٢٠٠٤، ٢١٩).

ج_ مقولات منهج صنع القرار وركائزه

تدور بؤرة البحث في هذا المنهج حول جهاز الدولة ورئيسها والحكومة المشاركون في صنع القرار، هذه المجموعة التي تكون محدد العدد، أو هي قيادة مؤسسة وجماعة أو منظمة او ما يحيط بهذه المجموعة من أشخاص مؤثرين في صنع القرار (القصبي، ٢٠٠٤، ٢١٩).

وانطلقت استخدامات منهج صنع القرار في استخدام المناهج الأخرى لنموذج الاختيار العلماني، من خلال ما وضعه عدد من دارسي السياسات الخارجية، للنموذج الذي يقوم على أساس العلاقة ما بين المواقف والاستجابة من قبل صانعين القرار وهو الأمر الذي أصبح معروف بمنهج صنع القرار، والذي يمكن ملاحظته في العمليتين الرئيسيتين.

(١)المقالة الشهيرة التي كتبها كينيث بولدنغ عام (١٩٦١) التطورات الوطنية والنظام الدولي National Images and International System التي أكدت على دور: تصورات Images، وإدراكات Perception صانعي القرار في السياسة الدولية Bounding، (١٩٦١).

(٢)الكتاب الذي أصدره سنايدر وبروك و سابن عام (١٩٦٢) تحت عنوان: سياسة صنع القرار الخارجي Foreign Policy Decision Making، تناولوا فيه دور البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار للموقف الذي عليه أن يتخذ قراراً بشأنه (سنايدر، ١٩٦٢: ٦٣-٧٥) .

د_ توظيف منهج صنع القرار في البحث

تلعب السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في سياستها الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط دوراً مهماً في صنع واتخاذ القرارات في المنطقة، وخصوصاً بعد أحداث ١١ / سبتمبر، حيث رسمت سياستها الخارجية باتجاه الشرق الأوسط باحتلال العراق وتحجيم الدور الروسي والإيراني بالمنطقة ودور فاعل لتركيا واسرائيل وتشكيل التحالف الدولي للقضاء على تنظيم الدولة الاسلامية، والعديد من الإستراتيجيات اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

٢) منهج تحليل النظم:

يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار ان النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغيير في عنصر او جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الأخرى)، بهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار ان التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك، عليه فإن هذه النظرة لمفهوم النظام السياسي تستتبع اثاره ومعرفة النقاط الآتية:

- حدود النظام السياسي: أي انه يبدأ من نقطة وينتهي عند نقطة أخرى فهو يوجد في بيئة وهناك حدود مع هذه البيئة.
- بقاء النظام: أي كيف يحافظ النظام على وجوده عبر الزمن، بالتالي يكون التركيز على الاستقرار من عدمه وعلى الاستمرار.
- بقاء النظام مرهونا بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين دون حدوث فوضى.

- التكيف: أي إعادة قدرة النظام الإقليمية والاستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة.

- تحقيق الأهداف أي كيف يحدد النظام أهدافه وكيف يسعى لتحقيقها. الإشكالية ان تحليل ايستون يفسر كيف يحافظ النظام على استمراره كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار والتغيير، أي كيف يحافظ على وجوده عبر الزمن.

الفرضية : يكون التركيز هنا على أسباب استقرار او عدم استقرار النظام السياسي, كون النظام يواجه مطالب وتهديدات وبالتالي عليه ان يستجيب لها بشكل يضمن استمراره ووجوده, فالنظام بقاءه وقوته وشعبيته مرهونة بقدرته على اتخاذ الإجراءات والقرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين, ومن ثم طاعتهم والاعتراف به كسلطه عليا, الأمر الذي يحول دون حدوث فوضى واضطراب.

يعرف ديفيد ايستون النظام السياسي بانه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا, بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع, أي عملية صنع القرارات الملزمة , في حين يشير التخصص الى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك, ويكون

التخصيص سلطويا إذا انصاع الأفراد للقرارات أيا كان السبب أو الدافع (الخوف من السلطة, المصلحة الذاتية, الاعتقاد بشرعية النظام)

قدم ايستون إطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.

يتكون النظام السياسي عند ايستون من العناصر الآتية:

أولاً- المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى النشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه، فكل نظام سياسي مفتوح لتلقى تأثيرات البيئة التي يوجد فيها، فحدوث أزمة اقتصادية أو تحول في البناء الطبقي أو تغيير في القيم الثقافية يؤثر على النظام السياسي، كذلك هناك مؤثرات البيئة الخارجية (مقاطعة اقتصادية غزو عسكري، مساعدة تقدم للدولة) التي تؤثر في عمل النظام السياسي.

وقسم ايستون المدخلات إلى مجموعتين:

أ. المطالب: قد تكون عامة او خاصة، ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح والأحزاب وقادة الرأي ووسائل الإعلام، ومن ثم يستطيع النظام السياسي ان يستجيب لها بصورة أكثر فعالة، كذلك يتأثر حجم ونوعية المطالب باعتبارات معينه كتفاوت قدرات المواطنين في

ب. الوصول الى جهاز صنع القرار، الأمر الذي يرتبط باعتبارات الثروة والنفوذ والمكانة، فالنظام لا يستطيع الاستجابة لكل المطالب نظرا لندرة الموارد المتاحة، مما يجعله يلبي مطالب أصحاب النفوذ والأغنياء المشكلين المصدر الهام للتأييد .

ج. المساندة: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد ادنى من الولاء والمساندة لأنه اذا نقص التأييد بات النظام في خطر وتهديد من البيئة المحيطة به.

يتحدث ايستون عن نوعين من التأييد:

– التأييد العام : فالنظام يسعى لفرض مستوى عالي من التأييد العام لدى أعضاءه، بحيث يستمرون على ولائهم دون اعتبار للمزايا المادية

- والمعنوية التي تعود عليهم, هذا الولاء هو نتاج عملية التنشئة السياسية التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة, فالتأييد العام هو بمثابة أصول يعتمد عليها النظام في مباشرة عملية التخصيص السلطوي للقيم.

- التأييد الخاص: هو التأييد والمساندة الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه, انه بمثابة الرضا الذي يشعر به الفرد حينما يتصور ان مطالبه قد تحققت.

ثانيا- عملية التحويل: وهي تشير الى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالب تمر بعملية تحول طويلة داخل أبنية النظام قبل ان تظهر في شكل مخرجات. ان التحويل هو بمثابة عملية غربلة، إذ بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثير فإنه لا يتحول منها إلى قرارات سوى عدد قليل نسبيا.

ثالثا- المخرجات: -هي تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية او المتوقعة، بعبارة أخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد، وهذه المخرجات قد تكون:

- ايجابية: حينما تحاول السلطة تعديل البيئة او النظام السياسي من خلال الوفاء بالمطالب.

- رمزية: مثل الوعود والعروض العسكرية واثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي او انقسام داخلي.

- سلبية : وذلك حينما تلجا السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

رابعاً- التغذية الاسترجاعية: -وتشير الى تدفق المعلومات من البيئة الى النظام السياسي الناتجة عن أفعاله (أي عن الاثار التي أحدثتها قرارات وسياساته)، بهذا المعنى تربط المدخلات بالمرجات في عملية مستمرة، فالمرجات فيها بمثابة ردود فعل للمدخلات وهذه بدورها تتأثر بالمرجات.

وتكمن أهمية هذه العملية في انها ضرورية لبقاء النظام فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة، أما بالمضي في سلوكها السابق او تعديله أو بالتخلي عنه، فالتغذية العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقه واقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفعالة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر .

ما يميز طرح ايستون ينبع من ادخاله لمفاهيم جديدة للتحليل وابرار الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة وفيما بين مختلف اجزاء النظام, ودوره في مساعدة الباحث في جمع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحوث, إلى جانب لفت الانتباه الى مشكلات هامة للبحث من قبيل ما هي أغراض النظام, وما هي الوحدات المكونة للنظام, وكيف يتفاعل النظام مع البيئة, او ما هي المحددات البيئية للنظام, وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض, وكيف يحافظ النظام على ذاته.

منهج المصلحة القومية (الوطنية):

يعتبر هانس مورجانتو (Hans margantho) : أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي, ومن هنا فإن القوة والمصلحة يكونها عناصر النظرية الواقعية والواقعية الجديدة, وسيتم استشراف الأحداث ومحاولة تفسير موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي بناء عليها حيث انه لم يكن موقف ايجابي دائم أو سلبي دائم بل سار ذلك الموقف بمراحل عدة, كانت تتسم بالتعاون والتقارب والإنسانية تارة, والخلاف والصراع والقهر, وتارة أخرى, ويعتبر مورجانتو ابرز منظر منهج القوة بان : كل دولة تتطلع نحو مصلحتها القومية والوطنية وهي تسعى إما إلى الحفاظ, الوضع الراهن أو تغييره وانطلاقا من هذه المقولة تبحث الدراسة في أن الاتحاد الأوروبي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في علاقاته مع العالم العربي, باعتبار أن ميزان القوة يميل لصالح الاتحاد الذي قد يدعم تلك الاحتجاجات الشعبية. (ناصيف, ١٩٨٨ : ٧٨).

بدل (جوزيف فرانكل) ان المصلحة الوطنية عبارة عن مفهوم غامض واستثنائي ويندرج تحته العديد من المفاهيم، فالمصلحة الوطنية عبارة عن التعبير الشامل عن القيم المركبة للسياسة الخارجية واحد أهدافها، ويساعد تحليل مفهوم المصلحة القومية في رسم السياسة الخارجية من اربعة اتجاهات، وهي : (القصيري، ٢٠٠٤: ١٠١-١٠٢)

(أ) تحديد الرفاهية .

(ب) معيار الطموح.

(ج) مقارنة الطموح بالسياسات الفعلية

(د) عرض المعيار الوحيد الشامل لتقييم السياسة الخارجية.

بينما يرى (مورتون كابلان): ان المصلحة القومية تعرف من انها هدف بالرغم من ارتباطها بمستوى التفاعلات القومية وبهيكل نظام التفاعلات على المستوى القومي (Ckaplan, ١٩٧٢: ١١٥)

ثامنا : الدراسات السابقة:

لقد أولى بعض الباحثين موضوع استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط جل اهتمامهم لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة ولهذا سنطلع على الدراسات التالية وفيما يلي عرض لها.

١) دراسة سهام هلال هلال، بعنوان "الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ دراسة حالة (العراق وفلسطين).

هدفت هذه الرسالة الإيديولوجيا إلى بيان طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من خلال تشكيل قرارات السياسة الخارجية والتحديات الجديدة في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وتحديداً استراتيجياتها السياسية بعد أحداث ١١ / سبتمبر / ٢٠٠١ وإستراتيجية الولايات المتحدة إتجاه منطقة الشرق الأوسط وبالأخص العراق وفلسطين والتحويلات في السياسة الخارجية بعد ١١ / سبتمبر / ٢٠٠١

٢) دراسة (Thayer, ٢٠٠٣) بعنوان كتاب السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في المنطقة بعد ١١ أيلول.

هدفت هذه الدراسة بيان أحداث المصالح الاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، التي كانت فرصة سانحة يجب استغلالها من قبل الإدارة الأمريكية لتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وكانت أحداث ١١ أيلول صدمة عظيمة الشأن تماثل الهجوم على ميناء بيرل هاربر عام ١٩٤١. لذلك أعلن جورج دبليو بوش حرب الولايات المتحدة

على الارهاب لتحسين من وضع مصالحهم في الشرق الاوسط والتخلص من المناوئين لها مما سيؤدي الى توسيع نطاق سلطتها ونفوذها، وهذا بدوره يقود الى إعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق مع الفكر الاميركي التحرري ودعم حكومات وأسواق متحررة.

٣) دراسة (Noel, ٢٠٠٦) بعنوان إخبار سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسط وطاقه التحديات الأمنية، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ،

هدفت هذه الدراسة الى بيان طبيعة التحديات الأمنية التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ / أيلول ٢٠٠١ والإستراتيجية الأمريكية المتبعة لمواجهة تلك التحديات تعهدت إدارة بوش بإعادة توجيهه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل كامل نحو فكرة الفوز في "الحرب على

الإرهاب"، ويجب على الولايات المتحدة أن تستفيد من قوتها غير المسبوقة لتقديم الحرية وتعزيز الديمقراطية وأعادته بناء اقتصاد السوق في جميع أنحاء العالم، وخاصة في العالم العربي والإسلامي، وارتكزت الدراسة على بيان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة، مع الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستبداد في منطقة العالم الثالث. وقد بين خبراء السياسة الأجنبي، وتعزيز الحرية السياسية لا تزال هي أثارت حادا عقيدة بوش نقاشا المبدأ التوجيهي لسياسة إدارة بوش في الشرق

الأوسط، وهذه السياسة الجديدة منذ فترة طويلة في صنع داخل ما يسمى بالمحافظين الجد.

٤) دراسة أبو جابر / إبراهيم وآخرون (٢٠١١) مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة قضية الاحتجاجات العربية والحراك العربي الإصلاحى والتغيير " بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية " ويذكر الباحثون في هذه الدراسة مطالب الشعوب العربية من الأنظمة السياسية والتي تتمثل في إسقاط الأنظمة وإصلاح بعضها الآخر، وتوفير الحريات، ورفع الظلم والاستبداد، ومحاربة الفساد، وإقامة أنظمة راشدة ويتحدث الباحثون عن الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية، وأسباب قيامها وانطلاقها، مع تحليل الدور الأجنبي في تلك الاحتجاجات مثل موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا، والصين، وإسرائيل.

ويتطرق أبو جابر وآخرون في هذه الدراسة إلى تحليل بنية النظام المؤسسي التي وجدت في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وخصوصا قضية السيادة لان مؤسسات الاتحاد الأوروبي تعبر من خلالها عن سيادتها الوطنية، وأخرى تعبر عن السيادة فوق القومية إلى الأوروبية، ويمثل البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، المحاولة

الأوروبية للتعامل مع هذه التناقضات وطبيعة تكون هذه المؤسسات واختصاصاتها وأسلوب صنع القرار بها الذي يمثل مدخلا للتعامل مع هذه التناقضات أو العوامل الدافعة للتوحد، ويتحدث أيضا الباحث عند دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في التعامل والعلاقات الخارجية وخاصة مع العرب.

(٥) دراسة الانباري، حسن وآخرون (٢٠١٢) : بعنوان : الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية :

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى بيان الرؤى الإقليمية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، والتحديات الداخلية والخارجية لبلدان الاحتجاجات الشعبية، وخارطة القوى الحزبية والسياسية، خارطة التكتلات العربية والإقليمية ما بعد الثورة العربية نهاية عام ٢٠١٢، ويعرج

الباحثون من خلال الدراسة على مواقف القوى الكبرى من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي . (٢٠١١-٢٠١٢).

(٦) دراسة هياجنة، عدنان وآخرون (٢٠١٢) بعنوان : الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الموقف الاستراتيجي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تجاه الأحداث السياسية في المنطقة العربية في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٢، إذ أن هذه الفترة كانت فترة حساسة جدا، حيث انطلقت

الثورات العربية من تونس إلى مصر ثم ليبيا فاليمن والبحرين وسوريا
مطالبة بإسقاط الأنظمة الفاسدة والإصلاح السياسي، ولم يكن يتوقع صناع
السياسة الأمريكية حراكا شعبيا عربيا، ولا ما نتج عنه من تحولات سياسية في
المنطقة العربية.

واستخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف
وتحليل الأحداث السياسية والموقفين الأمريكي والإسرائيلي تجاه الأحداث العربية
التي بدأت بالثورات في بعض بلدان الوطن العربي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان منها أن هناك مجموعة من
المعضلات التي لا بد للولايات المتحدة الأمريكية من حلها قبل تطوير إستراتيجية
فاعلة للتعامل مع العالم العربي، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرر من
معضلتين مرتبطتين بالمنطقة الأولى : معضلة وقيود المصالح على حساب
القيم، والثانية : امن إسرائيل والسلام.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع لما له من
دور كبير في سد الثغرات للدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع.

(٧) دراسة (بشارة، ٢٠١٣) بعنوان أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في
العالم العربي.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان اهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، حيث يمكن أن يستنتج المرء إن إدارة أوباما لا تختلف في الواقع كثيراً عن سابقتها عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحها الإستراتيجية الجوهرية في المنطقة العربية وأيضاً تعتمد إدارة أوباما بالمنطقة العربية سلوك سابقتها جمهورية أقل وإمبريالية أكثر وتثير الشقاق غالباً أما عمداً أو غيابياً و لاتزال واشنطن تنكر وضعها الإمبراطوري الفعلي وتفضل بدلا من ذلك أن تضطلع بدور أخلاقي مرشد بإعتبارها الوصي على الأمن والاستقرار والسلام وحقوق الإنسان وقد تصرفت إدارة أوباما بصورة مغايرة لسابقتها وبرهنت طوال السنوات الأربع السابقة إن القوة العظمى تدار بشكل أفضل وأكثر فعالية عندما تتصرف بصورة أقل تبجهاً وعدوانية وعنفاً مع الحفاظ على مستوى الردع العسكري والمصالح الجوهرية نفسها .

(٨) دراسة الخزاعلة، احمد زيد دوجان (٢٠١٤)، بعنوان " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بعد وصف طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية، ومنهج تحليل النظم لبيان طبيعة النظام السياسي الأمريكي والمصري، ومنهج صنع القرار لمعرفة كيفية صنع واستخدام القرار السياسي ومحدداته.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥ كانت متأرجحة وكانت تقوم على سياسة الحياد والترقب لما ستحملة الأحداث

وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحث والدراسات، حول هذه الموضوع لأهميته للباحثين والدارسين ولسد الفراغ في الدراسات السابقة.

(٩) دراسة غندور ، عبير(٢٠١٤)، بعنوان : " ثورات الربيع العربي :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة ثورات الربيع العربي وسماتها وآثارها، وموقف الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية منها.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في وصف موقف

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي، وطبيعة

الموقف الأمريكية الذي اتسم بالمراقبة والحيادية للثورات العربية التي

انطلقت عام ٢٠١١ من تونس ثم انتشرت في البلاد العربية . وقد توصلت الباحثة

إلى عدة نتائج منها : أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت سياسة حيادية

وحذرة من الثورات العربية في بدايات اندلاعها، وان الولايات المتحدة الأمريكية

اتخذت قرارا في ١٩/أيار ٢٠١١، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم

على مبادئ العمل وتعزيز الإصلاح داخل الربيع العربي ودعم عمليات التحول

نحو الديمقراطية من خلال برامج المساعدات التي ستقدمها إلى تلك البلدان.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والاطلاع على الدراسات السابقة حول هذا الموضوع لما له من أهمية كبيرة للدارسين والباحثين والسياسيين والإعلاميين.

(١٠) دراسة قاسم أسماء أمينة، بعنوان " التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة (٢٠٠٣، ٢٠١٤)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وإلى خصائص إقليم الشرق الأوسط زكماً تطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى علاقة إيران بالدول الإقليمية المجاورة لها الموقف الإيراني من الثورات العربية كما وتحدثت عن التطور التاريخي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والعوامل المؤثرة فيها وبعض النظريات المغيرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ومحددات الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.

وما يميز هذه الدراسة :

أنها ستواصل دراسة ما تم بحثه في الدراسات السابقة، وستركز على القضايا ذات الاهتمام المشترك بين بلدان الربيع العربي والولايات المتحدة الأمريكية .

وستتناول الموضوع الأكثر أهمية وهو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي خلال فترة الربيع العربي، وستقوم بإجراء المزيد عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن خلال هذه الفترة لمل لها من أهمية سياسية وإستراتيجية.

الفصل الثاني الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (نظرة تاريخية)

تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والأمنية الأمر الذي يوجب على أمريكا فرض وضع الاستقرار في المنطقة، مثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة احد متطلبات الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠) الاتحاد السوفيتي، فإن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ١٩٩٠، بعد ذلك احد المتطلبات الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في حكم الرئيس جورج دبليو بوش (الابن) وذلك من اجل تكريس الأساسيين في الشراكة الاستراتيجية أوروبا واليابان.

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط (نظرة تاريخية)

المبحث الثاني : العلاقات الأمريكية العربية.

المبحث الأول

العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط

أن علاقة الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأجنبية ليست بحاجة إلى تبرير فالشرق الأوسط موضوع الدراسة، كان ولا زال عبارة عن مسرح للأحداث السياسية والعسكرية بحكم مصالح الإدارة الأمريكية في هذه المنطقة، ومن أجل العمل على تثبيت وتنفيذ المصالح الأمريكية، و دولة الكيان الصهيوني جار لبنان من جهة الجنوب، خاصة ان لدى بعض دول المنطقة اقتصاد قوي وخصوصا الخليج العربي، ولبعض الأسباب السياسية والإستراتيجية والعسكرية الأخرى الكامنة في الذهنية الأمريكية والغربية.

إن منطقة الشرق الأوسط بمجتمعاتها المتعددة قد تعرضت لأكبر قدر ممكن من التأثير من الخارج خلال تحركات المصالح البريطانية والفرنسية والأمريكية وذلك من خلال الغزو العسكري والسيطرة السياسية والروابط الاقتصادية ومن بين الدول العظمى النشطة في المنطقة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ التي ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقف إلى حد ما اعتلت قمة هرم النفوذ الأجنبي.

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتين :

المطلب الأول : صنع القرار السياسي الأمريكي ومحدداته.

المطلب الثاني : إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من

خلال الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

المطلب الأول

صنع القرار السياسي الأمريكي ومحدداته.

من اجل أن نفهم سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وإستراتيجيتها وموقفها من الأزمات في الشرق الأوسط يوجب على المرء أن يعالج مع هذه السياسة نفوذا هاما حديثا ومستمرًا، مثل نفوذ الدول الأوروبية العظمى، وأن يربطها مع النفوذ الأمريكي. فمذ أربعة قرون ونصف شرعت أوروبا في تنمية تجارتها، ثم بعد ذلك صناعتها التي كان من شأنها تمنحها السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العالم. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٢-٣)

ان الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية والبريطانية قبلها كانت قائمة على نهب ثروات الشعوب، وحالة القارات تشهد على ذلك وتحالف قارة افريقية مثال شاهد على ذلك، فقد ساعدت القارات الثلاث، التي تعتبر في الوقت الراهن متخلفة اقتصاديا، في توفير مصادر التراكم البدائي، وفي فترة الاستكشاف والتجارة فقد قاد البحث عن المعادن والافاوية والتوابل ووسائل الترف لتزويد الدول القومية الأوروبية النامية باحتياجاتها ووسائل راحتها، قاد إلى مناجم الذهب والفضة في أمريكا، وإلى المنتجات الاستوائية في جزر الهند الشرقية والرقيق الإفريقي، ووفر الذهب من هذه القارات كلا من الثروة والحافز إلى مزيد من التوسع التجاري، اللذين أسهما في تطور الصناعة في أوروبا وأمريكا، وتطور النظام الاستعماري وما تلا ذلك من استغلال العمال في الداخل والخارج. (ماركس، ١٩٥٤: ١٥-١٧)

أدى التوسع الاستعماري الكبير في القرنين التاسع والعشرين، إلى جذب الاقتصاديات الرأسمالية القومية إلى نظام رأسمالي عالمي حالة لينين في كتابة الكلاسيكي المعروف (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، أدى إلى نزاع اقتصادي سياسي وإلى حرب على نطاق عالمي وإلى أزمة عامة. (ماركس، ١٩٥٤: ١٥-١٦)

ومن التحديات التي تلقتها قوى الاستعمار العالمي كانت بمثابة ضربات قاسية وشديدة حيث ان ظهور روسيا السوفيتية بوصفها دولة عمالية والتي قاسمتها استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط والتي تطورت كقوة لها جاذبية سياسية واجتماعية كدولة كبيرة والانتصارات التي أحرزتها القوى الشيوعية وغيرها من القوى الديمقراطية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، واستمرار انفصال بلاد أوروبا الشرقية والشرق الأقصى عن الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب وكذلك تحلل العالم الاستعماري. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦: ٢-١)

ان منطقة الشرق الأوسط بكل دولها سواء العربية منها ام إيران وتركيا والكيان الصهيوني لها ارتباطاتها بالإستراتيجية الأمريكية، الأمر الذي يستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية ان يكون قرارها فاعل وذو تأثير حيوي بالنسبة لتطبيق إستراتيجيتها الموسومة.

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي السياسي الأمريكي

ثانيا : محددات صنع القرار الاستراتيجي السياسي الأمريكي

أولا : مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي السياسي الأمريكي

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دورا محوريا في السياسة الدولية وقد ازداد هذا الدور أهمية ومركزية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في نسق أطلق عليه من جانب البعض العالم أحادي القطبية فأصبح العالم محكوما بنتائج الانتخابات الأمريكية الرئاسية أو التشريعية وما ينتج عنها من تغييرات في السياسات والتوجهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإدارة الجديدة. (دافيز، ١٩٩٠: ٣١-٣٤)

وبالنظر إلى نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتوالى عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي فيتغير طاقم الإدارة الأمريكية بصورة كاملة إذا ما تغير الحزب الحاكم ويصاحب هذا التغيير تغير في السياسات، ف شخصية الرئيس وإدارته وتوجهات هذه الإدارة السياسة والاقتصادية والاجتماعية تنعكس بصورة كبيرة على مجمل السياسات المتبعة داخليا وخارجيا. (مطر، ٢٠١٥: ١)

وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية على الحفاظ على العديد من المصالح من أهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحافظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على

تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم. (دافيز، ١٩٩٠: ٣٥)
وفي إطار هذه الاعتبارات تثار العديد من التساؤلات حول طبيعة عملية صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي والمؤسسات الفاعلة في هذه العملية وتحديدًا في فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى الرغم من أن واضعي الدستور الأمريكي كان ينظرون إلى أهمية اختيار قائد قوى يرأس البلاد من دون أن يتحول هذا إلى الرئيس طاغية ينتهك الحريات والقوانين فجعلوا من السلطة التشريعية ممثلة في الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ صاحب السلطة الرئيسية في البلاد فقد تطورت الأمور حتى صادر الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة تجعله يستطيع اتخاذ قرارات مصيرية دون الرجوع إلى الكونجرس. (الربيع، ١٩٩٠: ١٧)

تتضمن عملية صنع القرار في النظام الأمريكي عددا كبيرا من الأطراف المشاركة مع تنوع طبيعة هذه الأطراف في كل حالة : ففي حالات معينة تتكون المؤسسات من الكونجرس والأجهزة التشريعية للولايات والمحاكم في وحالات أخرى تتكون من الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونجرس بل والدول الأجنبية في حالات ثالثة تقتصر أطراف صنع القرار على التيارات العليا الثلاث للحكومة أي الكونجرس والمحاكم والرئيس... الخ.

وفي إطار هذه الأدوار يأتي تناول كل من : (Deutsch, ٢٠٠٨: ٢٩٠-٢٩٢)

(١) الكونجرس :

تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بنظام المجلسين الشيوخ والنواب وذلك لإيجاد التوازن بين النزعات المحلية من ناحية والنزعة المركزية من ناحية أخرى فمجلس الشيوخ يعتمد على قوة المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية كبيرها وصغيرها حيث تكون كل ولاية ممثلة بنائين في مجلس الشيوخ ويضمن ذلك لكل ولاية أن تدافع عن حقوقها ومطالبها وان تحمي مصالحها المحلية أو الإقليمية أما مجلس النواب فيعتمد على فكرة الدوائر الانتخابية فالولاية الكبيرة يمثلها في مجلس النواب عدد من الأعضاء أكبر من الولاية الصغيرة ويضفي ذلك فكرة الوحدة على الدولة. وتلعب اللجان المشكلة داخل الكونجرس دورا هاما في الحياة السياسية والتشريعية حيث تقوم هذه اللجان بالوظيفة الأساسية لعملية صنع القرار على المستوى التشريعي وكلما كانت لجان الكونجرس تتشكل لتعبر عن مصالح وأنشطة جماعات معينة في المجتمع كلما تزايدت أهميتها السياسية. (بدر الدين، ٢٠٠٢: ٢٦٧-٢٧٢)

ويعتبر التشريع هو الوظيفة الأساسية للكونجرس ويمارس الكونجرس بالإضافة للتشريع العديد من المهام والاختصاصات الأخرى التي تزيد من سلطاته مثل حق إدخال التعديلات على الدستور الأمريكي والموافقة على قبول ولايات جديدة في إطار الدستور الأمريكي والموافقة على قبول ولايات جديدة في إطار الاتحاد كما يمارس مجلس الشيوخ بعض الاختصاصات الهامة مثل الموافقة على

تعيين كبار موظفي الدولة والموافقة على المعاهدات التي تعقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى. (بدر الدين، ٢٠٠٢: ٢٧٠-٢٧٢)

وفي إطار صنع السياسة الخارجية بدأ دور الكونجرس يتصاعد بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت حيث بدأ الكونجرس في الوقوف في وجه مؤسسة الرئاسة وما قانون سلطات الحرب الذي أصدره عام ١٩٧٣ إلا خطوة في هذا الإطار كمحاولة لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع إلى الكونجرس في القرارات الإستراتيجية.

فقد سعى الكونجرس إلى الحفاظ على سلطاته التي منحها له الدستور وخاصة ما يتعلق منها بسلطة الحرب فقد منح الدستور الكونجرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب كما أن الكونجرس يمكنه أن يعطل كثيرا من مشاريع الرئيس أولوياته ويتدخل في السياسات الخارجية حيث تمثل سلطاته في الإشراف والرقابة التشريعية كفحص أداء السلطة وتقصي- الحقائق قيودا على سلطة الرئيس إضافة إلى هيمنته على عدد من اللجان المهمة في مجلسي- النواب والشيوخ كلجنة العلاقات الخارجية ولجنة الاستخبارات وهي لجان تستطيع التأثير في قرارات الرئيس في برامج السياسة الخارجية الدولية. (العمادي، ٢٠٠٢: ١-٢)

وقد أدت التغيرات الخارجية إلى التوسع في دور الكونجرس فبعد أن تغير دور أمريكا في الساحة الدولية وما أخذته على عاتقها من مسؤولية إرساء نظام عالمي تلعب فيه دور المهمين كان على الحكومة توفير نظام اقتصادي يلبي هذه الاحتياجات مما أدى إلى زيادة تدخل الكونجرس كما أدى الارتباط بين الشؤون

الداخلية والخارجية إلى التأثير على دور الكونجرس فالاشتراك في الحرب يتطلب فرض وجمع الضرائب وهو ما يتطلب موافقة الكونجرس عليها هذا بالإضافة إلى أن بروز أهمية الرأي العام وكثافة الجهود التي تمارسها جماعات الضغط وغياب الإجماع على المصلحة القومية تطلب تدخل الكونجرس فزادت سلطاته. (خليل، ١٩٩٧: ٨٠-٨٢)

(٢) مؤسسة الرئاسة :

يأتي رئيس الجمهورية على قمة الهرم التنفيذي ويتمتع بسلطات واسعة وهذه السلطات التي منحها الدستور للرئيس وقد صيغت بلغة تتسم بالعمومية.

والبعد عن التفاصيل فهو يتولى مهام السلطة التنفيذية له سلطة تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ كما انه مسؤول عن متابعة تنفيذ القوانين وإعلام الكونجرس عن حالة الاتحاد كما يمكنه الاعتراض على مشروعات القوانين ودعوة الكونجرس إلى اجتماع خاص وان يعقد المعاهدات بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل كما انه القائد الأعلى للقوات المسلحة وله أن يأمر بالعفو عن الجرائم. (بدر الدين ، ٢٠٠٢: ٢٧٢-٢٨٠)

— وقد اختلفت دائرة السلطات التي يمارسها الرئيس الأمريكي من الناحية الواقعية ضيقا أو اتساعا وفقا لشخصية كل رئيس ولكن على الرغم من الاتساع في اختصاصات الرئيس فإن هناك اتجاها متزايدا لإضفاء الطابع المؤسسي على الرئاسة وتوسع صلاحيات الأجهزة المحيطة بالرئيس والتي

تستطيع التحكم في اختباره وتفضيلاته مثل سكرتارية البيت الأبيض ومكتب الميزانية ومجلس المستشارين الاقتصاديين ومجلس الأمن القومي والمجلس القومي لشؤون القضاء ومكتب الشؤون العلمية والسياسية وغيرها. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦: ٢-١).

وتتأثر الرئاسة ودورها بالعديد من العوامل الخارجية طبيعة النظام الدولي القائم والإطار العام الذي تتحرك في إطاره سياسات الدول المختلفة وخاصة الكبرى منها والداخلية وتتمثل بالدرجة الأولى في تأثيرات الجهاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يتكون من المصالح والمؤسسات الحكومية الجهاز البيروقراطي الخاص بمكتب الرئيس. (خليل، ١٩٩٧: ٨٠-٨٢)

ومن هنا يمكن القول أن مؤسسة الرئاسة تكتسب أهميتها من أهمية الرئيس ونظرة الدستور إليه والصلاحيات العديدة التي حصل عليها والتي ترسخت بمرور السنين وبفعل المتغيرات الكثيرة التي طرأت على العالم وعلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

وعلى الرغم من أن الكونجرس هو الذي يملك السلطة إعلان الحرب حسب الدستور وعلى الرغم من صدور قانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣ الذي يشترط على الرئيس أن يتشاور مع الكونجرس قبل القيام بإرسال قوات للخارج أو إعلامه بالأسباب التي دعت إرسال قوات للخارج بعد ٤٨ ساعة من الإرسال الفعلي

وسحب تلك القوات بعد ٦٠ يومياً إذا أصر الكونجرس على ذلك مع إعطاء الرئيس ٣٠ يوماً إضافية لإرجاع القوات إلى البلاد فقد تجاهل الكثير من الرؤساء الكونجرس

وقانون سلطات الحرب ولم يقيم الكونجرس بإصدار قرار الحرب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إلا في خمس حروب من أصل أكثر من ١٣٠ حرباً صدر الرؤساء وحدهم قراراتها. (الدستور الأمريكي، ٢٠١٧: ٢-١)

بل انه ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تقف أي مؤسسة في وجه الرؤساء وخصوصاً أن اغلب قراراتهم كانت تتخذ حالات يكون فيها الرأي العام الأمريكي معبأً بشعور الخوف على أمنه بسبب ما يساق على انه تهديدات خارجية من أعداء معينين تتطلب ضرورة القيام بأعمال عسكرية لمواجهةهم. (الصمادي، ٢٠٠٢: ٢-١)

ولقد سمح الكونجرس ضمناً للرئيس بإدارة سياسة البلاد الخارجية دون تدخل كثير منه اعتماداً على أن حول الرئيس من الأجهزة والوكالات ما تعنيه على أداء المهام بشكل صحيح خاصة وان الأمريكيين قد اعتادوا على أن الرئيس هو الرمز الذي يلتفون حوله ويوجهون أبصارهم إليه وقت الأزمات وليس الكونجرس أو غيره من المؤسسات الأمر الذي يجعل من الرئيس عنصراً محورياً في صنع القرار. (الاسكي، ١٩٦٠: ١٦٠-١٦١)

وأصبحت مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية ذلك أن رئيس الخارجية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية وهو ما يتم في صورة الاختيار بين بدائل عدة تطرحها الهيئات الاستشارية في البيت الأبيض لا سيما مجلس الأمن القومي والهيئات المعنية وخاصة وزارة الخارجية والدفاع. (لاسكي، ١٩٦٠: ١٦٠-١٦١)

وإذا كان الكونجرس يؤدي دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية فإن ثبات السياسة الخارجية وتجانسها يكفلان الحصول على تأييد الكونجرس لا سيما إذا كان الحزب الرئيس يتمتع بالأغلبية في مجلس الشيوخ والحالة التي يستطيع فيها الكونجرس أن يشكل تحديا لرئيس الجمهورية في مجال صنع السياسة الخارجية هي وجود قضية محورية تقف خلفها جماعات المصالح الكبيرة أو قوى الضغط المؤثرة في المجتمع الأمريكي.

ثانيا : محددات صنع القرار الاستراتيجي السياسي الأمريكي:

إن الفاعلية في إدارة و صنع قرارات السياسة الخارجية من جانب مؤسسة الرئاسة أو من جانب الكونجرس تتوقف بدرجة كبيرة على عدد من الاعتبارات من بينها : المناخ السياسي العام والحزب المسيطر في الكونجرس وشخصية الرئيس والتوجهات الفكرية لإدارته وهذه الاعتبارات وغيرها شكلت المحددات التي حكمت

طبيعة عملية صنع القرار الأمريكي فيما يتعلق بالإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي : (خليل، ١٩٩٧: ٨٣)

١- شخصية الرئيس :

وبالنظر إلى شخصيته فإن هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى اثر الدين في تكوين شخصيته وفي توجيه رؤيته السياسية فهو يميل إلى التفسير الديني للأحداث السياسية الحالية ومن أقواله : إن الإرهابيين يمقتوننا لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة، كما أن الكثير الحديث عن الرب وعن الصراع بين الخير والشر- وما مصطلح محور الشر- إلا مثالا على ذلك. كما يفضل استخدام مصطلح الحرية على مصطلح الديمقراطية لان الحرية عنده ذات مدلول ديني فهي ليست حرية الخيار السياسي بالضرورة بل حرية اكتشاف الرب بكل المدلول الديني لذلك فإنصار بوش من الإنجيليين يأملون أن تكون الحرب القادمة على العراق فاتحة لنشر المسيحية في بغداد حيث يشير بيبي جراهام الأب الروحي لبوش إلى الجوع الروحي في العراق في الوقت الحاضر. (الشنقيطي، ٢٠١٢: ٢-١)

ومنذ إعلان بوش حربه على ما اسماه بالإرهاب وهو يلوح بتوجيه ضربة للنظام العراقي معتبرا إياه خطرا وتهديدا للاستقرار الإقليمي والدولي في الرابع من سبتمبر ٢٠٠٢ طالب في خطابه أمام الكونجرس منحه صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق وهو ما تحقق له بالفعل وتمت موافقة الكونجرس على مطلب الرئيس في جلسة مشتركة بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في ١١ أكتوبر ٢٠٠٢.

٢- المناخ السياسي العام :

يرتبط المناخ السياسي العام المؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة الراهنة على طبيعة الإدارة الأمريكية للامنة العراقية بالتداعيات التي أفرزتها أزمة سبتمبر ٢٠٠١ فهناك تغيرات سياسية ومؤسسية عديدة أفرزتها الأزمة لعل من أبرزها التغير الذهني في صورة القيادة السياسية لدى الفئات المختلفة التغير السياسي في طبيعة التوازن وبين الرئيس والكونجرس في صنع السياسة الخارجية وكذلك التغير في الإطار المؤسسي- للسلطة التنفيذية في مجال الأمن الداخلي. فالتأييد شبه المطلق الذي حظي به الرئيس دفعه للسير قدما في تنفيذ برنامجه الاقتصادي والسياسي والعسكري خاصة وان هذا التأييد قد أدى للحد من قدرة الديمقراطيين في الكونجرس على الاعتراض الفعال على هذا البرنامج خشية ردود الأفعال الشعبية السلبية. (حمد، ٢٠٠٢: ١-٢)

وكان من نتيجة هذا التحول أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت بعد ١١ سبتمبر اختلال واضحا للتوازن بين المؤسسات الرئيسية لصالح المؤسسة التنفيذية ولم يقتصر هذا الاختلال على الصعود التقليدي لتلك المؤسسة في حالة تعرض البلاد لخطر خارجي أو أزمة كبرى لكنه ارتبط بإستراتيجية تبنتها الإدارة منذ توليها ووجدت مع أحداث سبتمبر تبريرا قويا لها يسمح بقبولها على نطاق واسع فبنود قانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره الكونجرس والقرارات التنفيذية التي صدرت عقب الأحداث انطوت على تراجع ملحوظ في دور القضاء واحترام الحريات المنصوص عليها في وثيقة الحقوق التي تضمنها الدستور الأمريكي.

والأخطر من القانون وهو سلسلة القرارات التنفيذية التي صدرت دون موافقة المؤسسة التشريعية بل ودون علمها في اغلب الأحيان التي انطوت على تهميش بل والقضاء على صلاحيات المؤسسة القضائية والتي من بينها تأجيل تنفيذ أحكام القضاء والتوقف عن نشر- بيانات عن المعتقلين والتصنت على محادثاتهم وإنشاء المحاكم العسكرية. (الشنقيطي، ٢٠١٢: ٢)

لقد كانت أحداث سبتمبر مجرد مبرر اعتمدت عليه الإدارة لترسيخ الإستراتيجية التي تبنتها منذ البداية وهي تأكيد صعودها على حساب المؤسسة التشريعية خاصة وان عدد من الرموز البارزين في إدارة بوش جاءوا إلى مناصبهم وهم مقتنعين بان صلاحيات المؤسسة التشريعية قد شهدت في العقد الأخير اتساعا كبيرا على حساب المؤسسة التنفيذية وانه لا بد من وقف ذلك التوسع. كما أن التعقيم المقصود والسيطرة على المعلومات والرقابة الذاتية التي مارستها وسائل الإعلام كل ذلك أدى إلى خلق مناخ عام يروج لخطاب واحد يؤكد هذا التوجه وهو الأمر الذي فرغ الرقابة الشعبية والإعلامية من أي محتوى حقيقي مما زاد من هيمنة السلطة التنفيذية في المجتمع. (الشوربجي، ٢٠٠٢: ١-٢)

ومع هذه الهيمنة الداخلية بدأ أعضاء الدائرة الضيقة المحيطة الرئيس الأمريكي يتحدثون عن فرصة تاريخية يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستثمرها لإعادة ترتيب البيت العالمي وفق المصالح والمقاصد والأهداف الأمريكية فقط وبالاعتماد على ما يرونه التفوق الأمريكي المطلق الذي لم يتوفر لأية قوة عالمية على امتداد التاريخ. فالحديث عن القانون الدولي أصبح نوعا من السلبية بينما

أصبح منهج الضربة والوقائية منها مشروعاً فالقانون الدولي لا معنى له إذا لم يكن في خدمة السياسة الأمريكية والشرعية الدولية لا تحدد الأمم المتحدة مفهوماً وإنما لدى يحدد ذلك هو الكونجرس الأمريكي التي تحكمه الجهات الإدارية الأمريكية. (٢-١ : ٢٠١٦, hodoonlin)

٣- الحزب المسيطر في الكونجرس :

أسفرت انتخابات الكونجرس الأخيرة التي أجريت في نوفمبر ٢٠٠٢ عن أحكام سيطرة الحزب الجمهوري على مجلسي الكونجرس ٢٠ فقد فاز الحزب الجمهوري في انتخابات الكونجرس النصفية كاسراً بذلك القاعدة القائمة منذ عقود والتي تجعل الخسارة في الانتخابات النصفية من نصيب حزب الرئيس وبهذا حقق الرئيس بوش ما لم يحققه أي من أسلافه في المدة الرئاسية الأولى منذ فرانكلين روزفلت وقد كان للشعبية التي لا يزال يحظى بها بوش لدى الشعب الأمريكي منذ بداية الحملة التي حققها الجمهوريون حيث استعادوا السيطرة على مجلس الشيوخ وعززوا أغلبيتهم في مجلس النواب وخاصة أن هذه الشعبية قد ارتبطت بقضية الأمن القومي التي حالت دون هيمنة الاقتصاد أو أي قضية أخرى على الحملة الانتخابية. (التركي، ٢٠١٢ : ٢-١)

ومع هذه السيطرة أصبح الرئيس بوش يتمتع بقدرة كبيرة على المناورة للتعامل مع القضايا السياسية خاصة وأن حزبه يسيطر الآن على مجلسي التشريع في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يعني وجود حكومة موحدة من ناحية ويعني أن المعارضة لن تكون في موقع تستطيع منه مهاجمته في حال فشل سياساته ولكنها

ستختار أن تكون مؤيدة نوعا ما للرئيس فيما يخص السياسة الخارجية من ناحية أخرى. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٢: ١-٢)

وبعد ثلاثة أيام فقط من ظهور نتائج الانتخابات النصفية اصدر مجلس الأمن قرارات بإجماع الأصوات ١٥ صوت حول العراق يعطى للرئيس بوش مجالا لمهاجمة العراق إذا لم يتأكد خلوه من أسلحة الدمار الشامل فوصف احد مساعدي البيت الأبيض ما حدث بان نتائج الانتخابات النصفية بينت أن الرئيس بوش هو زعيم البلاد وان القرار ١٤٤١ بين انه زعيم العالم.

وفوز الحزب الجمهوري في هذه الانتخابات لا يعني فقط من وجهة نظر البعض تدعيم قوة تيار اليمين الديني وإنما أيضا دعم قوة تيار اليمين الجديد في داخل الحزب الجمهوري لان هذا التيار هو الدافع نحو الحرب مع العراق وهو المناصر بشدة لليمين الإسرائيلي كما أن هذا الفوز يمثل تفويضا من جانب المواطن الأمريكي للرئيس بوش وتأييدا ودعما لسياساته وخاصة الخارجية وتحديدا فيما يتعلق بالعراق.

خاصة وان هذه الإدارة منذ أن جاءت إلى الحكم وهي تصنع قضية العراق قبل قضية فلسطين ويرى عدد من أقطابها أن حل قضية فلسطين يأتي عبر العراق فلا بد من مواجهة العراق أولا فهذا سوف يؤدي ليس فقط لوقف الانتفاضة وإنما إلى إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات أكثر لإسرائيل التي تشكل محورا مهما في توجهات وتحركات هذه الإدارة. (الشوربجي، ٢٠٠٢: ٢)

٤- التوجهات الفكرية للعناصر الفاعلة في الإدارة الحاكمة :

إذا كان النظام السياسي الأمريكي يتسم باستمرارية حكم المؤسسات التي تضع على رأس اهتماماتها المصالح الحيوية للولايات المتحدة في العالم فإن هذه السياسات الخارجية رغم وحدة الأهداف والمصالح فتغير الرئيس الأمريكي والحزب الحاكم ومعهما نهج وأسلوب الحكم في الدولة تفرض تغيراً في الأطر العامة للسياسة الخارجية للإدارة الجديدة وفي أولويات هذه السياسة التي تتم صياغتها في الغالب من خلال آراء وأفكار الشخصيات الرئيسية فيها. (دياب، ٢٠٠١ : ٢)

هذا مع مراعاة الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل تجسيدا لمصالح وقوى ضغط واحتكار يفترض أن تصوغ الإدارة قدر ما من التعارضات فإن القوى الأكثر ثقلاً هي بالضرورة الأكثر قدرة على صوغ وتوجيه السياسات لخدمة مصالحها وأهدافها. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٢ : ٢)

ومن هنا فإن فهم طبيعة تركيب الإدارة القائمة يمثل مدخلاً مناسباً لمعرفة القوى التي تمثلها وتجسد مصالحها وتعمل على تحقيق برامجها وأهدافها سواء على الصعيد الأمريكي الداخلي أم على صعيد السياسات الخارجية.

إن الإدارة الأمريكية الحالية تنتمي إلى ما يسمى بالجناح اليميني المحافظ داخل الحزب الجمهوري كما أنها تتشكل في جانب منها من عدد من ممثلي الشركات النفطية وهو ما يمكن التأكد منه بالنظر إلى قائمة المسؤولين الأمريكيين وطبيعة المهام التي شغلوها قبل مشاركتهم في الإدارة. (هلال، ٢٠٠٣ : ١-٢).

وأمام هذا الانتماء فإن الإدارة الحالية تعتمد على عنصر- التعبئة الجماهيرية وإثارة المشاعر القومية حول امن أمريكا وحماية الأمة والوطن من قوى الشر- وتحاول إيجاد علاقة وثيقة بين مقاومة ما يتهدها بالحرب وتنشيط الاقتصاد الأمريكي الذي سوف ستنعكس إيجاباً على المواطنين ومن هنا كان الترويج لفكرة التوسع الخارجي الإمبراطوري.

وهذا التوجه الإمبراطوري ليس نتيجة لتولي الإدارة الجمهورية الحالية الحكم وان دفعت به مجموعة الصقور والمحافظين الجديد التي تستند إليها إدارة بوش كما أن أحداث ١١ سبتمبر لم تكمن وراء ذلك التوجه الإمبراطوري وان أنهت التردد بشأنه فالتوجه الإمبراطوري الأمريكي يمثل إستراتيجية مستمرة منذ أوائل التسعينات ولم تختلف إدارة كلينتون عن إدارة بوش إلا في سرعة الإيقاع بسبب سيطرة الصقور على إدارة بوش ثم الهجوم الانتحاري على رموز القوة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١.

كما انه يتوافق مع مسيرة أمريكا التاريخية فالقوة أو العسكرة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي إلا أن الإدارة الأمريكية الحالية بسبب طبيعتها اليمينية المتشددة وبسبب هيمنة المحافظين الجدد عليها قد جسدت هذه العسكرة بشكل واضح وبارز خاصة في مرحلة تاريخية تمثل فيها أمريكا قوة عظمى وفؤجاً منتصراً أو إمبراطورية ساعية للتمدد. (هلال، ٢٠٠٣: ٢)

حيث يسعى المحافظون الجدد إلى دفع الجدل ليقتبل رؤيتهم المحلية للنظام السياسي الداخلي الأمريكي ويقولون أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم

هيمنة عالمية من اجل الخير تعتمد على زيادة الميزانية العسكرية ودمج الاهتمامات الأخلاقية في السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي ويرون أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت وضع القوة الذي تتمتع به حاليا بالدفع النشط للمبادئ الأمريكية لأشكال الحكم التي تطبق في الخارج وهي الديمقراطية والسوق الحرة واحترام الحرية. (مرقص، ٢٠١٣: ٢)

لذلك شكل تيار المحافظين الجدد وتيار اليمين الديني أهم القوى الدافعة نحو الحرب على العراق فالأطروحات الفكرية الرئيسة فيما يتعلق بالعراق هي نتاج فكر المحافظين الجدد الذين يرون أن غزو العراق هو الخطوة الأولى نحو إعادة رسم خريطة العالم العربي بأسره وذلك من خلال تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة دولة كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوبية، وانه بمجرد غزو العراق وتغيير النظام فيه ثم إقامة نظام ديمقراطي علماني فإن النظام الجديد في العراق سوف يمثل تحديا قويا لباقي النظم العربية فنتقل عدوى التحرير إليها وهو الأمر الذي سيحدث انقلابا في المنطقة سيكون لصالح الولايات المتحدة. (الشوربجي، ٢٠١٢: ٢-١).

المطلب الثاني

إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (الاحتلال الأمريكي في العراق عام

(٢٠٠٣)

ان السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بالنسبة للحرب على العراق إلا تطبيق لأفكار موجودة في حقيبة ديك تشيني نائب الرئيس بوش كما أن المجموعة التي تقود السياسة الخارجية الأمريكية الآن يجمعها اتجاه سياسي واحد وفكر أيديولوجي ثابت ولم يتغير ومعلن من جانبهم منذ أكثر من عشر— سنوات.

فمشر—وع الحرب على العراق توصية قديمة من بول وولفوتير الذي أعاد صياغتها في مشروع متكامل وأكثر شمولا في عام ١٩٩٢ بتكليف من ديك تشيني ضمن ما سمي دليل التخطيط الدفاعي للبنتاجون وشارك في دعم وتبني هذا المشروع أركان حركة المحافظين في وزارة الدفاع وداخل مكتب مستشار الأمن القومي ونائب الرئيس وبقية معاونيه، والتي دخلت في صراع مع من اعتبروا بالمعتدلين والذين تركزوا في وزارة الخارجية وانتهى الصراع بسيطرة هذه المجموعة على السياسة الخارجية الأمريكية وتحريكها وخاصة في الأزمة الراهنة ضد العراق وهو ما يبرز من تناول مواقفهم المعلنة من العراق وكيفية التعامل مع الأزمة العراقية وإدارتها وذلك في المحور التالية :

أولاً : المؤسسات السياسية الأمريكية الرئيسية في إدارة الأزمة العراقية :

يمكن التمييز في إطار المؤسسات والإدارات الفاعلية وذات الدور المحوري في الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية بين عدد من الأدوار السياسية :

(١) دور نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني :

ولد ديك تشيني في ٣٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤١ ، كان أول رئيس أركان حرب في إدارة الرئيس فورد حتى عام ١٩٧٧ ثم شغل منصب وزير الدفاع في عهد بوش الأب بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٣ ثم رئيساً لشركة هاليبرتون إحدى أكبر شركات الطاقة والبناء في ولاية دالاس حتى انتخب نائباً للرئيس بوش في انتخابات ٢٠٠٠ الرئاسية.

وعن موقفه من الأزمة العراقية فقد اتهم العراق في يناير ٢٠٠١ بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل محذراً من انه قد يتحول مجدداً إلى مصدر للخطر ثم أعلن في مارس ٢٠٠١ أن بلاده ستحاول إعادة تفعيل التحالف الذي حارب بغداد عام ١٩٩١ وأصر على أهمية إعادة نظام العقوبات وتقويته وان واشنطن ستعيد دراسة سياستها مع العراق وبحثها في إطار إقليمي.

وفي مارس آذار ٢٠٠٢ قام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بجولته في الشرق الأوسط زار خلالها عدة دول عربية إضافة إلى إسرائيل وتركيا وسعى فيها لحشد تحالف دولي ضد العراق بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل ودوره في الإرهاب الدولي في محاولة لإدراجه بعد ذلك في نطاق الحرب الأمريكية على يسمى بالإرهاب

لكن جولته واجهت مقاومة شديدة وفتورا لدى الدول العربية وتركيا مما دفعه للإعلان في أنقرة في ٢٠ مارس ٢٠٠٢ انه لن تكون هناك عملية عسكرية ضد العراق في المستقبل القريب لكنه شدد على ضرورة معالجة طموحات العراق فيما يتعلق بالأسلحة. (الشوربجي، ٢٠١٢: ٢)

وفي يونيو ٢٠٠٢ صرح بان نائب الرئيس الأمريكي هناك خطرا متزايدا من أن تحصل جماعات إرهابية على أسلحة للدمار الشامل يجري تطويرها في العراق وان هذا يتطلب ردا حاسما ومدروسا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما أكد أن عودة المفتشين الدوليين إلى العراق لا تزيل بالضرورة القلق بشأن سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وقد اجتمع تشيني بالمعارضة العراقية في واشنطن في ١٠ أغسطس ٢٠٠٢ لبحث كيفية ملء الفراغ في السلطة بعد الإطاحة بالرئيس صدام حسين وأعلن أثناء لقائه مع مجموعة من المحاربين القدماء إن مخاطر بقائنا مكتوفي الأيدي حيال العراق اكبر بكثير من المخاطر التي قد تنجم عن القيام بتحريك عسكري ضده مؤكدا على ضرورة توجيه ضربة عسكرية وقائية أمام الاحتمالات الخطيرة الناتجة عن تصرفات الحكومة العراقية. (الغمري، ٢٠١٣: ٤٢٣)

وفي سبتمبر ٢٠٠٢ صرح أن عودة المفتشين إلى العراق لن تثني واشنطن عن العمل على خلع صدام حسين من منصبه وأضاف انه ينبغي ألا يشك احد في تصميم الرئيس الأمريكي المطلق على مواجهة التهديد العراقي.

٢) دور إستراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية :

اتسمت إستراتيجية وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الأزمة العراقية بالمحدودية مقارنة بالوزارات الأخرى وخاصة وزارة الدفاع أمام اتجاه صقور الإدارة الأمريكية إلى تهميش دور وزير الخارجية الأمريكي كولن بأول في ظل النظرة إليه على انه من المعتدلين ومن أصحاب التوجهات السلمية وغير الحاسمة في إدارة القضايا الخارجية.

وترى الوزارة انه ما دام أنها هو الذي اقتنعت الرئيس بوش بالعمل من خلال الأمم المتحدة فإنه مطالب بالحصول على قرار من مجلس الأمن يؤيد خطة الرئيس جورج بوش بنزع سلاح العراق وإسقاط نظام صدام حسين عن طريق استخدام القوة ولذلك فإن مصداقيته ودوره كقوة موازنة للمتشددين داخل الإدارة يتوقفان على تصويت المجلس لصالح هذه الخطة.

لقد خاض بأول العديد من المعارك ومن فيتنام عندما كان ضابطا صغيرا إلى حرب الخليج صار جنرالا ولكنه هذه المرة يحارب على عدة جبهات في نفس الوقت أبرزها ضد الصقور داخل الإدارة الحاكمة حيث تتعرض بأول لأعنف حملة انتقادات واجهها خلال خدمته الحكومية وتنصب هذه الانتقادات على الطريقة التي أدار بها الاستراتيجية الدبلوماسية حول العراق وقد تمكن الصقور من الالتفاف على بأول بنشرهم هذا لعدد الهائل من القوات في ساحة الحرب في إشارة إلى أن التحركات الدبلوماسية التي يقوم بها مسائل لا طائل من ورائها.

ولم يقف الأمر عند الصقور بل إن مساعدي بأول يبدوون استغرابهم للتكتيكات التي اتبعها ويرون انه لم يبذل مجهودات كافية لتسويق موقف الولايات المتحدة الأمريكية ويقارنون بينه وبين وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر الذي زار ٤١ بلدا في خمس قارات في إطار الحملة الدبلوماسية الأمريكية للضغط على العراق للانسحاب من الكويت عامي ١٩٩٠-١٩٩١.

وفي إشارة إلى تعقد موقف بأول الداخلي فإن هناك من يرى انه كان يخشى- مغادرة واشنطن لأنه لم يكن يعرف ما سيفعله الصقور في غيابه لإقناع البيت الأبيض بمواقفهم وانه إذا سافر إلى الخارج وترك العسكرة دون قيادة فإن المعسكر المعارض يمكن أن يلحق به أذى ابلغ مما يحققه هو في الخارج من انتصارات وانه ربما يظهر اقتراح منفلت لا يستطيع مقاومته إذا كان غائبا. (السيد، ٢٠٠٢ : ١-٢).

وعلى الرغم من ذلك كانت مواقفه متشددة حيال العراق فقد أعلن أمام اللجنة الفرعية للميزانية في مجلس النواب ١٣ مارس ٢٠٠٣ إن المطالبة بنزع أسلحة العراق تعود إلى أكثر من عقد منذ انتهاء حرب الخليج ١٩٩١ وشدد على أن السياسة الأمريكية المطالبة بتغيير نظام الحكم والإطاحة بالرئيس صدام حسين وضعت في عهد الرئيس كلينتون ولكنه قال : لدينا سياسة شاملة للمنطقة والإستراتيجية المعتمدة حيال العراق تستند إلى مصالحنا ودعمنا لقرارات الأمم المتحدة. (راتب، ٢٠٠٣ : ١-٢).

ولكن مع الفشل في الحصول على قرار من مجلس الأمن يدعم الموقف الأمريكي بشأن الحرب على العراق ونجاح الصقور الإدارية الأمريكية في شن الحرب فقد اعتبر ذلك انتكاسة لباول وجهوده وهو الأمر الذي ترتب عليه إثارة العديد من التكهنات حول مستقبله السياسي بل مواجهته من قبل وسائل الإعلام بسلاح الاستقالة بعد اقل من أسبوع من شن الهجمات الأمريكية على العراق وهو ما نفاه وظل على ثباته الظاهري وان كانت تداعيات الحرب قد تكون كفيلة بالقضاء على هذا الثبات.

وفي مقابل كولن باول يأتي نائبه جون بولتون وهو أهم الصقور المتشددين في الخارجية الأمريكية يتخذ موقفا هجوميا من سوريا وكوبا والعراق وكوريا الشمالية وإيران بتهمة امتلاك تلك الدول أسلحة دمار شامل والذي استهل منصبه كنائب لباول بالمطالبة بفرض عقوبات على الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل وكان بذلك يستهدف الصين وكوريا الشمالية. (راتب، ٢٠١٣: ٢)

وكذلك ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية ومدير برنامج الأمن القومي الأمريكي وعضو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية والذي يمثل احد صقور في إدارة بوش الذين يتمسكون بالحرب ضد العراق. (مركز دراسات، الجزيرة، ٢٠١٤: ١)

(٣) دور وزارة الدفاع الأمريكية : في تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط (العراق أمودجا)

بعد الحادي عشر- من سبتمبر أصبحت قضية الإرهاب هي القضية الأولى والشغل الشاغل للإدارة الأمريكية وأصبح التركيز على هذه القضية هو العامل الرئيسي وهذا التركيز على هذه القضية كانت نتيجة أن أصبحت وزارة الدفاع تلعب دورا محوريا في صناعة القرار بشكل كبير لان قضية الحرب على الإرهاب أصبحت قضية أمنية وقضية الحرب وأصبحت القرارات وصناعتها مرتبطة بموافقة خبراء وزارة الدفاع.

ساعد على ذلك أن الكثير من الخبراء والمستشارين والمدنيين الموجودين في وزارة الدفاع وفي البيت الأبيض هم من اليمين المتطرف والذي ينظرون إلى السياسة الخارجية من خلال إطار استعمال القوة وقد تعدد أقطاب المعسكر الصقور داخل الوزارة والذين يشكلون أهم محركي الإدارة الأمريكية تجاه العراق حتى نجحوا في إشعال نيران الحرب والعمل على تأجيحها رغم الخسائر التي عرضت لها القوات الأمريكية في الأسابيع الأولى للمعارك وبرز هؤلاء الصقور : (albawaba, ٢٠١٣ : ١-٢)

١. دور دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط العراق أمودجا :

كان دونالد رامسفيلد اصغر ووزير دفاع في تاريخ الرئاسة الأمريكية حينما عمل في إدارة الرئيس الأسبق فورد في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٧ قبل أن يعود بقوة إلى قيادة هذه الوزارة المهمة في عهد الرئيس الحالي جورج بوش(الابن) ويعتبر من المتشددين في أسلوبه الإداري فقد وزع على العاملين بالبيت الأبيض بعد اختياره

مرجعا اسماه قواعد رامسفيلد كانت أول قاعدة فيه تقوم بدور الرئيس
فلاست رئيسا وقد كان رامسفيلد قريبا من الرئاسة دائما فقد رشح نفسه لمنصب
نائب الرئيس عام ١٩٨٠ وترشح لرئاسة الجمهورية عام ١٩٨٨ ضد جورج بوش الأب
قبل تنازله عنها كما كان رئيسا لحملة بوب دول الانتخابية ضد بيل كلنتون عام
١٩٩٦ ويعتبر المستشار الأول للرئيس بوش حول جميع المسائل التي تمس سياسات
الدفاع الأمريكية. (مور، ٢٠٠٣: ١٠-٢)

وهو من اشد المؤيدين داخل الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية
للعراق وتغيير نظامه بزعم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب الدولي
وتنظيم القاعدة رغم تعاونه السابق مع النظام نفسه حينما أوفده الرئيس الأمريكي
السبق رونالد ريجان أثناء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٣ ليعيد فتح السفارة
الأمريكية ببغداد من اجل دعمها ضد الثورة الإسلامية الإيرانية وتعزيز العلاقات
التجارية والاقتصادية مع النظام العراقي. (مركز الدراسات الجزيرة، ٢٠١٥: ١٠-٢)

وقد تبني رامسفيلد إستراتيجية متشددة تجاه العقوبات الدولية المفروضة
على العراق ورغم انه سارع بتأييد ما عرف بالعقوبات الذكية واعتبرها مفيدة إلا
انه أعلن في أيار مايو ٢٠٠٢ أن تعديل نظام العقوبات لن يثني الرئيس العراقي
عن تطوير قدراته العسكرية والحصول على مواد ذات استخدامات مزدوجة ودعا
لإغلاق الحدود العراقية لمنع دخول الواردات التي قد تشمل مثل تلك المواد. (مور،
٢٠٠٣: ٢).

وفي أغسطس آب ٢٠٠٢ دعا لاتخاذ إجراءات أخرى ضد العراق تشمل الإطاحة بالرئيس العراقي وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢ صرح أن هناك علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة ووجه دعوة صريحة لأعضاء الكونجرس ليعطوا إدارة الرئيس بوش تأييدا فوريا لتوجيه ضربة عسكرية إلى بغداد كما أعلن في مقر وزارة الدفاع أن واشنطن تحظى بتأييد دولي واسع إزاء خططها الخاصة بالعراق بما في ذلك الدول التي تعارض ظاهريا عملا عسكريا ضد العراق. (مور، ٢٠٠٣ : ٢).

وأعلن في شهادة أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي ما من دولة إرهابية تمثل تهديدا أعظم واقرب على امن شعبنا وعلى استقرار العالم من نظام صدام حسين في العراق وأضاف أن تأخير إجراء تصويت في الكونجرس قد يبعث برسالة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون مستعدة لاتخاذ موقف في الوقت الذي نطالب فيه المجتمع الدولي باتخاذ موقف.

٢. ريشارد بيرل مستشار وزير الدفاع :

يشكل بيرل وزملائه في معهد الاستراتيجيات المتقدمة والدراسات السياسية أصل فكرة غزو العراق فقد اعد ضمن فريق ترأسه من مثقفي اليهود الأمريكيين دراسة عن الإستراتيجية الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٠ قدمها إلى بنيامين نتياهو فور نجاحه في الانتخابات الإسرائيلية ودعا فيها إلى دفع أمريكا إلى غزو العراق باعتبار ذلك جزءا محوريا من الإستراتيجية الإسرائيلية لاستمرار التفوق العسكري والاستراتيجي في الأمد المنظور كما دعا إلى انتهاج سياسة هجومية عدائية ضد

الفلسطينيين والتخلي عن فكرة السلام الشامل لصالح فكرة السلام القائم على ميزان القوى. (معهد الاستراتيجيات المتقدمة، ٢٠١٤ : ٣-٢).

وقد عمل بيرل عضواً في مجلس إدارة المعهد اليهودي لدراسات الأمن القومي ومديراً لصحيفة الجيروزالم بوست الإسرائيلية يتزأس مجلس سياسات الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تقدم باستقالته أثناء الحرب الأمريكية على العراق على خلفية تورطه مع شركة جلوبال كروسنج التي أعلنت إفلاسها واتهام بيرل بمحاولته تأمين عقود حكومية لها إلا أن هناك عدد من المحللين يرجعون استقالة بيرل في هذا التوقيت إلى الانتقادات الحادة للرئيس الأمريكي بوش بأنه تحت سيطرة صقور وزارة الدفاع ونائب الرئيس تشيني وان ما عجل في أمر الاستقالة أن بوش يريد أن يحفظ خط الرجعة في حالة تعثر الحرب وازدياد الأمور سوء هذا بجانب تهديد العديد من نواب الكونجرس بإثارة فضائح بيرل إذا استمر في موقعه أو حتى في عضوية مجلس سياسات الدفاع. (ميكليس، ٢٠١٣ : ٢-١).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد خرجت مجلة نيويورك في عددها الصادر في ٢ أبريل ٢٠٠٣ بتصريحات العدد من مخططي الحرب في البنتاجون يوجهون فيها الاتهام لدونالد رامسفيلد بالاستهتار وتقليل القوات التي حددها المخططون بل وتحميله مسؤولية ما آلت إليه الحرب في العراق وهو ما حاول رامسفيلد التهرب منه وإلقاء مسؤولية القوات على تومي فرنكس.

الأمر الذي دفع عدد من المحللين والمقربين من لجنة الدفاع في الكونجرس بان استقالة رامسفيلد ستكون بعد الحرب مباشرة وبغض النظر عن النتائج وان بعض الأعضاء الديمقراطيين سيطلبون فتح تحقيق في دور طريقة رامسفيلد التي وصفوها بأنها ديكتاتورية وترهيبية ويؤكدون أن البيت الأبيض قد يطلب من رامسفيلد الاستقالة لتجنب فتح ملفات لا يريد البيت الأبيض فتحها في الوقت الحاضر وخاصة دور رامسفيلد وريتشارد بيرل في التخطيط للحرب والتدخل في الأمور الفنية للبنتاجون وطرح البعض أسماء كل من سام نين الديمقراطية المحافظ السيناتور السابق والرئيس السابق للجنة القوات الأمريكية في حرب الخليج الثانية و سكور تسكوف نائب بوش الأب للأمن القومي لشغل منصب وزري الدفاع خلفا لرامسفيلد. (البنتاغون، ٢٠١١ : ٢) .

٣. بول وولفوويتز : نائب وزير الدفاع :

عمل وولفوويتز مديرا للتخطيط السياسي في وزارة الدفاع حتى عام ١٩٨٢ ثم مساعدا لوزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي حتى عام ١٩٨٦ ثم سفيرا للولايات المتحدة في اندونيسيا حتى ١٩٨٩ ثم مساعدا لوزير الدفاع ديك تشيني للشؤون السياسية في عهد جورج بوش الأب وهو منصب يجعله مسؤولا عن وضع الإستراتيجية والخطط السياسية التي تسترشد بها وزارة الدفاع وتقوم بدراساتها وتبنيها. (الشتقطي، ٢٠١٢ : ٢-٣).

وقد نشر— تقريرا عام ١٩٩٧ قال فيه : العراق اخطر دولة عربية على إستراتيجية المصالح الأمريكية أعاد تأكيدا ذلك في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٩ ولذلك كان

من اكبر الداعين لمهاجمة العراق والقضاء على نظامه وفرض السيطرة الأمريكية على أراضيه وثرواته. (الشنقيطي، ٢٠١٢: ٢)

٤) دور مستشارة الأمن القومي في تنفيذ الإستراتيجية في الشرق الأوسط :
تعد كوندليزا رايز أول امرأة أمريكية من أصل إفريقي تتولى منصب كبير مستشاري شؤون الأمن القومي وبحكم منصبها فإنها تتمتع بقدر كبير من السلطة في مجالات تشكيل السياسة الخارجية والسياسات التي تتعلق بأمن الولايات المتحدة الأمريكية فوظيفتها الأساسية تتناول إحاطة الرئيس علما بالمسائل الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي والمناخ السياسي للدول المعادية وغير المستقرة. (المركز العربي للدراسات، ٢٠٠٣ : ١-٢) .

ويقوم جوهر الرؤية الإستراتيجية و السياسية لرايس على أن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن يعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية وهذه المهمات هي : ضمان أن القوى الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل في سبيل حماية مصالحها إن لم تنجح في تعويق الحرب وتعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي وتجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية وتركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى وخصوصا روسيا والصين والتعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة القوى العدائية التي تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل. (رايس، ٢٠٠٢ : ١-٢) .

ولتحقيق هذه المهام تطالب بضرورة دعم السياسات الاقتصادية الدولية التي تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكي وتوسع اطر التجارة الحرة باعتبارهما أداتين حاسمتين في صياغة السياسة الدولية وان تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة مصونة لان الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين. (مرقص، ٢٠١٣ : ٢) .

وفيما يتعلق بالموقف من العراق فقد قامت رايس بالترويج لمشروع العقوبات الذكية في أوائل عام ٢٠٠١ وصرحت في يوليو ٢٠٠١ بان برنامج العقوبات القديم ملئ بالثغرات وبأنه أصبح أداة للدعاية في يد الرئيس العراقي يشكل خطرا كبيرا على شعبه وعلى أمريكا بسبب تصميمه على امتلاك أسلحة الدمار الشامل ودافعت عن وصف الرئيس الأمريكي للعراق بأنه احد أركان محور الشر— ودعت حلفاء أمريكا للعمل على الحيلولة دون أن تحصل تلك الدول بما فيها العراق على أسلحة الدمار الشامل . (مرقص، ٢٠١٢ : ٢-٣) .

وفي مارس ٢٠٠٢ دعت العالم للوقوف بجدية وفي اقرب وقت أمام التهديد الذي تمثله تر سانة أسلحة الدمار الشامل التي يعتقد أن العراق حصل عليها أثناء غياب عمليات التفتيش الدولي على أسلحته على مدى أكثر من ثلاث سنوات مضت وأعلنت في أغسطس ٢٠٠٢ أن بلادها ليس أمامها خيار غير اتخاذ إجراء للإطاحة بصدام حسين.

ووجهت حديثها إلى مجلس الأمن الدولي في سبتمبر ٢٠٠٢ قائلة إن على مجلس الأمن أن يكون مستعدا للتحرك ضد العراق كما وجهت تحذيرا إلى الأمم المتحدة ذكرت فيه أن عليها إذا كانت لا تريد أن تتجول إلى عصابة أمم أن تتصرف إزاء التهديدات التي يشكلها النظام العراقي وإلا فإن واشنطن تحتفظ لنفسها بحق التصرف دفاعا عن مصالحها.

كما أكدت وجود علاقات بين العراق وتنظيم القاعدة ثم عادت واتهمت العراق بتقديم تدريبات لأعضاء تنظيم القاعدة على تطوير أسلحة كيميائية وذكرت أن مصادر تلك المعلومات معتقلون على مستوى عال من تنظيم القاعدة تم أسرهم في أفغانستان ثم أعلنت أن الولايات المتحدة الأمريكية ستأخذ بالاعتبار انعكاسات ضربة محتملة للعراق على إسرائيل كما أكدت ضرورة التشاور مع إسرائيل عن آثار اعتماد الخيار العسكري ضد العراق على تل أبيب. (دياب، ٢٠٠٢ : ٢-٣)

ثانيا: الكونجرس الأمريكي ودوره في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والعراق ٢٠١٠ أهوذاجا :

يمكن التركيز في إطار دور الكونجرس في صنع القرار الاستراتيجي الخاصة بالأزمة العراقية على عدد من المحطات الأساسية.

١. قيام الكونجرس (١٠ كانون الثاني/ فبراير ٢٠٠٢) بإجراء دراسة حول كلفة العمليات العسكرية المحتملة ضد العراق حيث قدرت بحوالي تسعة مليارات دولار شهريا بدون احتساب المليارات التي ستنفق قبل أو بعد النزاع ويرتكز تقرير الكونجرس إلى احتمالية تواجد قوات عسكرية أمريكية في منطقة

الخليج تبلغ ٣٧٠ ألف شخص و١٥٠٠ طائرة و٨٠٠ مروحية هجومية ولنقل و٨٠٠ دبابة وستين سفينة حربية وقبل الحرب سيضاف إلى المبلغ نفقات إعدادها حيث سيكلف نشر قوات أمريكية لثلاثة أشهر ١٣ مليار دولار أما في نهاية الحرب فسوف تكلف عملية إعادة نقل الأسلحة الثقيلة إلى قواعدها الأصلية حوالي سبعة مليارات دولار. (غنايم، ٢٠١٠ : ١٧-٢٥) .

٢. مناقشة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والتصويت على مشروع القانون الذي أعدته لجنة من قيادات الحزبين في المجلس بخصوص تفويض الرئيس الأمريكي سلطات شن الحرب ضد العراق وفيه برزت تسعة مشروعات بملاحق أو تعديلات للصياغة لم تنجح فقد كان شبه اتفاق على صياغة معينة للقرار مع الرئيس الذي طلب من الكونجرس الحصول على قرار يمنحه سلطة كاملة في استخدام القوات الأمريكية ضد العراق وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً سواء صدر قرار من مجلس الأمن أم لم يصدر بالصورة التي تقترحها أمريكا والهدف هو تكثيف الضغط على مجلس الأمن وخاصة الدول دائمة العضوية التي ما زالت تقاوم.

فهذه الدول عند ما ترى قرار الكونجرس ستدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستذهب إلى الحرب إذا لم يصدر المشروع الذي تقترحه الإدارة الأمريكية كقرار من المجلس فتري هذه الدول أن من الأفضل لها أن توفق على ما تطلبه أمريكا.

وكان الكونجرس يواجه مشكلة كبيرة فوفقا للدستور القانون سلطات الحرب هو صاحب الصلاحية فيما يتعلق بشن الحروب الخارجية والقرار الذي يطلبه الرئيس يجرده من هذه السلطة بصورة كاملة تقريبا لذلك ظهرت مقاومة لصدور هذا القرار قادها توم داشل زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ وعدد من الشيوخ من الحزبين كانوا حريصين على الدفاع عن سلطات الكونجرس في مواجهة رئيس اعتاد احتقاره كما كانت هناك مقاومة من جانب الجناحين الليبرالي واليساري في الحزب الديمقراطي نابعة من أن تكلفة الحرب المادية والبشرية ستقع على الفقراء ومن خشيتها من هيمنة العسكرة على السياسات الأمريكية على حساب الحقوق الديمقراطية والمدنية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. (مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٤ : ١-٢) .

وقد صوت أعضاء مجلس النواب على القرار في ٨ أكتوبر ٢٠٠٢ بأغلبية ٢٩٦ مقابل ١٣٣ كما وافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٢٣ في جلسة عقدت في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢ ويعطي القرار الرئيس الأمريكي سلطة إعلان الحرب على العراق تنفيذا لقرارات مجلس الأمن التي تطالب بغداد بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل كما يدعو إلى ضرورة القيام الرئيس بوش بإعلام الكونجرس قبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق أو خلال ٤٨ ساعة من بدايتها وذلك بعد أن تكون الجهود الدبلوماسية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة قد فشلت . (سعيد، ٢٠١٢ : ١٥).

كما ونص القرار على ضرورة عودة الرئيس إلى الكونجرس كل ٦٠ يوما في حال لجوئه إلى العمل العسكري. (٢-١ : ٢٠٠٢, CNN).

وكان دور الرئيس الامريكى من خلال تحذير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ حكومة بوش في جلسة استفهام للجنة العلاقات الخارجية حول المساعدة الإنسانية والتعميرية للعراق ١١ مارس ٢٠٠٢ من مغبة التقليل من أهمية إعادة أعمار العراق بعد نشوب الحرب وقال انه سيكون أمرا حيويا أن يضاعف الرئيس بوش هذا الجهد بسعيه إلى بناء ائتلاف لإعادة البناء بعد الحرب وحذر بان ترك العراق قبل الأوان يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار إقليمي وحروب عرقية وعجز عن إتلاف جميع الأسلحة الدمار الشامل العراقية وإنشاء قواعد إرهابية على الأراضي العراقية . (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣ : ٢) .

أقام ٣٠ شخصا بينهم ١٣ ديمقراطيا ١٣ مارس ٢٠٠٣ دعوى قضائية تطعن في صلاحيات الرئيس بوش بمهاجمة العراق واستنداب الدعوى إلى أن أي قرار يتخذه الرئيس يجب أن يسبقه إعلان حرب من الكونجرس وقال مقدمو الدعوة أن الآباء المؤسسين كانوا يرمون إلى الحيلولة دون قيام سلطة تنفيذية ذات طابع ملكي تهدر أموال البلاد وأرواح الشباب عن طريق الحرب وقرار الآباء المؤسسين إعطاء حق إعلان الحرب للكونجرس إنما أكد حرصهم على أن يضطلع بهذه المسؤولية الجسيمة أكثر الهيئات الحكومية تمثيلا للشعب.

تعهد الجمهوريون والديمقراطيون في مجلسي الشيوخ والنواب خلال جلسات ٣٠ مارس ٢٠٠٣ بتأييد الرئيس إستراتيجية الأمريكي جورج بوش كقائد أعلى للقوات المسلحة الأمريكية وذلك مع بداية العمليات العسكرية الأمريكية في العراق ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ليقف الكونجرس صفا واحدا في تأييد الحرب رغم تحفظات عدد من الديمقراطيين بان الحرب سابقة لأوانها أو تفتقر إلى الحكمة. (ألن، ٢٠٠٣: ١) .

كما تحرك مجلس الشيوخ الأمريكي واصدر قرارا بالإجماع يمتدح الجنود ويؤيد بوش ويوجه الشكر لرئيس الوزراء البريطاني توني بليز كحليف وفي اصدر مجلس النواب قرارا مماثلا بموافقة ٣٩٢ صوتا ضد ١١ صوتا كما يعبر القرار عن تقديم الدعم للقوات الأمريكية وللرئيس بوش كقائد أعلى للقوات المسلحة يمتدح قيادة بوش الثانية وتحركه الحاسم في العمل العسكري كجزء من الحرب الكونية الجارية ضد الإرهاب. (سامون، ٢٠١٣ : ٦) .

وملخص القول، ان الأزمة العراقية كشفت طبيعة الإستراتيجية الأمريكية الحالية قي الحرب الدائرة في الشرق الأوسط ونوايا المؤسسات السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مستقبلا حتى الآن بعد مرور أسبوع من تاريخ بدء العمليات العسكرية عن هيمنة مؤسسة الرئاسة الأمريكية على عمليات صنع القرار والاستراتيجي داخل النظام السياسي الأمريكي وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للعديد من الاعتبارات التي ساهمت في تكريس وترسيخ هذه الهيمنة لعل أبرزها شخصية الرئيس بوش وتوجهاته السياسية والفكرية والمناخ السياسي العام السائد

في المجتمع الأمريكي وخاصة في ظل استمرار تداعيات أزمة الحادي عشر- من
سبتمبر ٢٠٠١ وكذلك هيمنة الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه مؤسسات الرئاسة
على

مجلس الكونجرس هذا بجانب التوجهات السياسية والفكرية القائمة على النزعة
التوسعية الإمبراطورية التي تهمين على قادة ومنظري هذه الإدارة وعلى مواقفهم
تجاه المنطقة العربية بصفة عامة وارتباط هذه التوجهات باعتبارات دينية
وأيدولوجية يمينية متطرفة.

ومما سبق في كل الحالات فإنني اعتقد انه يمكن التأكيد على عدد من الاعتبارات
الإستراتيجية المستخدمة في العراق من خلال حرب امريكا على العراق والمنطقة :

١- إن مجرد استمرار القتال واستمرار الصمود العراقي يمثل اهانة قوية
وصفحة شديدة لإستراتيجية الإدارة الأمريكية حتى لو هزم العراق
لان هذا الوضع الطبيعي في ظل الفارق الرهيب في التوازن على كل
المستويات بين الجانبين .

٢- إن خروج أمريكا من هذه الحرب بأي صيغة ليس من بينها التخلص
من نظام صدام ستضاعف من قوته عشرات المرات و ستكون مبعثا
لعدم الاستقرار في المنطقة وخاصة بعد تجدد وتعدد العداءات بين
العراق وعدد من دول الجوار بسبب مواقفها من الحرب وفي مقدمتها
الكويت والأردن.

٣- أن هناك العديد من المؤشرات التي توحى بعدم استمرار إستراتيجية الإدارة الأمريكية الراهنة طويلا بعد الحرب في العراق حتى لو حققت فيها انتصارات عسكرية لأنها حتى الآن قد منيت بهزيمة سياسية كبيرة كما أنها ستحارب على لعديد من الجبهات داخليا وخارجيا بعد تدهور مصداقيتها وعدم احترامها لمقررات الشرعية الدولية.

٤- تم كشف أبعاد الإستراتيجية السياسية الأمريكية الخطيرة التي نفذتها جماعة الحرب في البنتاجون بشن الحرب ضد العراق لحساب تحالف ثلاثي ووقف بقوة وراء الإصرار على شن الحرب حتى لو كان ذلك ضد الشرعية الدولية وتجاوزا لميثاق الأمم المتحدة وسلطة مجلس الأمن ضد فرض حل الأزمة بالطرق السلمية.

وإذا كان إستراتيجية سقوط ريتشارد بيرل مستشار وزير الدفاع جاء وفق الأسباب المعلنة لتورطه في فضيحة فساد مالية إلا أن الأسباب الحقيقية للإطاحة ببيرل تتجاوز هذه الشبهة المالية إلى أسباب سياسية واضحة تتعلق بالحرب ضد العراق والدور الذي لعبه بيرل في الترويج لهذه الحرب والضغط لشنها فهناك من يرى أن القيادات العسكرية في البنتاجون تقف وراء إسقاط بيرل بعد أن ظل يستخف باستمرار بتقديراتهم للحرب الأمر الذي دفع الرئيس بوش إلى إصدار أمر بإجراء مراجعة شاملة للخطة العسكرية وتكليف الجنرالات العسكريين بإجراء هذه المراجعة ووقف تدخل المسؤولين المدنيين ومنهم بيرل في هذه المراجعة. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٢: ٢-٣)

ولكن هناك أيضا اللوبي النفطي الذي يمثله في الإدارة الأمريكية بوش وتشني ورايس وهو اللوبي الرامي إلى احتكار استثمار النفط العراقي بعد الحرب لصالح شركات النفط الأمريكية قد بدأت مؤشرات ذلك تظهر سريعا منذ الأسبوع الأول للحرب بعد إعلان توقيع تشيني لعقود مع شركته السابقة التي كان يرأس مجلس إدارتها هيلبرتون لإطفاء آبار النفط المشتعلة في جنوب العراق.

إن الخلافات وتنقاضات المصالح لا تقتصر على الجانب الأمريكي بل امتدت إلى الحليف البريطاني وتركزت على صفقات إعادة أعمار العراق ودور بريطانيا في مرحلة ما بعد الحرب وخاصة بعد التصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية بتعيين حاكم عام عسكري أمريكي للعراق وتشكيل وزارة من ٢٣ وزيرا كلهم من الأمريكيين وتبعية هذه الإدارة لوزارة الدفاع الأمريكي. (كيسنجر، ٢٠٠٢: ٣٢)

انه إذا كانت الإدارة الأمريكية ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحرك العالم خلفها وترهب الجميع بحربها المعلنة ضد الإرهاب فإن هناك العديد من المبررات التي تدفعنا لإعلان الحرب على الأقل سياسيا وإعلاميا على الإرهاب الذي تمارسه هذه الإدارة الدينية اليمينية المتطرفة ضد العالم اجمع وضد حضاراته وثقافته المختلفة والتي ستأتي على الكثير وفي مقدمتهم الشعب الأمريكي نفسه ومنجزاته العلمية والتكنولوجية إذا لم تتوحد فئاته والمعتدلين من قاداته ضد هذه الإدارة. وبهذا فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت في الشرق الأوسط منذ فشل إستراتيجيتها في العراق. (كيسنجر، ٢٠٠٢: ٣٢-٣٣)

المبحث الثاني

طبيعة العلاقات الأمريكية العربية

ومن المؤكد أن نجاحات حركات التحرر في العالم العربي التي وصلت إلى مرحلة التصاعد التدريجي في العقد الثاني بعد الحرب العالمية الثانية، جاءت كنتيجة مباشرة لجهود المقاومة للشعوب العربية في مصر- والجزائر وليبيا وسوريا ولبنان والعراق والأردن ودول الخليج العربي والسودان وغيرها، تتصف بأنها شعوب مستغلة، جاءت تلك الجهود كثمرة لعشرات السنين من التضحية بالذات والصراع الدموي من أجل الحق في أن تحكم نفسها، وفي أن تتمتع بثمار أرضها ومواردها وعملها.

إن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تلك الدول الامبريالية قد زرعت الكيان الصهيوني في فلسطين، ومن اجل ذلك فقد قامت بريطانيا بإعطاء وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩١٧ بإنشاء كيان الصهيوني على ارض فلسطين، متناحية أن هناك شعبا آخر يعيش في هذه الأرض وقد ساعدتها فرنسا وأمريكا في هذا الموضوع، وقد قامت بريطانيا بمراودة الشريف حسين بن علي من اجل الموافقة والتوقيع على وعد بلفور لإعطاء الشرعية الصهيونية في فلسطين وهو بذلك قد ضحى بملكه من اجل فلسطين والدفاع عن العرب وبلادهم في وجه أعتى القوى الاستعمارية المحتلة ببريطانيا وفرنسا ومن بعدها امريكا(خان وفاينر، ٢٠٠٨: ١٢٣-

(١٢٥)

ومن بين القوى الرئيسية التي أثرت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة الشرق الأوسط في الخمسينيات، كانت التغيرات السياسية العربية التي ذات أهمية أولية، وينعكس ذلك في النضال من أجل الاستقلال السياسي عن الامبريالية والحكم الاستعماري، وهو الاستقلال الذي لا يمكن من غيره أن توجد قوة دافعة كبيرة من أجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقد أصبحت التنمية الاقتصادية التي تعتبر عملية تطويرية شديدة البطء في داخل إطار القوة المسيطرة، هدفاً أولياً للدول العربية الفتية الساعية إلى تصحيح اقتصادياتها البدائية والمشوهة المنتخبة للمواد الأولية والموروثة عن الاستعمار من أجل تأمين الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحسين المستويات المعيشية. (خان وفاينر، ٢٠٠٨: ١٢٥)

وقد كان الربيع العربي الذي بدأت ملامحه منذ نهاية ٢٠١١ الذي بدأت ثوراته في تونس في شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ هو البداية الحقيقية للتعبير عن ضنك العيش والعمل والضمير في ظل اوضاع اقتصادية وسياسية سيئة .

ان العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاضعة لقانون النقلات وبسبب الاوضاع السائدة في البلدان العربية، باعتبار ان هذه البلدان أصبحت بؤرة للصراع والتدخلات الأمريكية والدول الكبرى في بلدان الربيع العربي.

ويتناول هذا المبحث المطلبين الآتين:

المطلب الأول : العلاقات الأمريكية العربية ١٩٥٧-٢٠٠٣

المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٧

المطلب الأول

العلاقات الأمريكية العربية ١٩٥٧-٢٠٠٣

ترتبط القوى والتغيرات الاجتماعية ارتباطا قويا بالطريق التي يتم اختيارها للتطور السياسي والاقتصادي وتتعلق بوجه خاص بالمسائل التي تؤثر في وسائل الإنتاج مثل التأميم كما حصل في تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ والإصلاح الزراعي وتطور قطاع النفط، والقطاع العام والاستثمار الأجنبي ويدخل الزعماء والمواطنين مع الامبريالية والأحزاب الطبقات والعلاقات الاجتماعية الجديدة، الذين يظهرون في هذه الدول في نزاع مع القوى المعارضة والمعركة محلية كانت أم أجنبية ومما له أهمية رئيسية في المجال الأيديولوجي تكون الأفكار والمفاهيم والنظريات الاجتماعية التي تحفز على النزاعات والتأثيرات التعليمية والدينية والتربوية أوروبية وعربية قومية ودولية رأسمالية واشتراكية وأخيرا إن للقوة العسكرية أهمية خطيرة وكبيرة في حماية استقلال الدول الفتية أو نفس هذا الاستقلال ويتضمن ذلك بالإضافة إلى مستوى تنظيم القوات المسلحة ومستوى تدريبها وتجهيزها مسائل كثيرة منها ولاؤها السياسي والأيديولوجي وتركيبها الاجتماعي.

وتعترف الامبريالية الأمريكية بأنها لا تستطيع أن تخصص نصيبا غير متناسب من قدرتها العالمية لمنطقة ما دون أن تتعرض لمخاطر كبيرة في منطقة أخرى، وهي لذلك تسعى إلى إطلاق العنان لتوازن القوى، بما في ذلك التوازن القوى الخاص بها، وتطويره استراتيجيا إلى نمط قادر على أن يعمل لصالحها ومع ذلك فإن الامبريالية

تمتلك عناصر ودرجات متباينة من القدرة والضعف في مختلف المجالات مثل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. (الصغير ١٨٤:٢٠٠٧)

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين أدى الاعتراف بذلك في الدوائر الأمريكية وغير الأمريكية إلى قد اكبر من المحاولات الدامية إلى تحليل هذه التوازنات وكذلك إلى قياسها، وإنما نشأ أيضا من إدراك أو من المحتمل بقدر ليس بالقليل نتيجة للتكاليف المتصاعدة والعائدات السلبية للحروب الأمريكية في الحرب العالمية الثانية فيتنام أن الأموال الأمريكية لها بدورها حدود معينة. (هيرمان، ٢٠٠٨: ٩٧-١٠٣)

وهكذا فإن كثيرا ما يكون من الأهداف المباشرة للقياس تحقيق توظيف أفضل للدولارات في برامج المعونة الاقتصادية والعسكرية مبدأ ايزنهاور ١٩٥٦ التي تعتبر من الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم العربي ومنها لبنان على حين تكون العوامل السياسية والنفسية اقل ادعانا للقياس الكمي، والتركيز الامبريالية الأمريكية على القوانين الاقتصادية والعسكرية والعنصرية لا يمكن أن يكون عفويا على ضوء ضعفها وإتباعها لأسلوب قهر الشعوب وإذلالها وتعرض الامبريالية الأمريكية للسقوط في المجالات السياسية الاجتماعية والأيدولوجية. (ليسكا، ٢٠٠١: ٨٣-٨٤).

ومما سبق فقد تميزت الفترة الأخيرة من خمسينيات القرن المنصرم في العالم القوة الشاملة المتزايد للقوة الشيوعية والاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتي

وبوجود طبقة عاملة أممية تقدمها حركة شيوعية محددة والاندفاع القوي لحركات التحرر الوطني في آسيا وفي إفريقيا وقد ساعدت الصراعات في آسيا والمنطقة والعربية بشكل خاص بين قوى المعارضة والحكومات والدول المستعمرة من جهة أخرى بإضعافها للعدو المشترك، وفي تعزيز حركة الاستقلال في المنطقة العربية والتي كانت بدورها تمارس ضعفا على المستعمر وعملائه. (محافظة، ١٩٧٣: ٣٣)

وعلى هذا الأساس من التتابع، وهذا التفسير للأحداث، كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا المستضعفة توجه نحو الهدف العام، هدف إبقاء الدول الجديدة في الفلك السياسي للعالم الحر مع سيادة الاقتصاديات الرأسمالية، وتحت نفوذ أكبر الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن إدراك ثلاثة أسس متميزة في الفكر الاستراتيجي داخل السياسية الخارجية الأمريكية : (٢٠١١, The Economist)

أولا : العلاقات الشاملة الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها موقعها السائد في تحالف الأطلسي السياسي العسكري الذي يستهدف دعم الاستعمار العالمي عن طريق مواصلة الحرب الباردة ضد البلاد العربية والوقوف إلى جانب الحركة الصهيونية العالمية وحركة التحرر الوطني والطبقة العاملة الأممية، وتلي ذلك في الأهمية في بعض الأحيان الخلافات البالغة بين الدول الامبريالية، وبخاصة حول

الموقع السياسي العسكري الأمريكي وكذلك المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والقوى العظمى فيها بينها .

ثانيا : علاقات الدول العظمى الحليفة الولايات المتحدة الأمريكية باستعمراتها السابقة شكل استراتيجي الصراع الدائر، وكل الأساليب الاستعمارية القديمة والجديدة المستخدمة وقد كانت الخلافات في الموقف بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها تؤدي في بعض الأحيان إلى نزاع أكثر مرارة.

ثالثا : الإستراتيجية السياسية المتميزة ومتزايدة الأهمية للامبريالية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وخاصة لبنان، وكذلك تكتيكاتها الاستراتيجية في البلاد المختلفة وهذه العوامل الرئيسية الثلاثة، والموجودة والمتفاعلة بوجه عام في شكل مد وجزر تفسر قوة السياسة الاستراتيجية الأمريكية الراهنة واتجاهها.

ومن بلوغ هذه الأهداف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن في محاولة أولية لدعم الموقع الاستراتيجي الشامل، وللتوفيق بين المصالح المتنافسة في المنطقة العربية وآسيا عموما قسمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشريكة في حلف الأطلسي المنطقة العربية إلى مجالات للمسؤولية تتطابق على وجه التقريب مع المجالات السابقة للنفوذ أو الحكم الاستعماري. (The Walker, ٢٠٠٧: ١٣-١٤)

وعلى الرغم من أن التناقضات في داخل النظام الأمريكي والقوى العظمى لم تتضاءل في حد ذاتها، فإن إحساس الطبقات الحاكمة في أمريكا وأوروبا إحساسا

ملحا بالحاجة إلى الاتحاد معا كان يلقي الظلال على هذه التناقضات وانطوى ذلك على تأكيد أمريكي متزايد على العمل المشترك، مثال ذلك في التكتلات السياسية، العسكرية وفي المؤسسات المالية المتعددة الجنسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . (The Economist, ٢٠١١)

وهكذا احتفظت بريطانيا بروابط سياسية واقتصادية وعسكرية مع الدول الجديدة، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية انه من الملائم لها أن تعمل في اتحاد مع الدول الاستعمارية كإيطاليا، وبريطانيا وفرنسا، وينطبق ذلك بقدر اقل على العلاقات الأمريكية الفرنسية ذات الطابع التنافسي- الأكبر، مثال ذلك في شمال إفريقيا وحيث لم تكن الدول الاستعمارية السابقة قوية بدرجة كافية بالنسبة لحركة التحرر الوطني وعاجزة عن تنمية الأشكال الضرورية المصقولة للسيطرة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وغير راغبة في ذلك مثلما كان الحال بين بلجيكا والكنغو، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة عدائية معها، ووجدت فرصة أكبر لممارسة استراتيجياتها العدوانية. (-١٣: ٢٠٠٧, The Walker (١٤)

وقد استفادت الولايات المتحدة من هذه العلاقات غير المتكافئة بوصفها أسلحة استعمارية جديدة مثال ذلك الاستفادة من الروابط السياسية لدول حلف الأطلسي للتأثير في العلاقات الدبلوماسية لمستعمراتها السابقة داخل الأمم المتحدة كما استفيد من الاستثمارات والمعونة والتجارة، ليس فقط كدوافع اقتصادية لاستخلاص أرباح عالمية، وإنما لأحكام الخيوط السياسية أيضا قد استخدمت المزاي

الاقتصادية والوضع الاجتماعي لتحفيز فئات اجتماعية معينة وأفراد معينين واتخذت اللغة والتعليم والروابط الدينية والثقافية التي كانت تدعم عادة في شكل مساعدة تقنية كوسيلة لممارسة تأثير أيديولوجي أوسع، وكانت القواعد والاتفاقيات العسكرية التي تنتهك حقوق السيادة كما في لبنان سنة ١٩٥٨ بمثابة نقاط ضعف على الدول الجديدة ووسائل للتدخل في شؤونها وعلى الرغم من أن كثيرا من هذه الأسلحة لم تكن جديدة، فقد تطورت مجموعة أكثر تنوعا واستخدمت حتى على نطاق أوسع من الفترات السابقة. (هيرمان، ٢٠٠٨: ٦٧)

واعتقد أن التطبيق العام لمثل هذه الأشكال والأساليب والتقنيات، في ظل الظروف الجديدة للسيادة السياسية، قد أصبح يعرف بالاستعمار الجديد.

وكان ذلك يفترض مقدا جهودا جديدة في جميع المجالات من جانب الامبريالية بوجه عام الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعول تقليديا على السيطرة المقنعة وغير المباشرة في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، مدافعا عن اتجاه مماثل في إفريقيا المستقلة، وقد لا يكون ذلك منبت الصلة بحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتمتع في المجال الاقتصادي، وكان من المتوقع أن يظل لها هذا التفوق في المستقبل وان واشنطن لم تكن مرتبطة ارتباطا عضويا بالحكم الاستعماري مما أعطاها في البداية ميزة سياسية وأيديولوجية على شركائها ومنافسيها في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من ذلك فإن القسم المشترك لإستراتيجية الولايات المتحدة الجديد ليس الشكل أو الأسلوب إذ تستخدم جميع الأساليب وإنما الأهداف والغايات التي اتبعت في الفترة الجديدة ويعكس التركيز الخاص على الأدوات الاقتصادية إقرارا بالضعف الخاص للدول الجديدة في هذا المجال الحيوي وبحاجتها إلى الأموال والمعدات والمعارف التكنولوجية للتغلب على قرون التأخر الاقتصادي ومع ذلك فعلى الرغم من أهمية هذا المجال فقد يكون من قبيل المبالغة المساواة بين الأسلحة الاقتصادية والاستعمار الجديد كما كان يحدث في بعض الأحيان في مطلع الستينات وذلك لأنه بالإضافة إلى ذلك يجري استغلال كثير من الصعوبات التي تكتنف التكوين القومي في الدول الجديدة ففي المجال الاجتماعي على سبيل المثال : نجد هذه الصعوبات سيادة للتنظيم الكوميوني والقبلي التي تنعكس في الافتقار إلى التجانس والوعي القومي والمرحلة الجينية لتطور الطبقة العاملة والحركة النقابية، مما يضفي أهمية غير عادية على الأفراد ومجموعات الصفوة من جانب الفئات الاجتماعية الأخرى والافتقار إلى الكوادر المدربة والمؤهلة في معظم المجالات المدنية، الحرجة بوجه خاص في إفريقيا على سبيل المثال عدم وجود تشكيلات من الضباط المدربين قويا ومؤسسة عسكرية قوية مما دفع الباب على مصر-اعيه أمام التدخل الأجنبي والانقلابات وتحركها أصابع من الخارج وقد كان استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الحوافز سواء أكانت حكومية أم خاصة في مختلف المجالات مرنا وبرجماتية : مع تغيير التركيز في مختلف البلاد والفترات ومن أجل أراض التحليل فإن النظر إلى بعض هذه الحوافز بحكم المجال قد يكون أكثر

راحة ويسرًا وان تكن متلاحمة بالتأكيد تلاحما وثيقا في الممارسة. (Rosto,)

(٢٠٠٤: ٦٤٩)

كان باستطاعة الدولة الامبريالية في فترة الاستعمار أن تنتهج أهدافها الاقتصادية أو الإستراتيجية في الأساس من خلال سلطة الدولة أي الرقابة السياسية البيروقراطية والقوات المسلحة وجهاز الدولة وعلى النقيض من ذلك كانت حركة التحرر الوطني تعترف باستقلال السياسي بوجه عام بوصفه شرطا مسبقا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وعلاوة على ذلك فإن أولوية السياسة سواء أكان معترفا بها أم لا، قد استمرت في فترة ما بعد الاستعمار.

إن الاستراتيجية الخارجية الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من الناحية الجوهرية نتيجة سياسة طبقية وقومية وليست مجرد نتيجة للمصالح الاقتصادية المحلية وعلاوة على ذلك فإن حكم أمريكا كثيرا ما يحفزون المصالح الاقتصادية المحلية ويستخدمون الحوافز الاقتصادية في جميع المجالات، لتعزيز استراتيجياتهم السياسية على نطاق القارة ويعتبر ذلك بوجه عام جزءا من هدفهم الشامل لصيانة الامبريالية العامية، الذي يقوم في الأمد الطويل على نظام الربح الذي تسود فيه اعتبارات الدولار الأمريكي. (Rosto, ٢٠٠٤: ٦٥٠)

ويكشف الشرق الأوسط تباين الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية مع الإستراتيجية الأمريكية الاستعمارية التي تتشابه عادة عن فروق واسعة بين العوامل السياسية والاقتصادية وهكذا ثمة مشكلة عامة ملحة تواجه كل الدول

الجديدة في إفريقيا هي : التباين الصارخ بين استقلالها السياسي وتبعيتها الاقتصادية هي وتسمى بمختلف الطرق والدرجات إلى التغلب على هذه القصور عن طريق تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي (في ارتباط مع العمليات المحلية المناسبة) وتسمى السياسة الخارجية الأمريكية على وجه الإجمال إلى حل هذا التباين في الاتجاه المضاد، أي الاستفادة من التداعي الاقتصادي وغيره من مظاهر الضعف في الدولة المستقلة حديثا من أجل ربطها سياسيا بالامبريالية وتشكل هاتان المجموعتان المتعارضتان من الأهداف نقيضا أساسيا ومستمرًا لا يمكن إغفاله أو إلقاء الظلال عليه دون فقدان كثير من الديناميكية في العمل.

(American Foreign affairs, ٢٠١٦: ١-٨)

وعلى الرغم من أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عهد الرئيس ايزنهاور وبصفة خاصة في عهد الرئيس كيندي قد وسعت أنشطتها الاقتصادية في الشرق الأوسط فإن التركيز الرئيس لسياستها الخارجية كان ولا يزال سياسيا عسكريا وذلك هو اتجاه أو انحراف الحرب الباردة وتصعيد هذا الاتجاه معناه المضي— إلى الحرب الساخنة وهي محاولة لفرض قرار سياسي عن طريق الالتجاء للقوة وقد حدث ذلك على سبيل المثال في المناورات السياسية الأمريكية المعقدة لقوة الأمم المتحدة في الكونغو في أعقاب الاستقلال بوضوح أكثر خلال التدخل العسكري الأمريكي البلجيكي البريطاني في الكونغو في نوفمبر ١٩٦٤م، أما لحد من هذا الاتجاه فيعني قبول المنافسة الاقتصادية يوصفها الساحة الرئيسية للصراع بين النظم الاجتماعية المختلفة التي يمكنها الارتباط مع سياسة عدم التدخل من

جانب الدول الخارجية أن توفر الشروط الأساسية لقارة تتمتع بقدر أكبر من السلام ومع ذلك فإن هذا المفهوم عن التعايش السلمي تعارضه القوى الأمريكية المتطرفة التي يستحوذ عليها التصعيد العسكري بوصفه آلية لتغيير توازن القوى، ومع ذلك فإن التصعيد من المجال السياسي إلى المجال العسكري ثم الدخول في المسالك الدقيقة لنظرية الألعاب التي وضعها هيرمان كان يعتبر من حيث الجوهر سياسة العصا الغليظة، التي تثير الحروب المحلية، وتزيد خطر الحرب العالمية النووية بدلا من حل المشكلات القائمة. (Rosto, ٢٠٠٤: ٦٥١)

ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الفكرة المعلنة رسميا قد طبقت وان لم يكن بشكل مباشر كما حدث في فيتنام أو أمريكا اللاتينية واختبرت في الممارسة في إفريقيا ومما لا يقل أهمية في أن نظرية للقوة العسكرية كهذه تعتبر مفهوما مضللا لكونه أحادي الجانب ويدل في الحقيقة على ما يلي :

إن الإمكانيات العسكرية الأمريكية التي لا يمكن عادة جميعا لأداء مهمة واحدة تعد غير ملائمة أو غير كافية لتشكيل الستارة التي لا مهرب منها لإخفاء مجموع استراتيجياتها و سياستها المدنية تجاه الشرق الأوسط وبلدانه وعلاوة على ذلك فعلى الرغم من أن الانتصارات مؤقتة، فإنها لا يمكن أن تحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصرخ عاليا مطالبة بالحلول وعند معالجتها للعناصر المترابطة في قوة الامبريالية الأمريكية وضعفها في كل مجال ابتداء من المجال الاقتصادي وان كانت تربطها صلة بالمجال السياسي الاقتصادي والمجال

السياسي العسكري بدلا من معالجة هذه المجالات هذه المجالات كل على حدة فقد تبين أن ذلك أكثر واقعية والشكل التنظيمي الأكثر جدوى للعرض على الرغم من انه اعترف بسهولة أن الآخرين يمكن أن يجدوا نماذج أو أشكلا للتحليل يمكن ألا تكون اقل جدوى أو عملية . (كسينجر، ١٩٦٨ :٢٣-٧٧)

وقد كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٣ على النحو التالي :

– أصبح إستراتيجية الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط منذ سنوات القرن الماضي وحتى انتهاء الحرب الخليجية الثالثة عام ٢٠٠٣ الذي احتلت بموجبها العراق بعد إسقاط النظام العراقي بقيادة الرئيس صدام حسين تيسر وفق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وفرض الاستقرار في المنطقة ، وتكريس هيمنتها في فرض شروطها على دول إقليمية في الشرق الأوسط مثل إيران وتركيا والسعودية ومصر وغيرها . (عبد الوهاب، ٢٠١٨ : ١).

– الرؤية الإستراتيجية الكبرى للولايات الأمريكية في الفترة من ١٩٥٦-٢٠٠٣ مرتكزات مهمان للغاية لكونهما مشكلات البوصلة التي تحدد الاتجاه لدى الأمم المتحدة والذي على هدية يتم صياغة الخطط الدفاعية الأمريكية الخطط السياسية للولايات المتحدة وكان الولايات المتحدة تحرص ألا تفقد تلك الميزة، لأنها بطبيعة الحال ستفقد زمام المبادرة في الفعل الأمر الذي

سببها أسيرة ردة الفعل تجاه التفاعلات سوف يفقدها ميزة التحكم في الصراعات والأزمات المزممة، وسوف تضطلع بادوار سلبية في تقييم القرارات السياسية التي ترتبط بالقضايا ذات الأهمية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (فيسيفس، ٢٠١٧ : ٢).

— كانت إستراتيجية الولايات المتحدة بعد حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧ تقوم على رعاية أنظمة إقليمية ومنحها قدرا نسبيا معقولا من القوة يمكنها من أداء الدور المنوط بها في خدمة الإستراتيجية الأمريكية الامبريالية، فجرت تقوية البعض الرادعة إسرائيل، وجرى مدها بأحدث الخبرات التقنية والأسلحة المدمرة العربية في حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧ وبالمثل كان هنا دعم أمريكي لشاه إيران الذي لعب دورا بارزا في صراعات طويلة ومستمرة مع بعض الأقطار العربية في تشكيل حلف بغداد وإسناد المشروع الصهيوني من خلال الدخول في صراعات طويلة ومستمرة مع بعض الأقطار العربية ومن خلال هيمنة على مياه الخليج وتهديده الأمن بلدانه واحتلاله لجزر طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبي موسى، (مكي، ٢٠٠٣ : ٢١-٣٠).

— تستطيع القول أن الإستراتيجية الأمريكية قامت في الفترة بعد عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٩١ على المرتكزات التالية :

(١) التعاون والتعددية في ضوء إدارة مشتركة لنظام عالمي في طريقة إلى

التعددية القطبية بين الدول الكبرى.

(٢) تبني سياسة تقليدية لتوازن القوى.

المطلب الثاني

العلاقات الأمريكية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٧

إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وخاصة البلاد العربية لا تكثرث ولا تعطي أي أهمية لاحتياجات دول المنطقة، ولا تتهم شعوب المنطقة وقضاياهم واحتياجاته من أو حتى النخب الحاكمة التي تتعامل معها تكتيكا وفقا لمتطلبات كل مرحلة وظرف سياسي أو تاريخي وطبقا لما يحمي مصالح واشنطن وإسرائيل فقط، وبذلك فإن السياسة الأمريكية متغيرة ومتقلبة مع كل الدول ، فيما تظل ثابتة تجاه ما يحقق مصالح واشنطن وتل أبيب وكانت الولايات المتحدة قد حسمت تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤية إستراتيجية اتضحت معاملها بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، ثم الحرب على العراق ٢٠٠٣، ثم تبلورت قبل أحداث الربيع العربي عام ٢٠٠٣ (صقر، ٢٠١٥ : ١-٣) .

تبينت معالم العلاقات الأمريكية العربية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال البناء مصطلح أسمته الولايات المتحدة (الإرهاب) تبريد تواجدها في منطقة الشرق الأوسط واعتمدت على الهجمات الاستباقية ضد الدول التي تهدد أمنها القومي الأمر الذي بدر هجومها على العراق بعد أن غزت أفغانستان، ولم يتوقف الأمريكيون عن تنفيذ إستراتيجيتهم الشرق أو سطية، فقد تدخلوا في سورية ولبنان ومصر- الأردن ودول شمال إفريقيا وإيران وتركيا وكل دولة غير مؤيدة سياسة الولايات متحدة الأمريكية، (قنبر، ٢٠١٣ : ٣) .

إن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ إنما تتخلص بالاتي:(وهياجنة، ٢٠٠٤ : ٢-١)

(١) الحرص على عدم سيطرة دولة على النفط، ومنع أي هيمنة خارجية أو عربية على مصادرة و ضمان تدفقه بأسعار معقولة للعالم الغربي، والصناعي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية ومنها اليابان.

(٢) الإبقاء على الوضع الكائن من عدم استقرار سياسي ومنع أي تقدم في مجال التنمية الاقتصادية قد يؤثر على زعزعة الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) الحفاظ على مصالح إسرائيل كحليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من أي خطر عربي أو إيراني أو تركيا أو خارجي قد يهددها.

(٤) ضمان عدم امتلاك العربي لأسباب القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية لان في امتلاكهم لأسباب القوة إنما يعني نهاية أمريكا وإسرائيل.

أما عن المحددات الإستراتيجية التي تحكم علاقات أمريكا بالشرق الأوسط عموما والبلاد العربية خصوصا فهي : (عامر، ٢٠١٦ : ٢)

(١) المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

(٢) حماية امن إسرائيل.

(٣) المحافظة على إمدادات النفط وأسعاره.

(٤) محاربة الإرهاب والتطرف والممثل حاليا تنظيم داعش

(٥) مواجهة أسلحة الدمار الشامل

(٦) الحفاظ على استقرار الدول الصديقة الحليفة للولايات المتحدة.

إن الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على عدة نقاط إستراتيجية هامة تلبى مطالب الحزبين الجمهوري والديمقراطي بناء على الهيكلية الكاملة لنظام الدولة في الشرق الأوسط وبناء على التهديدات الموجهة ضد أصدقاء واشنطن في المنطقة وتقوم إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، وعلاقتها مع دولة المنطقة على العناصر التالية: (بيرغر وآخرون، ٢٠١٥ : ١-٣)

(١) المحافظة على نظام الدولة في الشرق الأوسط.

(٢) مواجهة تنظيم داعش الإرهابي الدولة الإسلامية وحده.

(٣) تطمين الزعماء السنة الرئيسيين وتتصدى للإيرانيين .

(٤) إضعاف الجماعات الإسلامية المتطرفة سنة أم شيعة

(٥) عقد اتفاق نووي مع إيران دق تحقق ذلك؟؟ ٢٠١٥.

(٦) حظر الأسلحة النووية والكيميائية.

(٧) العمل مع الشركاء الرئيسيين بشأن سوريا.

(٨) العمل بهدوء مع إسرائيل لمنع المزيد من التآكل في العلاقات الثنائية.

إن ما يربط الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم العربي هو نظام المصالح، إذ أن المصالح وتعريفها يختلف من منظور الولايات المتحدة حيث لا نستطيع القول أن العالم العربي يشكل وحدة سياسية مستقلة أو على الأقل وحدة ذات سياسة خارجية واحدة يمكن الحديث عنها كوحدة مستقلة كما هو الحال بالنسبة للولايات

المتحدة الأمريكية والتي بينت التجارب بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ أنها سياسة ثابتة وإستراتيجية غير متغيرة في عهد أي رئيس من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية لكن بعض الوسائل تختلف من حين إلى آخر، وهذا يعبر عن استمرار النهج الأمريكية وتعريف المصلحة الوطنية لها، بغض النظر عن الشخص الموجود في البيت الأبيض. (هياجنة، ٢٠٠٤ : ١) .

إن العلاقات الأمريكية وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية قائمة على نظام المصلحة الوطنية والهيمنة الأمريكية وهناك طريقتين في الإستراتيجية الأمريكية للحفاظ على الهيمنة الأمريكية في علاقاتها مع الشرق الأوسط عام، والبلدان العربية خاصة تتلخص الأولى في بذل جهود فضية لانجاز تقدم اقتصادي واجتماعي كبير بحيث يكون الدولة قادرة على إدارة شؤون الدول الأخرى بحكم كونها مثالا رائعا وجذابا وهذا الأسلوب فشلت إدارة باراك أوباما في تطبيقه بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت الولايات المتحدة تعاني منها منذ عام ٢٠٠٨ إلا أن هناك طريقة أخرى للحفاظ على الهيمنة تتلخص في العمل على تأخير تنمية الدول الأخرى بأي أسلوب من الأساليب وهذا ما طبقته الولايات المتحدة على البلدان العربية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن ٢٠١٧، وذلك عن طريق العدوان المباشر على سبيل المثال العراق، والاعتداءات على الدول الأخرى بحجة مكافحة الإرهاب. (ريابوف، ٢٠١٧ : ٢-٣).

إن الولايات المتحدة الأمريكية وحتى تستطيع الهيمنة والسيطرة على البلدان العربية الآخذة في الزيادة السكانية والتطور لا بد لها من إتباع إستراتيجية

أخرى وهي إستراتيجية (تقسيم المقسم) فقد حاولت إتباع تلك الإستراتيجية في العراق من خلال تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث ولبنان إلى أربع وإستراتيجية التدمير في سوريا وليبيا ومصر- من خلال محاولة تقويض الجيش المصري في سيناء وذلك لان الإستراتيجية الأمريكية وسياساتها القائمة لا ترتبط بأشخاص أو مؤسسات بل ترتبط باللوبيات والشركات الاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية هو عبارة عن واجهة لسياسات الخارجية التي تملي عليه.(قبلان، ٢٠١٧ : ٣) .

ففي عهد أوباما الذي طبق سياسة الاحتواء والاذعان بحجة التقارب من البلدان العربية فإنه قد بعث برسالة تصالحية تركز على تجاوز السياسات الأمريكية السابقة التي شوهت صورة أمريكا وسمعتها وأخرجتها أخلاقيا وسياسيا وعسكريا إلا أن تلك الرسالة ذلك أنها ما زالت غامضة على ارض الواقع، سواء كان ذلك على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، أو على صعيد النفوذ الأمريكي في العراق والشرق الأوسط، أو على صعيد القوانين والأنظمة التشريعية الأمريكية في داخلها والتي تتعلق بمكافحة الإرهاب، والمراد من ذلك هو استثمار تلك الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق أكبر مكاسب منطلقة من مقولة أن العالم لا يستطيع أن يعيش دون أمريكا وان أمريكا لا تستطيع في المقابل أن تحل مشاكل العالم. (الحمد، ٢٠٠٩ : ١٠٩-١١٠).

أما دونالد ترامب الرئيس الأمريكي الحالي فإن سياسته متناقضة إزاء البلدان العربية قد فاجأ العرب في برنامجه الانتخابي بأنه مصمم على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والتي يعتبرها عاصمة موحدة لإسرائيل والنتيجة هي انه

اتخذ قرارات فعليا بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس عاصمة ابدية
لإسرائيل وذلك بتاريخ ٦ كانون اول / ديسمبر ٢٠١٧؛ كما انه يؤيد بناء المستوطنات
وهو يتبع إستراتيجية حاليا بان تكون الحماية الأمريكية للحلفاء والأصدقاء بضمن
وان يسهم الحلفاء في التكاليف ويشاركوا في حماية الأمن وعليهم أيضا محاربة
الإرهاب أي الحرب بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية ويؤكد أن إسرائيل هي
الحليف الأمريكي في الشرق الأوسط. (البرهان، ٢٠١٦ : ٦٨-٧٠).

الفصل الثالث الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية

في منتصف القرن التاسع عشر- بدأت تتكون الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية حيث لم يكن هناك بلد في العالم تتجه إليه أنظار الدول الأخرى أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية وقليل منها وقدم إليها من المشاهير الزائرين أكثر مما وفد إلى العالم الجديد من هؤلاء الكاتب السياسي الفرنسي الكيسي دي توكفيل الذي لاقى كتابة الديمقراطية في أمريكا الصادر في عام ١٨٣٥ ترحيبا حارا في القارة الأوروبية، وأصبح الناس ينظرون إلى الأمة الجديدة بعطف متزايد وجاء الزائرون ليجدوا مدينة بوسطن وخليجها شيئا رائعا، وليروا المقفرة، مثل يوتিকা وسيرا كوز واويرون وليجدوا في كل مكان فيما هم يتجاوزن الولايات الشمالية البراهين القاطعة على ما وصلت إليه البلاد من ازدهار وتقدم سريع في الزراعة والتجارة والمرافق العامة العظيمة. (دي توكنصيل، ١٩٩٣: ٤٧-٥٣).

وفي ذلك الحين امتدت البلاد في جميع أنحاء القارة إلى الغابات والسهول والجبال وأقام في هذه الإرجاء النائية ثلاثة وعشرون مليون نسمة في اتحاد يضم إحدى وثلاثين ولاية ولم تبد هذه البلاد التي كانت مسر-حا للنشاط والإنتاج والاقتصاد والعمل كما بدت في هذه الفترة ففي الشرق ازدهرت الصناعات، وفي أوسط الغرب والجنوب كانت الزراعة عميلا يدر الربح الوفير، وربطت السكك الحديدية بين جميع المناطق الأهلة بالسكان برباط وثيق، وتدفق الذهب الذي

تفجر من مناجم كاليفورنيا في جميع ميادين التجارة إلى ان بسطت نفوذها في اواخر القرن العشرين والواحد والعشرين على معظم اقتصادات العالم.

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وحماية أمنها القومي .

المبحث الثاني : الدور الاستراتيجي الأمريكي حول النفط العربي في ضوء المتغيرات الدولية.

المبحث الأول

الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وحماية أمنها القومي

إن منطقة الشرق الأوسط ظلت ميدانا لصراع القوى العظمى طيلة العقود الماضية، فالقوى العظمى القديمة هي التي رسمت خريطة هذه المنطقة في الماضين والقوى العظمى المعاصرة هي من يملك زمام القرار في الكثير من القضايا الشائكة الجارية فيها وعلى سبيل المثال يظهر أمام القوى العظمى على رأسها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط عند النظر إلى تعقيدات القضية الفلسطينية أو السورية أو غيرها ويمكن القول أن معايير ومقاييس القوة الدولية والهيمنة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية هي القرارات المادية والمواصفات المكانية والمكانة الدولية، والقوة الذكية (عمران، ٢٠١٦ : ٢).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول : الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي والأمم المتحدة.

المطلب الثاني : الأمن القومي الأمريكي

المطلب الثالث : التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية

وإسرائيل.

المطلب الأول

الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي والأمم المتحدة

لقد كان تدعيم الأمم المتحدة حتى تقوم بدور أكثر فاعلية في تحقيق الأمن الجماعي والحفاظ على السلام العالمي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية إحدى الركائز الأساسية للنظام الدولي الجديد كما طرحته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء أزمة الخليج الثانية، ولقد برز دور الأمم المتحدة وبالتحديد دور مجلس الأمن في أزمة الخليج، حيث اصدر مجموعة من القرارات السريعة والمتتالية التي مثلت إطار الشرعية الدولية للعمل السياسي والعسكري الذي قادت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية التحالف الدولي ضد العراق، وبشكل غير مسبوق فقد صدرت جميع تلك القرارات دون اعتراض أو فيتو من أي من الأعضاء الدائمين، وفي مقدمتهم الاتحاد السوفيتي. (مركز دراسات الجزيرة، ١٩٩٩: ١-٢)

و بعد الانتهاء الأزمة أخذت تبرز بعض ملامح النظام الدولي الجديد المرتبطة بدور الأمم المتحدة فوليات المتحدة أصبحت القوة الرئيسية المحركة للمنظمة الدولية وراحت تطوع دورها لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية بصفة خاصة والمصالح الغربية بوجه عام، ومن ثم فقد أصبحت فاعلية المنظمة الدولية رهينة المصالح الأمريكية في المقام الأول، فأصبح دورها كإطار للشرعية الدولية يتم إبرازه في بعض القضايا، ويتم تغييبه في قضايا أخرى، وعلى صعيد آخر، تبرز ظاهرة

استخدام القوة العسكرية كإحدى الآليات الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية والأهداف الأمريكية. (تقرير BBC، ٢٠٠٠: ٢-١)،

وفي هذا السياق يظهر جوهر التفكير الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أو مرحلة النظام الدولي الجديد، بان هدف الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة القادمة هو المحافظة على موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويبدو هذا الهدف بشكل جلي من خلال الوثائق الصادرة عن دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية كمجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارتي الدفاع والخارجية، ولعل ابرز ما تؤكد عليه تلك الوثائق أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي تعتمد أساسا على تأهب القوة العسكرية ونشرها واستخدامها عند الاقتضاء مختلف مناطق العالم مع سعي دائم التفكيك القوى الأخرى المناوئة ونزع سلاحها وحصره وتحديدته، ومن هنا فإن سياسة أمريكا الخارجية ستكون سياسة القوة في العلاقات الدولية من اجل تكريس النفوذ والانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي هذه السياسة موجهة لحلفائها الغربيين كمنافسين محتملين، كما هي موجهة لأعداء الأمس، أو للأعداء المحتملين مع مراعاة نسبية لمصالح حلفائها في إطار توافق المصالح المشتركة فيما بينهم. (مركز دراسات الجزيرة، ١٩٩٩: ٢-١)

لقد برز دور الأمم المتحدة وخصوصا مجلس الأمن الدولي في أزمة وحرب الخليج الثانية حيث اصدر مجموعة من القرارات السريعة والمتتالية التي مثلت منطلق التحرك في إطار الشرعية الدولية للعمل العسكري والسياسي الذي قادت به

الولايات المتحدة الأمريكية التحالف الدولي ضد العراق، ولقد تزامن نشوب الأزمة مع تراجع الحرب الباردة الأمر الذي هيا المناخ الملائم الولايات المتحدة الأمريكية للترويج للنظام الدولي الجديد والتأكيد على مبادئ أساسية لهذا النظام وفي مقدمتها إعلاء دور الأمم المتحدة في إدارة وتسوية الصراعات وبؤر التوتر في العالم، الأمر الذي دفع البعض إلى وصف النظام الدولي الجديد بأنه نظام يحظى بتأييد الدول جميعا ويكتسب سمة (السلطة العالمية) البازغة.(غالي، ١٩٩١: ٨)

إلا انه وبعد انتهاء حرب الخليج، وتحقيق الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الأهداف الإستراتيجية التي كانت تسعى إليها، أخذت تطفو على السطح بعض السلبيات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الرئيسية المحركة للمنظمة الدولية بعد انهيار القطب الاستراتيجي السوفيتي الموازن لها ولذلك عملت على تطويعها لتحقيق المكاسب والمصالح الأمريكية وخصوصا، والمصالح الغربية بصفة عامة ومن هنا فقد وجهت عدة انتقادات للمدور (الجديد) للأمم المتحدة في ظل الانفراد الأمريكي بالهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي : (williom, ٢٠١١: ٧٠)

١- تضاؤل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة لحساب مجلس الأمن الذي قوي دوره على حسابها، كما أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك

مجلس الأمن بالشكل الذي يخدم مصالحها أصبحت كبيرة، وهكذا تم تطويع

القانون الدولي لحساب الاعتبارات السياسية الأمريكية. (شفيق، ١٩٩٢: ٧٢)

٢- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية، وبالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية في المقام الأول والغربية في المقام الثاني.

٣- إن الإغلاء من شأن الأمم المتحدة إنما جاء في سياق رغبة للولايات المتحدة في استخدام قرارات الأمم المتحدة لتشكيل تحالف دولي بقيادتها لإتمام تحرير الكويت واستخدام راية الأمم المتحدة لوضع القيود على قدرات العراق العسكرية وأحكام حصاره، ومن ثم تصفية ما تراه من أنظمة تمثل مخلفات الحرب الباردة. (جاد، ١٩٩٣: ٧٦)

٤- إضفاء الشرعية الدولية على سلوك وممارسات الولايات المتحدة حيال القضايا والمواقف المختلفة، وتعزيز وضعها كمحور استقطاب ونقطة جذب أو طرد وحيدة في العالم. (الحمد، ١٩٩١: ٣٢-٣٣)

٥- إن الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن، أصبحت الآليات الهامة في إدارة الصراع الدولي من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية في المجلس، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بدلا من كونها أداة لحل الصراعات بين الدول. (محمود، ١٩٩٣: ١٥٦)

وهكذا يمكننا القول، أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت نجاحات كبيرة وقفزت هامة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في الهيمنة

على الأمم المتحدة،/ وخصوصا على مجلس الأمن الدولي وقراراته، والأمر الذي تحولت معه المنظمة الدولية إلى أداة _ مسخرة) لخدمة الأهداف والمصالح الغربية عموما والأمريكية بوجه خاص، وأصبحت مهمتها إضفاء الشرعية الدولية على أفعال وتصرفات هذه الأخيرة حيال القضايا والمواقف المختلفة، بل إن الأمر تعدى حدود ذلك فالولايات المتحدة أصبحت محور الحيوية والفاعلية للأمم المتحدة إن هي أرادت ذلك، أو تعطيلها فيما يتضارب مع مصالحها وأهدافها، وهي صاحبة القول والفصل في حضور أو تغييب الأمم المتحدة عن القضايا والتفاعلات الدولية، ولعل في تغييب الأمم المتحدة عن عملية تسوية الصراع العربي، الإسرائيلي يقدم الدليل الواضح على ذلك.

بالرغم من أن مفاوضات التسوية تلك انطلقت على أساس قرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن .

لقد أرادت الولايات المتحدة إبراز المرحلة الجديدة من النظام الدولي عن طريق الحرب ولعلها كانت تهدف من وراء ذلك إلى إظهار : (امين، ١٩٩٢: ٣٤)

- ١- أن النظام الجديد سيفرض على شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بالعنف والعنف وحده مع التهديد بالإبادة الجماعية في نهاية المطاف
- ٢- أن الاتحاد السوفيتي فقد مصداقيته العسكرية ما دامت الولايات المتحدة برهنت على تفوق آليتها الحربية.

٣- أن أوروبا واليابان رغم خطواتهما المتقدمة على صعيد المنافسة الاقتصادية

والمالية هشتان ومتوقفتان ومرتهنتان للقوة العسكرية الأمريكية.

وربما يكون من اللافت للنظر انه بالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو وزوال القطبية الثنائية ذلك بالإصرار الواضح لدى الولايات المتحدة على استمرار حلف شمال الأطلسي بل أن هذا الحلف قد ازداد قوة اثر عودة فرنسا إلى صفوفه بعد غياب طويل، ولم تسجل تخفيضات هامة في ميزانياته وإمكاناته، وعلى العكس فقد قرر الحلف توسيع دائرة عمله وتطوير وظائفه الإستراتيجية وانشأ لهذا الغرض ما عرف باسم قوات التدخل السريع ومما ساعده على ذلك تفرد الولايات المتحدة بمكانة القوة العسكرية (والاقتصادية) القائدة في النظام الدولي واستخدام نفوذها في مجلس الأمن لإضفاء الشرعية الدولية على تدخلات الحلف. (فريق من الباحثين، ٢٠١٤: ٢٥)

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لاستثمار آلتها الحربية وقدراتها العسكرية المتميزة، فقد شهدت السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية توجهها أمريكيا حيثما نحو عقد معاهدات و صفقات عسكرية ثنائية مع دول الخليج، ويرى البعض أن هذا النهج في السياسة الأمريكية يعود إلى أن الولايات المتحدة تعيش على الاقتصاد الحربي منذ عام ١٩٤١ فإذا ما انهار هذا الاقتصاد ستغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي الأمريكي برمته. (قنان، ١٩٩٤: ٨٢)

وهكذا يمكننا القول أن التغييرات الدولية مكنت الولايات المتحدة من استخدام سياسات الابتزاز الإكراه في تفاعلاتها مع الدول الأخرى في سياق مسعاها لتكريس نظام دولي جديد خاضع لتفوقها العسكري وعلى استغلال هذه القدرات العسكرية الضخمة في ردع الأعداء والمنافسين المحتملين، وبالتالي ترجمة تفوقها العسكري على شكل مكتسبات سياسية واقتصادية.

ولعل إصرار الولايات المتحدة على استمرار حلف شمال الأطلسي ينطلق من حرص الولايات المتحدة على إبقاء أوروبا بأكملها شرقا وغربا تحت مظلة الهيمنة الأمريكية بما يمكنها من إبقاء تلك الدول رهن إرادتها وتأثيرها وربما يكون الأهم من ذلك تمكين الولايات المتحدة من الحيلولة دون أية محاولة قد تأتي من قبل روسيا عبر البيت الأوروبي لإنشاء قطب جديد منافس لها، أو ظهور أية قوة إقليمية (عالم ثالثة) تحاول تطوير قدراتها العسكرية وخصوصا في المجال النووي الأمر الذي يهدد المصالح الأمريكية ويعرقل أهدافها فعندئذ يكون حلف الأطلسي بأكمله شريكا والولايات المتحدة في تحمل كافة الأعباء المطلوبة لمجابهة ذلك التهديد ، لا سيما وان الولايات المتحدة تمكنت من إقناع الدول الغربية بان رياح التهديد ستهب عليها من الجنوب عبر أشكال مختلفة كالإرهاب والأصولية الإسلامية وانتهاك حقوق الإنسان وما إلى ذلك.

ان عودة روسيا والصين بقوة على الساحة الدولية، تدل على ان روسيا الاتحادية فاقت من كبوتها عام ٢٠٠٠ ونمت قوتها على نحو جعلها قادرة على رد الولايات المتحدة في سوريا عام ٢٠١١ وفي الأزمة الأوكرانية ٢٠١٣. اما الصين فانها

وان كانت لا ترغب بالصدام مع الولايات المتحدة ، الا ان قوتها نمت بمعدلات يصعب على الولايات المتحدة احتوائها،(صبحي، ٢٠١٥: ٢٣٩).

ان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بشكل، والمنطقة العربية بشكل خاص، تعتمد على قوتها، وفي المنطقة العربية تعتمد على قدرتها في التحكم في دول المنطقة والقوى الإقليمية الفاعلة مثل إيران وتركيا وإسرائيل، فعمدت السياسة الأمريكية إلى الدبلوماسية والإستراتيجية العسكرية في إخضاع دول المنطقة لهيمنتها، بدءا من استخدام القوة العسكرية على العراق عام ٢٠٠٣، وتحالف المصالح مع الخليج، ومرورا بالأزمة السورية ٢٠١١ التي تارة ما تؤيد النظام وتارة أخرى تؤيد المعارضة ، والوقوف مع الحلف العربي في حرب اليمن ضد الحوثيين وإيران من خلفهم إلى ان عقدت مع إيران الاتفاق النووي، وبالتالي تحالفها الإستراتيجية وضمان تفوق إسرائيل في المنطقة . (قاعور، ٢٠١٥: ٣-٤)

المطلب الثاني الأمن القومي الأمريكي

يمثل العامل العسكري عنصر القوة في إطار الأمن القومي الشامل، ويستحوذ على قدر كبير من الأهمية، فأى بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي يتعذر تحقيقه إن كان تحت رحمة الأعداء وتهديدهم. وعلى ذلك تشكل القوة العسكرية دعامة أساسية من ركائز ومقومات قوة الدولة فالقوة العسكرية تعتبر ذات نسيج متكامل أو خلاصة القوى الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، ولها تأثير يحتل في كثير من الأحيان أولويات خاصة في اعتبارات الدولة ذاتها، أو في حسابات واعتبارات الدول الأخرى الصديقة منها أو العدو على سواء. (هلال، ٢٠٠٦: ٨٠-٨١)

ولعل ولادة النظام العربي عام ١٩٤٥ التي اصطدمت في بواكيرها بنشوء إسرائيل عام ١٩٤٨ باحتلال الأرض العربية بالقوة المسلحة، أعطى البعد العسكري للأمن القومي العربي أهمية خاصة فجاءت معاهدة الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠ تعبيراً عن تبلور الإدراك العربي لما يعنيه قيام دولة دخيلة في المنطقة العربية بقوة السلاح وما يستوجبه ذلك من ضرورات تطوير آليات العمل العسكري العربي لمواجهة ذلك التهديد الذي لا زال يشل فاعلية وقدرة النظام العربي على التكامل والوحدة، وقد اتجهت إسرائيل منذ إنشائها إلى بناء قوة عسكرية فعالة وقادرة على

ردع الأقطار العربية فرادى أو مجتمعين بدعم ومساندة من القوى الاستعمارية الغربية، وعملت على تنمية قدراتها العسكرية وما يتعلق بها من صناعات حربية إلى أن صارت إسرائيل واحدة من أكثر الدول قدرة وكفاءة عسكرية. (Herman, ٢٠١٠: ٦٥-٧٠)

وأصبحت قاعدة الصناعات العسكرية إحدى أهم روافد الدخل القومي الإسرائيلي حيث تنتشر— بعض المصادر إلى أن نسبة العمالة الإسرائيلية في تلك الصناعات تصل حوالي ٢٥% من إجمالي العمالة الصناعية، كما تسهم بحوالي ١٦% من عملية الصادرات الإسرائيلية و٢٢% من الصادرات الصناعية.

ومن هنا تعتبر عملية التسلح من أشد القيود المفروضة على الأمن القومي العربي فاعتماد الأقطار العربية في تسليح جيوشها على المصادر الخارجية ومن ثم عدم حصولها على الأسلحة المتطورة، ولا حتى على الكميات الكافية لتغطية احتياجات قواتها المسلحة، علاوة على فرض الشروط السياسية المرافقة لتوريد الأسلحة من قبل الدول المصدرة إلى الأقطار العربية، الأمر الذي يعد في الأغلب قيوداً على مستوى ومضمون الأمن بالمعنى السياسي أي تضيق هامش الحرية لدى صانع القرار في اتخاذ قرارات سياسية في مجال السياسة الخارجية تكون أكثر مناسبة لتأمين الأهداف والمصالح القومية العربية ومن ثم فإن فرض الشروط من قبل المصدرة للأسلحة نظراً لاعتبارات السياسة الخاصة بمصالحها، تشكل قيوداً ثقيلاً على الأقطار العربية في كيفية وحرية استخدام هذا السلاح، ومن ذلك اشتراط تلك الدول المصدرة عدم استخدام هذه الأسلحة على جبهات معينة أو حظر نشرها في مناطق

معينة، وحصر- استخدامها في مجالات معينة كالدفاع مثلا وحظر نقلها إلى دول أخرى .

وبالتالي فإن قدرة استخدام القطر المستورد للسلاح تتوقف على عوامل كثيرة يتمثل أهمها طبيعة العلاقات والارتباطات ما بين الجانبين المصدر والمستورد الأمر الذي يقود بالضرورة إلى تبعية الدولة المستوردة للسلاح لتلك المصدر له، وعلى أكثر من صعيد ومن ثم يصبح قرارها السياسي مرهونا بدرجة كبيرة لإرادة الدولية الدول المصدر، ومن هنا فإن طبيعة العلاقات الأمريكية مع كل من العرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تفرض شروطا قاسية على الأقطار العربية تمنعها بموجبها من استخدام هذا السلاح ضد إسرائيل. (هلال، ٢٠٠٦: ٨٠-٨١)

ويرتبط باعتماد الأقطار العربية على المصادر الخارجية في عملية التسليح بروز عدة مشكلات تعيق بناء امن قومي عربي لعل أهمها يتمثل في التطور والتعقيد الشديد في صناعة السلاح في العالم المعاصر، حيث تعد هذه الصناعة من احد أهم المجالات الأساسية لتطبيق احدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، كما يرجع من ناحية أخرى إلى تطور وتقدم الترسانة العسكرية لدى الأطراف الخارجية التي تمثل مصادر التهديد العسكري للأمن العربي .

ومن ناحية ثالثة فإن تطور صناعة السلاح هو في التحليل الأخير رهن بتطور قاعدة للبحث العلمي والتطبيقي، وقاعدة للصناعات الهندسية والثقيلة والدقيقة

في الأقطار العربية علاوة على أن الاعتماد على المصادر الخارجية في قضايا صناعة السلاح يتجاوز كونه قضية ترتبط بالإمكانات العلمية والصناعية للأقطار العربية، بل يرتبط كذلك بمدى توافر الإمكانيات المالية بسبب ضرورات تمويل صناعة السلاح وعملية البحث والتطوير المرتبطة بها. (المشاط، ١٩٩٢: ٣٥٦)

كانت هناك محاولات مستمرة لضبط تسليح منطقة الشرق الأوسط عبر مسار تاريخها الحديث ابتداء من البيان الثلاثي الذي أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في أيار / مايو ١٩٥٠، والذي يقضي بتنظيم عملية بيع الأسلحة إلى دول المنطقة بصورة تجعلها فقط قادرة على الدفاع عن نفسها وانتهاء بمبادرة بوش ثم بيان باريس عام ١٩٩١ لضبط تسليح الشرق والأوسط إلا أن عملية تسليح دول الشرق الأوسط كانت تستعصي- دائما على الضبط يفعل وجود واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي، والصراعات الأخرى داخل وعلى أطراف المنطقة، ووجود هيكل توازن قوى على المستوى الدولي يتيح الأطراف تلك الصراعات الحصول على الأسلحة التي تحتاجها، علاوة على انتشار ظاهرة الحروب بالوكالة التي سادت طيلة عقود الحرب الباردة نيا بة عن القوتين العظيمنتين نتيجة لوصولهما إلى طريق نووي مسدود يصعب معه وقوع الصدام المسلح المباشر بينهما. (عبد السلام، ٢٠١٢: ٢٤٢-٢٤٣)

ولقد أدى استمرار الصراع العربي الإسرائيلي إلى سيادة منطق السباق على التسليح في منطقة الشرق الأوسط، باعتباره الضمانة الوحيدة الأكثر مصداقية الأمان أية دولة من دول المنطقة، ولقدرتها على حماية أمنها وتحقيق أهدافها السياسية

كما أن سياق التسلح على مستوى قمة النظام الدولي بين القوتين العظيمةتين انعكس بدوره على دول المنطقة، فراحت كل قوة منهما تقدم الدعم والمساندة للطرف أو الأطراف المتحالفة معها، الأمر الذي كان يتيح لدول المنطقة الحصول على الأسلحة حتى من مصادر أخرى في ظل وجود هامش من المناورة وحرية الحركة وفي هذا الإطار كانت مشروعات ومقترحات ضبط التسلح في الشرق الأوسط تعبيرا عن المواقف مشروعات ومقترحات ضبط التسلح في الشرق الأوسط تعبيرا عن المواقف السياسية للقوى الدولية الكبرى حيال الصراع المركزي في المنطقة، الصراع العربي الإسرائيلي ولم يكن بمقدور تلك الدول الاتفاق على ترجمة تلك السياسات على أرض الواقع بفعل التناقض الكبير في مصالحها الإقليمية في المنطقة إضافة إلى استمرارية الصراع الذي يولد سباق التسلح ذاته دون أن تكون هناك احتمالات لتسويته بصورة شاملة وعادلة.

وفي هذا السياق اصدر البيت الأبيض في آذار /مارس ١٩٩٠ وثيقة عنوانها الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وتطور موضوعاتها حول مقومات ونوعيات ومصالح وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد التسعينات، وقد تضمنت تلك الوثيقة عددا من الموضوعات المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا والتسليح المتطور باعتبارها من الأركان الرئيسية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. (حماد، ٢٠١١: ٨٣)

ففي مجال الحظر التكنولوجي وحظر السلاح تؤكد الوثيقة على انه من اجل بقاء الولايات المتحدة كدولة حرة مستقلة فذلك يتطلب منها القيام بحظر انتقال

التكنولوجيا والموارد العسكرية الحرجة إلى الدول والجماعات التي تصفها بالمعادية، وخاصة انتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل ووسائل الاتصال عالية التكنولوجيا المتصلة بها، كما تؤكد الوثيقة على التزام الولايات المتحدة أيضا بالعمل على حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من الأسلحة واسعة الدمار ووسائل إنتاجها ونظم حيازتها وان تحسين الاستقرار الاستراتيجي من خلال تشجيع اتفاقات حظر الأسلحة وتطوير التكنولوجيات للدفاع الاستراتيجي وتقوية ودعم القدرات للتسليح التقليدي يقع ضمن غايات الولايات المتحدة خلال العقد القادم كذلك تعهدت الولايات المتحدة أيضا بالعمل على منع مبيعات الأسلحة للدول في العالم الثالث حيث توجد إمكانية زعزعة توازنات القوى المحلية وبصفة خاصة تلتزم الولايات المتحدة بالعمل على حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من الأسلحة واسعة الدمار ووسائل إنتاجها وأنظمة التوصيل طويلة المدى المرتبطة بها، وسوف تقوم الولايات المتحدة بمواجهة تلك الدول التي تصفها بأنها تمول الإرهاب وسوف تقوم بالضغط عليها للحد من ممارستها. (حماد، ٢٠١١: ٨٣)

ولقد جاء صدور هذه الوثيقة بالتزامن مع حملة إعلامية شنتها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وخصوصا بريطانيا، ضد العراق وسوريا وليبيا، وبحجة أن هذه الدول تمتلك صواريخ متوسطة المدى وأسلحة كيميائية، ومن ثم فهي تشكل تهديدا للأمن الإقليمي في المنطقة فكثفت من حملتها على العراق بخاصة بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩/٣/١٩٩٠ أنها قبضت على بضعة الأفراد يهربون إلى العراق ووسائل تفجير القنابل النووية وتجاه هذه الحملة التي

اعتبر العراق أنها تشكل غطاء لتبرير عدوان إسرائيلي جديد عليه، لا سيما وان إسرائيل قامت عام ١٩٨١ بتدمير المفاعل النووي العراقي، الأمر الذي دفع الرئيس العراقي صدام حسين للتصريح في ٢ نيسان / ابريل ١٩٩٠ بان العراق سيرد على أي اعتداء إسرائيلي عليه باستعمال السلاح الكيميائي المزدوج وحرقت نصف إسرائيل، وتجاه هذا الرادع العراقي المعلن للحيلولة دون تكرار تجربة تموز / يوليو ١٩٨١ ازدادت حدة الحملة الغربية على العراق متجاهلة أن التهديد العراقي مشروط باعتداء إسرائيلي مسبق عليه ومن هنا أخذت ترتفع الأصوات في الولايات المتحدة وتحت تأثير وضغوط اللوبي الصهيوني هناك مطالبة بان تقوم أمريكا بتدمير المنشآت العراقية العسكرية وبخاصة تلك المنتجة الكيميائية بحجة أن العراق يشكل تهديدا للأمن الإقليمي في المنطقة متجاهلة أن إسرائيل مارست وتمارس التهديد فعليا في المنطقة، وأنها قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي، في حين تتم معاقبة العراق على مجرد التهديد اللفظي وهو محدد في إطار الدفاع عن النفس، وفي نفس السياق، أرسلت الإدارة الأمريكية برنت سكاوكرفت، مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي إلى الصين في آذار / مارس ١٩٩٠ لإقناعها بعدم بيع صواريخ سليك وورم إلى سوريا، كما ساهمت الاستخبارات الأمريكية في إحداث حريق في ١٤ آذار / مارس ١٩٩٠ في مصنع الرابطة في ليبيا الذي اعتبرته الأوساط الغربية مخصصا لإنتاج السلاح الكيميائي . (الاطراش، ١٩٩٢: ١٤٠)

وفي الثاني من آب / أغسطس ١٩٩٠ وقعت أزمة الخليج عندما قام العراق باحتلال الكويت، ومنذ اللحظات الأولى لتفجير الأزمة اتضح أن الولايات المتحدة

تستبعد أي حل سلمي أو دبلوماسي لها يؤمن الانسحاب العراقي من الكويت فالحل السلمي يستبعد بالضرورة الهدفين الأمريكيين الأساسيين، وهما تدمير القوة العراقية وتعزيز الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج وتتضح رغبة الولايات المتحدة في الحل السلمي من خلال : (الاطراش، ١٩٩٢: ٣٥)

- أ- أسلوب الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي ومن الحملة الإعلامية.
 - ب- هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة وجعلها تتحرف عن دورها الأساسي القاضي بحل النزاعات سليما.
 - ج- عدم إعطاء العقوبات زمنا أطول رغم ظهور فعاليتها وجدواها .
 - د- الإصرار على الاستمرار في تدمير العراق حتى عند ما أعلن استعداده للانسحاب غير المشروط وحتى عندما تم هذا الانسحاب بصورة كاملة.
- ولقد تكونت الترسانة العسكرية والتكنولوجية المتطورة في العراق عبر برنامج طويل تم تنفيذه أثناء حربه مع إيران، وربما يعود نجاح العراق في تنفيذ هذا البرنامج في جزء كبير منه إلى ظروف الحرب العراقية الإيرانية وما صاحبها من تحالفات سياسية، وبالتالي صرف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين النظر عن مشروعات العراق بها الصدد بيد أن انتهاء الحرب وخروج العراق منها منتصرا ولو بشكل نسبي، وما يعينه ذلك من تعاضم تأثير العراق على المستوى الإقليمي، وخصوصا على دول الخليج العربية التي تمثل مصلحة أمريكية،/ أدى إلى إعادة النظر من جانب الولايات المتحدة بالقدرة التسليحية العراقية المتعاطفة ذلك أن

المرغوب به أمريكا كان يتلخص بإضعاف القوتين العسكريتين لكل من إيران والعراق معا.

ومن هنا يمكن القول أن حرب الخليج الثانية تعتبر تجسيدا متكاملا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في المنطقة، في وضع تداخلت فيه أمور الطاقة وازدياد النفط والحد من أسلحة الدمار الشامل فقد أتاحت حرب الخليج الثانية للولايات المتحدة وقوات التحالف، وقبل السيطرة على موارد النفط تدمير الآلة العسكرية العراقية والآلة التكنولوجية الوليدة فيه، من خلال قصف مركز متواصل استمر منذ ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ وحتى أواخر شباط / فبراير ١٩٩١.

ولقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل وتزويدها بأحدث ما لديها من الأسلحة المتطورة، الأمر الذي كان يضمن باستمرار التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي على بقية الدول العربية، وفي ضوء التغيرات الدولية وما أفضت إليه من انفراد أمريكي بالسيطرة على تفاعلات النظام الدولي، وتعاضم قدرتها على التحكم في موازين القوى تزايدت القيود المفروضة على الأقطار العربية بهذا الشأن مقابل إغداق أمريكي في تدفقات الأسلحة إلى الجانب الإسرائيلي، وبالتالي تعريض الأمن العربي إلى مزيد من التدهور والانكشاف أمام التفوق الإسرائيلي ولعل الانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل في هذا الصدد يظهر في ثلاثة أشكال رئيسية : (فودة، ٢٠٠٣: ٥٨٨-٥٩١)

١- الموافقة الضمنية والمعلنة أحيانا، على استمرار الاحتكار الإسرائيلي للقوة النووية في المنطقة، وعدم إجبارها على الخضوع للمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية.

٢- الالتزام الأمريكي باستمرار المحافظة على التفوق النوعي الإسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية المتطورة على أي دولة عربية أو تحالف عربي قد ينشا ضدها في المستقبل.

٣- تعميق التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والارتقاء به إلى مستويات تكنولوجية رفيعة ومتقدمة.

وفي أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى بطرح عدة مبادرات وإعادة التحديث والصياغة لعدة مواثيق دولية خاصة بأوضاع التسلح التقليدي وأسلحة الدمار الشامل في العالم وذلك في إطار الترتيبات الخاصة بإقامة نظام دولي جديد يتسم بوجود درجة اكبر من الضبط في العلاقات الدولية في المناطق الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية لمصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي الجديد وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لدورها المتميز في زعامته، وتتمثل أهم تلك المبادرات فيما يلي :

(١) مبادرة بوش لضبط تسلح الشرق الأوسط عام ١٩٩١:

لقد كان من أهم المبادرات المتعلقة بضبط التسلح في الشرق الأوسط تلك المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي بوش في ٢٩/أيار / مايو ١٩٩١ بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بثلاثة أشهر تقريبا بهدف التعامل مع أسلحة التدمير الشامل

والصواريخ ارض - ارض والأسلحة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، لا سيما أن حرب الخليج الثانية شهدت استخداما فعليا للأسلحة التقليدية والصواريخ ارض-ارض إضافة إلى الهجمة الإعلامية المركزة عن إمكانات العراق الكيميائية والبيولوجية وما تمثله من مخاطر وتهديد للأمن والسلام في المنطقة من المنظور الأمريكي.

(٢) بيان باريس عام ١٩٩١ :

وهو ذلك البيان الذي أصدرته الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة، وقد جاء هذا البيان في أعقاب الاجتماع الذي عقده هذه الدول في باريس في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩١ بمبادرة أمريكية أيضا بناء على دعوة الرئيس الأمريكي بوش بهدف الاتفاق على إجراءات محددة لضبط عملية تصدير الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط وحسب البيان الصادر عن الاجتماع اتفقت الدول الأطراف وهي : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا بريطانيا على اعتماد توجهات مشتركة خاصة بتصدير الأسلحة التقليدية، كما اتفقت تلك الدول على وضع ترتيبات لتبادل المعلومات فيما بينها بهذا الشأن. (Vuono, ٢٠١٢: ٢٩-٣٠)

ولعل أهمية بيان باريس ترجع إلى طبيعة القيود التي تم الاتفاق عليها فيما بين دول البيان الخمس إذ أعلنت الدول أنها عندما تبحث تزويد أسلحة تقليدية

وفقا لإجراءات الضوابط الخاصة بكل منها، تنوي مراعاة أحكام التقييد والتصرف تبعا لعدد كبير من التوجيهات والتي يتمثل أهمها في : (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٦: ٣-٥)

١. أن دول البيان سوف تدرس بعناية ما إذا كان تزويد الأسلحة المقترح سوف :

أ- يعزز قدرات الجهة المتلقية على تلبية الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس.

ب- يعمل بمثابة رد ملائم متناسب على التهديدات الأمنية والعسكرية التي تواجه الدولة المتلقية.

ج- يعزز قدرة الجهة المتلقية على الإسهام في ترتيبات إقليمية أو غيرها من الترتيبات الجماعية أو غير ذلك من الإجراءات المتسقة مع ميثاق الأمم المتحدة أو تطلبها الأمم المتحدة.

٢. أن دول البيان سوف تتحاشى أي تزويد للأسلحة يحتمل أن :

أ- يطيل أو يفاقم نزاعا مسلحا قائما.

ب- يزيد التوتر في منطقة أو يسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي.

ج- يدخل قدرات عسكرية مزعزعة للاستقرار في منطقة ما.

د- يناقض حظرا أو قيودا ذات صلة متفق عليها دوليا، تكون الدول المذكورة المشتركة في الاجتماع أطرافا فيها.

هـ- يستخدم الأغراض غير الدفاع المشروع وسد الحاجات الأمنية للدولة المتلقية.

و- يدعم أو يشجع الإرهاب الدولي.

ز- يستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.

ح- يقوض بشكل خطير اقتصاد الدولة المملوكة.

يتبين من خلال مراجعة المحاولات السابقة لضبط تسليح دول الشرق الأوسط أنها تقوم على أسس غير متوازنة بالنسبة للأطراف الصراع العربي الإسرائيلي وأنها تقوم على جملة من العيوب والانتقادات.

فمبادرة بوش لا تتبع نفس المبادئ التي تتعامل مع كل مستوى من مستويات التسليح، ففيما يتصل بالأسلحة التقليدية، ما طرحه المبادرة هو تقييد توريد الأسلحة التي تزيد عن الاحتياجات الدفاعية لدول المنطقة ولم توضح ما هو المعيار الذي يمكن أن يتم على أساسه اعتبار السلاح التقليدي زائدا عن الحاجة الدفاعية للدولة، وما إذا كان هذا المعيار نوعيا، كأن يتم التمييز بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية، وهو تمييز معقد يصعب حصره وتحديده، أو كميًا كأن تعتبر صفقات تسليحية بحجم معين غير مبررة باعتبارها الدفاع الأمر الذي يجعل هناك هامشا فضاءا وحرية واسعة في كيفية التقديرات.

واعتقد ان الدول الغربية تنطلق في منظورها هذا من تصور خاطئ يقوم على تناقضات وافتراسات مضللة، فهي في حال احتساب ميزان القوى في المنطقة تنظر إلى الأقطار العربية كقوة واحدة تتفوق على إسرائيل بشكل كبير، وفي نفس

الوقت ترفض التعامل مع الأمة العربية وقضاياها ومصالحها إلا بشكل انفرادي وفضل كل منها عن الأخرى.

وهكذا يتبين أن جميع تلك المبادرات والاتفاقات فيما بين الدول الكبرى، تأتي بوجه عام مغايرة لمتطلبات الأمن القومي العربي، ففي حين تغافلت جميع تلك المبادرات عما تحظى به إسرائيل من تفوق نوعي عسكري على الأقطار العربية وما تمتلكه من صناعات تسليحية متطورة مع احتكارها للقوة النووية في المنطقة تطرح مشروعات ضبط التسليح قيودا على حصول العرب على أسلحة معينة وتحددها من حيث الكم والنوع.

ومن هنا فقد أخذت سياسات ضبط التسليح تنعكس بآثارها السلبية على الأقطار العربية على شكل قيود ثقيلة تكبل الأمن القومي العربي إذ أن مشروعات الضبط الدولي على تسليح الأقطار العربية قد بدأت بصورة سريعة عقب ظهورها كسياسات ذات طابع إكراهي صارم، وسرعان ما اتضح أن هذه المشروعات سياسات يتم تطبيقها بشكل سريع على الواقع فوجدت بعض الأقطار العربية نفسها في مواجهة تطبيق فعلي للحظر وأنها مطالبة أيضا بالالتزام به كما حدث ما سوريا وليبيا والجزائر، حيث واجهت تلك الدول ومصادرها التسليحية مثل كوريا الشمالية وتشيكوسلوفاكيا ضغوطا هائلة بغرض إلغاء أو ضبط الصفقات التسليحية، وواجهت أحيانا تهديدات صر باستخدام القوة لمنع إتمام بعض الصفقات أو عرقلة

عملية نقلها واعتراض السفن في عرض البحر وإجبارها على العودة إلى البلد
المصدر. (مسلم، ٢٠١٢: ٢٦٢)

هذا إلى جانب الحظر العسكري المفروض على العراق، حيث يعتبر أشهر
نماذج الحظر التسليحي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد تم فرض هذا الحظر
بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) الذي صدر في آب /أغسطس ١٩٩٠ تحت
وطأة الضغوط الأمريكية على اثر الاحتلال العراقي للكويت، ويشتمل هذا الحظر
وفقا للقرار على عدة مجالات أهمها الأسلحة والمعدات العسكرية إضافة إلى كافة
عمليات نقلها أو تسهيل وصولها إلى العراق وقد استند هذا الحظر إلى الفصل
السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتم استكمالها في جانبه التنفيذي بقرار مجلس
الأمن رقم (٦٦٥) الذي صدر في أواخر آب ١٩٩٠ بنشر قوات بحرية في المنطقة
كإجراء تنفيذي للقرار رقم (٦٦١) وهو ما أدى إلى إضافة الحصار البحري إلى الحظر
ثم أضيف لاحقا الحظر الجوي بموجب رقم القرار (٦٧٠) الصادر في أيلول / سبتمبر
١٩٩٠. (بدران، ١٩٩٥: ٥٦-٥٧)

وتأتي جميع هذه القرارات والإجراءات تحقيقا للسياسة الأمريكية الهادفة
إلى إيجاد توازن قوى تسليحية في المنطقة يؤدي إلى الاستقرار الإقليمي في الشرق
الأوسط الذي يعني حماية وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهي على الأغلب
تتناقص مع المصالح العربية وأهداف الأمن القومي العربي فالتوازن المقبول أمريكيا
في الشرق الأوسط هو التوازن القائم على تفوق إسرائيل عسكريا على الدول العربية

وخاصة تلك المحيطة بها فالأسلحة في يد إسرائيل من المنظور الأمريكي تؤدي إلى المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة بينما تنظر القوى الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً إلى امتلاك معظم الدول العربية لنفس الأسلحة انه يشيع حالة من التوتر ويؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

ومن هنا نجد أن إسرائيل أصبحت بمثابة مستودع أمريكي في المنطقة تعج بمختلف صنوف أسلحة الدمار الشامل التي يحرم الجانب العربي من امتلاكها، الأمر الذي ترتب عليه استمرار اختلال التوازن في المنطقة لصالح إسرائيل وهو ما كان المحرك والدافع الأساسي لامتداد الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار تأزم الأوضاع في المنطقة.

وهكذا يكتفي القول أن السياسات الأمريكية لضبط التسليح في المنطقة إنما يؤدي إلى خلق أوضاع تسليحية تعمل على إضعاف الأمن القومي العربي وتصب في المصلحة الإسرائيلية.

ومن الملاحظ أن المبادرات الدولية هي أمريكية في الأساس قد انطلقت بعد تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، وجاءت قبل انطلاق مفاوضات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١، الأمر الذي يعني خلق المزيد من الضغوط التي تضعف الموقف التفاوضي العربي، ومن هنا يمكن القول أن تلك المشروعات تنطوي على جملة من العوامل التي تلحق الضرر بالمصالح العربية والتي يمكن تلخيصها بما يلي : (عبد السلام، ٢٠١٢ : ٢٤)

- ١- انطلقا مبادرات ضبط التسليح في الشرق الأوسط من قناعة الدول الكبرى باحتياجات إسرائيل الأمنية في حين أن تلك الدول لا توجد لديها نفس القناعات فيما يتعلق بالجانب العربي بالرغم من أن مشكلة الدول العربية الأساسية عبر المراحل الماضية تركزت حول كيفية الدفاع عن نفسها وعن مصالحها وحقوقها في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر.
- ٢- أن الحافظ على الوضع القائم عند التجميد حسب مبادرة بوش، تعني استمرار احتكار إسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة وهو ما يؤدي إلى جعل الأمن القومي العربي رهينة للتهديد الإسرائيلي حاضرا ومستقبلا.
- ٣- أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية لإلزامها بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية جردت العرب من إحدى أوراقهم التفاوضية أمام إسرائيل، ذلك أن الورقة الكيميائية العربية كان يمكن أن تعمل كمعادلة للورقة النووية الإسرائيلية.
- وخلاصة القول أن سياسات ضبط التسليح إنما تهدف في محصلتها إلى الحفاظ على التفوق الإسرائيلي بما يعنيه ذلك من استمرار اختلال التوازن القوى في مصلحة إسرائيل مما يؤدي إلى استمرار حالات التفجر وعدم الاستقرار في المنطقة، فالتوازن هو جوهر الاستقرار، وان أي خلل يحدث في التوازن ينتهي دائما إلى وقوع أزمات كبيرة كما أن التوازن هو الحالة التي تحقق التعادل بين القوى المتصارعة كشرط

أساسي لتحقيق الاستقرار أما التوازن بمفهوم الاختلال فهو الذي يعطي لإحدى الدول القدرة على الردع ويحرم الدول الأخرى في نفس المنطقة من حق امتلاك هذه القدرة.

ومن ثم فإن سلاما لا يستند إلى تكافؤ القوى يبقى مفتقدا إلى مقومات البقاء والصمود ولا ينتظر أن يحقق الاستقرار وإذا تحقق فسيكون استقرار مؤقتا مفروضا بقوة الردع المسلح ومثل هذا الاستقرار الهش لا يمكن أن يحقق أمنا ذلك أن شروط توفير السلام المستقر هو أن يستند إلى حالة من توازن القوى التي تساوي بين كفتي الطرفين المتصارعين ليكف عن الصراع ولهذا فإن تعميق الخلل في توازن القوى لغير صالح العرب أدى إلى تصاعد الشعور العربي بجمامة المخاطر المتولدة عن ظروف ومعطيات النظام الدولي الجديد وخصوصا تلك المتعلقة بضبط التسليح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي ضوء التغيرات الدولية تتضاعف أيضا شدة الحاجة إلى تأمين المصالح القومية للأمة العربية وحمايتها من المخاطر والتهديدات بل وحماية الوجود العربي ذاته. (مركز دراسات الجزيرة ، ٢٠١٢ : ٣-٥).

وبعد ذلك ، فإن نتائج إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وخاصة البلدان العربية والتصدي للأنواع الجديدة من التهديدات وخاصة الإيرانية ، والهجمات الالكترونية، وان الولايات المتحدة مصممة على فرض السلام

عن طريق القوة وتعزيز نفوذها في اليمن و سوريا والخليج والعراق والشرق الأوسط برمته، وتعزيز التعاون مع روسيا الاتحادية والصين اللتان تسعيان إلى تحدي النفوذ الأمريكي في العالم ومنطقة الشرق الأوسط، لذا فإن الولايات المتحدة الامريكية ترى ان لابد من بناء على شراكة مع الصين ورو سيا من اجل الحفاظ على مصالحها القومية ومحاربة الإرهاب(ترامب،٢٠١٧: ١-٣).

المطلب الثالث

التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

إن بداية بروز فكرة التحالف الاستراتيجي بشكل مكتوب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فكرة تعود الى وزير الخارجية الامريكي انذاك (مهندس الخارجية الأمريكية) هنري كيسنجر في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ خلال جولاته المكوكية إلى المنطقة الذي دعى إلى إبرام اتفاقيات الفصل بين القوات المصرية والسورية من جهة والإسرائيلية من جهة أخرى، ففي اجتماع مغلق عقده مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في تل أبيب في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ تمكن من التوصل إلى اتفاق استراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بغية تحقيق هدفين رئيسيين لأول : إنشاء قاعدة عسكرية ضخمة جنوب الاتحاد السوفيتي، وقريبة من أراضيه دون أن ترتبط معه في حدود مشتركة يسهل على الجيش الأحمر اجتياحها ، والثاني : تحويل إسرائيل بالفعل إلى قوة تدخل سريع خاضعة لأمريكا وتعمل بتنسيق وتعاون تامين مع البنتاغون، بهدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة ومقاومة أي تحركات سوفياتية أو مدفوعة من قبل السوفيت مهددة هذه المصالح، وقد بدأت الخطوات العملية لتطبيق هذا الاتفاق ووضع حيز التنفيذ بشكل سريع، إذ تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية فور توقيعه بتأمين احتياجات إسرائيل من النفط لمدة خمسة عشر عاما.(تنيره، ٢٠١١: ١١٠)

الذي تعهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الملحق السري بينها وبين إسرائيل (اتفاقية فصل القوات) بمواصلة صون قدرة إسرائيل الدفاعية عن طريق تقديم أممات متقدمة من العتاد مثل الطائرة (ف١٦) وموافقة الحكومة الأمريكية على عقد اجتماعه مبكر للقيام بدراسة مشتركة للتكنولوجيا المتطورة والأسلحة الحديثة بما في ذلك صواريخ بيرشنج ارض - ارض ذات الرؤوس الحربية التقليدية، إضافة إلى تعهد الإدارة الأمريكية بتقديم طلب إلى الكونجرس الأمريكي للحصول على موافقته على تقديم عون عسكري واقتصادي للمساعدة في تلبية احتياجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية.

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل آذار/مارس ١٩٧٩ إلى اتفاق آخر مكتوب في أعقاب توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية تعهدت بموجبه واشنطن بالتدخل العسكري لمنع أي انتهاك مصري لتلك المعاهدة حيث جاء في منطوق البند الثالث من ذلك الاتفاق التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدة التي تراها ملائمة للخطوات اللازمة التي تقوم بها إسرائيل ردا على أعمال خرق معاهدة السلام ولا سيما إذا كان هذا الخرق يشكل خطرا على أمن إسرائيل، بما في ذلك حصار يحول دون استخدام إسرائيل لممرات مائية دولية وخرق بند معاهدة السلام الذي يتناول تحديد القوات أو البند الذي يتطرق إلى وقوع هجوم مسلح على إسرائيل في أحوال كهذه تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للنظر بصورة عاجلة في اتخاذ تدابير كتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة والتعجيل

في مد إسرائيل بمعدات حربية طارئة، وتنفيذ الحقوق البحرية التي تتمتع بها من اجل وضع حد لهاذه التهديدات. (زهرة ، ٢٠١١ : ٢١)

وكانت الإدارة الأمريكية تسعى من وراء ذلك إلى تطوير إجماع استراتيجي لخلق تحالف عسكري غير رسمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض الأقطار العربية للوقوف بوجه التهديد السوفيتي المزعوم للسيطرة على مصادر النفط وطرق تصديره، وقد كانت هذه الأفكار الأمريكية تمثل عودة إلى مقترب جون فوستر دالاس في الخمسينيات، والذي كان يفترض أن الدول العربية وإسرائيل تشارك واشنطن انشغالها بالمخططات السوفيتية، وأنها يمكن أن تضع خلافاتها جانبا في السعي من اجل تحقيق ذلك الغرض، الأمر الذي يعني أن إدارة ريغان قد أساءت تشخيص ما يقلق العرب، أو تجاهلت ذلك في أوائل الثمانينات كما أساء دالاس تصور ذلك في الخمسينيات في الأقطار العربية كانت تشعر بالقلق وتعاضم التهديد الذي يسببه استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية واتساع الفجوة في الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، ولا سيما بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى تصاعد التوتر الإسرائيلي السوري في لبنان، وقصف إسرائيل المفاعل الذري العراقي في حزيران / يونيو ١٩٨١ كل هذه التناقضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والأقطار العربية كان يقابلها تطابق في الأهداف والمصالح الأمريكية مع الجانب الإسرائيلي الأمر الذي عزز بدوره نزعة إدارة ريغان في النظر إلى إسرائيل بصفتها حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية في

المنطقة وقد رحبت إسرائيل على لسان وزير دفاعها ارائيل شارون في أواسط عام ١٩٨١ بالقيام بدور الشرطي الحارس للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وكمكافأة لإسرائيل على مواقفها فقد أعلن ريغان شخصيا أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ليست غير شرعية. (آن لش، ١٩٩٦: ٢٤٧)

وفي غمرة هذه التطورات قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الاسبق مناجيم بيغن بزيارة إلى واشنطن خلال الفترة من ٧-١١/أيلول /سبتمبر ١٩٨١ وأجرى محادثات مهمة مع الرئيس الأمريكي ريغان، انتهت بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكانت من أهم بنودها ما يلي: (عبد المجيد، ٢٠٠٥: ٤٧)

١. إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في القطاع الشرقي من البحر المتوسط.
٢. التعاون في مجالات البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة.
٣. بحث إمكانية تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل.
٤. الأعداد لاتفاق دفاع مشترك بين البلدين يعطي إسرائيل وضعا يشبه وضع الحلفاء الغربيين في حلف الأطلسي.
٥. السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الإسرائيلية.
٦. رفع القيود الأمريكية المفروضة على إسرائيل والخاصة ببيع منتوجاتها العسكرية والصناعية لدول العالم الثالث.

٧. زيادة التعاون بين المخابرات في كلا الدولتين.

٨. السماح لإسرائيل باستخدام المساعدات الأمريكية في تطوير الطائرة الإسرائيلية

لافي .

٩. إجراء مفاوضات اقتصادية بهدف الوصول إلى إقامة منقطة حرة والى حرية

التبادل التجاري بين أمريكا وإسرائيل.

وكان أهم النقاط التي تضمنها مشروع شولتز للتعاون الإسرائيلي الأمريكي:

(زهرة ، ٢٠٠٤: ٢١-٢٣)

١- القيام بمناورات عسكرية مشتركة بين أمريكا وإسرائيل .

٢- التخطيط الأمني المشترك.

٣- زيادة التعاون بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والتنسيق فيما بينها.

٤- تخزين المواد العسكرية والطبية والأمريكية في إسرائيل، ورفع نسبة مشتريات

القوات الأمريكية من المنتوجات الإسرائيلية بما في ذلك الإنتاج العسكري

الخفيف.

٥- استعمال القوات الأمريكية للقواعد العسكرية الإسرائيلية، على غرار استعمال

القوات السريعة التحرك للتسهيلات التي تقدمها لها عدد من دول المنطقة.

٦- إعفاء إسرائيل من دفع القروض الأمريكية لها وتحويل هذه القروض إلى هبات

نظرا للعجز الذي تعاني منه الخزينة الإسرائيلية.

- ٧- زيادة الاستثمارات الأمريكية الخاصة والعامه في إسرائيل لتحريك الاقتصاد الإسرائيلي الذي يشهد درجة تضخم هائلة.
- ٨- سماح الولايات المتحدة الأمريكية بنقل التقنية ولقطع المطلوبة لإنتاج مقاتلات لافي والمشاركة في تمويل عمليات الإنتاج.
- ٩- رفع القيود المفروضة على إسرائيل بموجب الاتفاقات الموقعة مع أمريكا لبيع عدد من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية الإنتاج الصناعي العسكري الإسرائيلي لتلك الدول.
- والدوافع الحقيقية وراء الإجراءات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط انما تأتي بسبب :

(١) تعاضم المخاطر الإستراتيجية التي باتت تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة مع أواخر التسعينات فقد أدى سقوط شاه إيران إلى تدهور العلاقات الأمريكية الإيرانية الأمر الذي ترتب عليه فقدت الولايات المتحدة واحدا من أهم حلفائها الرئيسيين في المنطقة كانت تعتمد عليه في حماية مصالحها فيهان فخرت بذلك قاعدة متقدمة في المنطقة، لا سيما في الخليج العربي ذو الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة في أواخر العام ١٩٧٩ تلقت الولايات المتحدة ضربة إستراتيجية قاسية أخرى تمثلت بالتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان الأمر الذي يعين اقتراب الاتحاد السوفيتي من منطقة الشرق الأوسط ما يترتب على

(٢) ذلك من تعاضم قدرته على تهديد مصالحها فيها وخاصة في منطقة الخليج العربي ومن هنا فقد شكّل هذان المتغيران الاستراتيجيان دافعا قويا لدى الولايات المتحدة لإيجاد البديل الاستراتيجي لملء الفراغ الذي خلفه حليفها السابق بشاه إيران، كحائط صد لما قد يهدد مصالحها في المنطقة.

(٣) تصاعد حدة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ أوائل عهد ريغان في حكم الولايات المتحدة ونظرا لما تشغله منطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجية بالغة للقوتين العظميين فهي بالنسبة للاتحاد السوفيتي بمنطقة متاخمة لحدوده وتطل على البحار الدافئة كالمتوسط والأحمر وبحر العرب، وتتحكم في المواصلات فتتظر المؤدية إلى المحيطين الأطلسي والهندي وأما الولايات المتحدة فتتظر إلى منقطة الشرق الأوسط كخط دفاعه عن أوروبا بعد أن أصبح شرق البحر المتوسط جناحا جنوبيا لحلف الأطلسي فهذه المنطقة تسمح بحماية الجناح الشرقي لهذا الحلفن كما أنها تشكل الحائط الشمالي للمحيط الهندي الذي أصبح موضوع اهتمام السياسة الأمريكية وترى الولايات المتحدة فيها حلقة يمكن أن تربط بين حلف شمال الأطلسي- وجنوب شرق آسيا لذلك فهي ترى أن وصول النفوذ السوفيتي إلى هذه المنطقة يشكل تهديدا لضرب أوروبا وللمصالح الأمريكية وما يرتبط بذلك من تهديد للأمن الأمريكي. (Pual, ٢٠١٣: ٣٧-٤٥)

٤) سعي الولايات المتحدة إلى خلق إجماع استراتيجي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، بما في مقدمتها إسرائيل لمواجهة النفوذ السوفيتي وهو ما اتضح من خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج إلى المنطقة في نيسان / أبريل ١٩٨٢ الأمر الذي يرفضه العرب منذ أوائل الخمسينيات باعتبار أن إسرائيل هي ما يهدد امن الأقطار العربية ومصالحها وليس الاتحاد السوفيتي هذا في الوقت الذي ظلت فيه إسرائيل تسعى إلى التحالف مع القوى الاستعمارية العظمى الأمر الذي خلق تناقضا في المصالح والأهداف بين الولايات المتحدة والأقطار العربية من جهة وتطابق فيها مع إسرائيل من جهة أخرى.

٥) العمل على تحجيم سوريا التي باتت تشكل قاعدة سوفيتية في المنطقة من المنظور الأمريكي وما يعنيه ذلك من تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة. ومن ثم سيكون على سوريا ومن ورائها الاتحاد السوفيتي إعادة النظر في خططها وصياغتها على أساس رؤية جديدة تأخذ في اعتبارها التحالف الأمريكي الإسرائيلي الصريح ومشاركة روسيا في دعم ومساعدة النظام السوري دليل على ذلك.

٦) اطمئنان الإدارة الأمريكية لردود الفعل العربية وان أقصى- ما يكمن أن يصدر عن العرب تصرّيات تعبر عن القلق يتم معالجتها بتطمينات أمريكية خاصة بعد أن تبين للولايات المتحدة أن العرب أم يقدموا على أي فعل يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة في أعقاب اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهد الصلح المصرية الإسرائيلية. (آن لش، ١٩٩٦: ٢٥٤)

وهكذا فإن التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي ينطوي على جملة من التهديدات للأمن القومي العربي بأبعاده ومشمولاته المختلفة، فضلا عن أن الوجود الإسرائيلي يشكل بحد ذاته تهديدا لأمن الدولة العربية ووجودها بما يمثله من احتلال للأرض العربية وما يترتب على الأمة العربية يرتبط أساسا بالصراع العربي الإسرائيلي فإن الاتفاق وما يطرأ عليه من تطوير وتحسينات مستمرة، يمنح إسرائيل القدرة على استمرار احتلالها عدوانها على الأقطار العربية، ويفرض التسوية للصراع حسب الشروط والمتطلبات الإسرائيلية الأمريكية.

ولقد ظلت وما زالت إسرائيل الحليف الاستراتيجي المهم لتحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد بوش بالرغم من اعتبار اغلب الأقطار العربية واشنطن الكعبة السياسية التي تتوجه إليها وتنشد رضاها وتخطب ودها، فقد عززت الولايات المتحدة علاقاتها العسكرية مع إسرائيل وزودتها بأسلحة إضافية متطورة كصواريخ الباتريوت الإستراتيجية المضادة للصواريخ، ولم تقم بأي مسعى للضغط على إسرائيل لتفكيك مخزونها الضخم من أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية، في الوقت الذي تشدد فيه الحصار على بعض الأقطار العربية لمنعها من تطوير قدراتها العسكرية وتعمل على حظر تصدير الأسلحة إليها كسوريا وليبيا بل وتعمل على تجريد البعض الآخر كالعراق من كافة أنواع الأسلحة الإستراتيجية بمختلف الوسائل بما فيها استخدام القوة العسكرية في ضرب مواقعه العسكرية ومرافقة الإستراتيجية. (فردة، ٢٠٠٣: ٥٨٨-٥٩١)

وعلى الصعيد الاقتصادي يتبين مدى قوة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من خلال مقدار المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل والتي تبلغ نحو ٣٠ بالمئة من مجموع المعونات الأمريكية لما يقارب ٩٠ بلداً، وهي تكاد تكون فريدة من حيث حجمها واستمرار زيادتها، وقد استمرت هذه الزيادات بصرف النظر عن أي اعتبارات داخلية، أو عن أي إجراءات تتخذها إسرائيل حتى في الحالات التي تبدو فيها وكأنها تسلك منهاجاً متعارضاً مع السياسة الأمريكية كما أن الولايات المتحدة تقدم جميع معوناتها الرسمية لإسرائيل في شكل تحويلات نقدية غير مقيدة، تدفع في بداية كل فترة من فترات الدفع دون فرض أي شروط على

كيفية إنفاق هذه الأموال، وهذا الترتيب يعتبر استثنائياً في حين أن المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر مشروطة بصورة أساسية وخطيرة جداً، وهي استمرار المحافظة على حالة السلم مع إسرائيل، الأمر الذي لا يؤدي إلى الانتقاص من السيادة المصرية بشكل صريح ومضّر - لل غاية فقط، وارتهان قرارها السياسي وتكريس تبعيتها للولايات المتحدة بل يمكن القول أيضاً أن المساعدات الأمريكية لمصر - هي بمثابة استثمار أمريكي إسرائيلي في حماية أمن إسرائيل عداً مصر، وهي في التحليل الأخير تمثل مساعدات غير مباشرة لإسرائيل. (العبد، ٢٠٠٧:

(١٧)

وأما على صعيد السياسي والدبلوماسي، فقد استمرت إدارة بوش بتصديها لقرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن حيث استخدمت الفيتو مرارا لدعم إسرائيل ضد العرب وقضاياهم وخصوصاً ضد الفلسطينيين حتى عندما تقف المجموعة الدولية بأسرها تقريبا إلى جانبهم.

ولقد ظلت الولايات المتحدة تعتمد على إسرائيل كقاعدة ضاربة في المنطقة اقل تكلفة من قواتها سريعة الانتشار ومتحررة من التبعات السياسية والإستراتيجية التي تحد من فاعلية ذات عائد مبرهن عليه في تحطيم وحدة العمل والموقف العربي وتبديد الطاقات العربية الأمنية والسياسية الاقتصادية، وهي من حيث كيانها العنصري العدواني التوسعي مضمونه الولاء مؤكدة الالتزام.

ومن هنا يمكن القول أن استمرار الدعم والتأييد الأمريكي لإسرائيل في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ظل يشكل سببا أساسيا من أسباب وجودها وبقائها وتجاوزها لكل أزماتها، وتأمين تفوقها العسكري النوعي على الأقطار العربية.

وفي هذا الصدد يميز البعض بين نوعين من التحالفات الدولية التحالفات الإستراتيجية البحتة، والتي تتسم بطابع مؤقت نظرا لرؤية إطارات هذه التحالفات لوجود تهديدات مشتركة ومثل هذه التحالفات يمكن التوصل إليها بين نظم سياسية قد تختلف من حيث شكل حكومة طرفي التحالف، أو القيادة التي تصدرها أو المجتمع الذي تعبر عنه هذه النظم، إلا أن هذه التحالفات قد تنتهي في أعقاب وقوع الثورة الإسلامية في إيران وقضائها على نظام الشاه وتحول العلاقات الأمريكية الإيرانية على أثرها بشكل انقلابي، أما النوع الثاني من التحالفات فيعبر عن ارتباط عضوي بين أطراف التحالف، أي تعبر عن وجود قيم مشتركة ومؤسسات وتطلعات

متشابهة لدى أطراف التحالف، ومثل هذه التحالفات يقل احتمالي تغييرها بتغير الظروف بمعنى أن الأهمية الإستراتيجية الآنية ليست المحرك لاستمرار التحالف.

وعلى ذلك فالتحالف الأمريكي الإسرائيلي ينتمي للنوع الثاني من التحالفات فبالرغم من انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي كقطب استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل أو التقليل من شأنه ذلك أن أسباب هذا التحالف ترتبط بعوامل لها صفة أو التقليل والاستمرارية وأعمق بكثير من مجرد دور إسرائيل في الحرب الباردة فهي ترتبط بالأهمية الإستراتيجية القائمة والمحتملة لإسرائيل في

المستقبل وبالقيم المشتركة التي تربطها بالولايات المتحدة وبالاعتبارات السياسية التي تدفع الولايات المتحدة نحو استمرار التزامها بأمن إسرائيل، ومن ثم فإنه من المرجح أن يستمر هذا الالتزام كإحدى الثوابت التي تدور حولها السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ولعل ما يعزز من صحة هذا الاعتقاد تلك التأكيدات أعلنها بيل كلينتون في سياق حملته الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ كمرشح للحزب الديمقراطي وما ستكون عليه سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وتأتي أهمية هذه السياسات من كونها تأتي في سياق أول انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال تحديه الاستراتيجي لواشنطن، فقد جاء في إطار البرنامج الانتخابي لإدارة كلينتون انه : لا يعني انتهاء الحرب الباردة انتهاء مسؤولية

الولايات المتحدة في الخارج ولا سيما في الشرق الأوسط، إذا ما زالت شعوب هذه المنطقة محرومة من السلام والديمقراطية كما أن إسرائيل صديقة أمريكا لا تزال معرضة للتهديد، من قبل جاراتها لقد كانت إسرائيل من بين جميع بلدان الشرق الأوسط هي البلد الوحيد الذي عرف الانتقال السلمي للسلطة عن طريق الاقتراع وليس بطلقات الرصاص ولن نخذل إسرائيل أبدا.

وبالرغم من كل ما قدمته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش من دعم وتأييد لإسرائيل على حساب الحقوق والقضايا والمصالح العربية ومزيق غير مسبوق للنظام والأمن القومي العربي، إلا أن كلينتون وجه انتقادات عنيفة لإدارة بوش لموقفها الذي اعتبره مضرا بإسرائيل، وفي هذا الصدد يقول كلينتون : لقد أضرت إدارة بوش ضررا بالغا بعلاقتنا مع إسرائيل، فقد أضرت بالعلاقة مع إسرائيل من خلال:

- ممارسة الضغوط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد في عملية السلام.
- عندما تجاهلت المقاطعة القاسية والمعوقة ضد إسرائيل من جانب جيرانها العرب، وتجاهلت العقبات الأخرى التي تقف في طريق السلام.
- عندما رفضت طلب إسرائيل الحصول على مساندة إنسانية من اجل إعادة توطيد اليهود الروس.

- عند ما أحدثت تآكلا في امن إسرائيل ببيعها أسلحة متطورة بمليارات الدولارات إلى جيرانها العرب.

والملاحظ سيطرة اللوبي الصهيوني على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، له دوره الواضح من خلال إجبار بيل كلنتون على التنحي عام ١٩٩٨ ، ليبيا فضيحة (مونيكا ليونزكي) التي لعبت دورا للإيقاع بيل كلنتون بعد إيعاز اللوبي الصهيوني ، وذلك السبب الوعود التي قطعها الرئيس كلنتون لزعيم السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات بالضغط على إسرائيل وإقناعها بضرورة تنفيذ مراحل الانسحاب حسب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ (عاشور، ٢٠١٦ : ٢).

وفيما يتعلق بالسياسة التي ستنتجها إدارته من عملية التسلح في منطقة الشرق الأوسط فقد أكد كلينتون في إطار برنامجه الانتخابي على ضرورة بذل الجهد لكبح جماح الانتشار الخطير ليس فقط لأسلحة الدمار الشامل بل أيضا لترسانات الأسلحة التقليدية مع تأكيده على ضرورة تقديم المساعدة لدفاع إسرائيل ضد هذه الأسلحة الخطيرة عن طريق استكمال ارو المضادة للقذائف الباليستية، كما أكد على ضرورة إيجاد جهد دولي قوي وجزاءات متشددة، للإبقاء على أسلحة الدمار الشامل بعيدا عن أيدي من وصفهم بالطغاة وسماهم بامثال أولئك الموجودين في إيران والعراق وليبيا وسوريا. (برنامج كلنتون، ١٩٩٢ : ١-٢)

ولعل هذا ما يفسر- بقدر كبير استمرار الولايات المتحدة بتشديد حصارها على العراق والإصرار على نزع أسلحته وعدم تمكينه من إعادة بناء قدراته العسكرية إضافة إلى تشديد الخناق على الدول الأخرى كسوريا وليبيا لحرمانها من تعزيز قدراتها العسكرية.

وقد حدد كلينتون رؤيته لأهمية إسرائيل وما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية مستقبلا بقوله : يتمثل أعظم موارد إسرائيل دائما في نبوغ شعبها وقد استفادت أمريكا دائما من هذا النبوغ، وينبغي لبلدينا أن يقيما معا لجنة أمريكية إسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيايات القرن الحادي والعشرين. (برنامج كلنتون، ١٩٩٢: ٢-١)

ثم عاد كلينتون إلى التأكيد على قوة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد أن أصبح رئيسا للولايات المتحدة ففي تصريح له ١٥ آذار / مارس ١٩٩٣ في معرض تعليقه على طبيعة تلك العلاقات يقول كلينتون أن : الشيء الوحيد الذي يمكن أن أقوله بشكل أكيد انه لن يتغير أبدا عذر الرباط الفريد الذي يجمع .

وله من أهم المؤشرات التي تعكس دلالات سياسية بالغة الأهمية لاستخدام النفط العربي ما تجسد من تضامن عربي من خلال وقوف البلدان النفطية العربية إلى جانب دول المواجهة مع إسرائيل كما انه ابرز إمكانية وأهمية قيام الأمة العربية بزج أسلحتها وطاقاتها وإمكاناتها المتكاملة جميعا في معارك الأمة المصرية وخدمة

قضاياها القومية العليا، الأمر الذي أكد على قومية المعركة بكل صورها وأبعادها في إطار وحدة المصير العربي ويرى البعض أن استخدام سلاح النفط عام ١٩٧٣ أحدث أثرا في الرأي العام الغربي وحقق من النتائج بشأن عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والمشروعة ما تستطع خمس وعشرون سنة سابقة على ذلك من الدبلوماسية أن تحققه أو تحصل عليه، وهو ما يعكس أيضا مدى حساسية الغرب وتأثره أمام المصالح والاضغوط الاقتصادية أكثر بكثير من اعتبارات العدالة والقانون والشرعية الدولية.

بيد أن هذا الخطر رفع قبل أو انه قبل تحقيق الهدف المعلن من استعماله بل قبل تحقيق أي تقدم نحو تسوية سياسية شاملة وعادلة نتيجة الاعتبارات الأمنية للأنظمة الخليجية ونتيجة دعم الرئيس المصري أنور السادات لهذا الرفع عقب توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى في سيناء بين مصر- وإسرائيل في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤.

تركزت الجهود الأمريكية بشكل أساسي على اختراق مصر وعزلها عن النظام العربي نظرا للدور الذي تلعبه كدولة قائد في محيطها العربي، وفي سبيل ذلك حشدت الولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات مادية وإعلامية و سياسية كبيرة، إلى أن وصلت القيادة المصرية إلى مرحلة تلونت فيها تماما باللون الإعلامي الأمريكي وأصبحت الدبلوماسية الأمريكية المصدر الأساسي لصنع القرار السياسي المصري

وارتفعت حصة مصر- من القروض والمعونات الأمريكية إلى حد لم تعرضه مصر- أو أية دولة أخرى في العالم الثالث من قبل سوى إسرائيل، مناجل تحقيق اختراق أمريكي كامل لمصر- يتم بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والانجازات الاجتماعية ويفرض قيما جديدة عليها في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعروبة والعرب وجعلها بالتالي رهينة التبعية للولايات المتحدة. (هلال، ١٩٩٥: ١٠٧-)

وعلى نفس الصعيد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفصل بين امن الخليج العربي وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وفك الروابط الإستراتيجية للعلاقة بين منطقة الخليج وبقية الوطن العربي والتعامل مع مختلف القضايا العربية بفصل كل منها عن الأخرى.

في هذا السياق فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتعمد عبر جهازها الدعائي والإعلامي الضخم إبراز علاقات دول الخليج بها، ومدى تبعيتها لواشنطن بهدف تعميق العداء العربي للدول الخليجية الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى زيادة عزل الخليج عن عمقه العربي وزيادة حاجته إلى الحماية الأمريكية واعتماده إليها، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقرر امن ومستقبل واستقرار الخليج الذي لم يعد عربيا أو فارسيا كما يصفه البعض، وإنما أصبح بحكم المعطيات السياسية والإستراتيجية خليجا أمريكيا .

ونتيجة للأهمية البالغة التي استحوذ عليها النفط فقد تعاضم الدور الذي يلعبه كمحور لمجموعة المواقف والسياسات والسلوكيات العربية تجاه عدد من القضايا الأساسية القطرية والقومية والدولية فقد رسم النفط خطا فاصلا بين البلدان العربية المنتجة للنفط والبلدان العربية غير النفطية وقد أصبحت ثروة النفط العربي على حد تعبير البعض لعنة مستترة حيث أدت إلى حالة من التفاوت بين الأقطار العربية فأصبحت هناك أقطار عربية غنية للغاية ذات قادة بشرية صغيرة وقدرة استيعابية محدودة وهياكل اقتصادية اجتماعية هشّة وقدرات عسكرية ضعيفة تحصل على معظم الدخل القومي الإجمالي في الوطن العربي وتمتلك تلك الأقطار ٦% فقط من تعداد السكان في الوطن العربي وتمتلك ٥٠% من إجمالي الدخل القومي العربي وأما القسم الثاني : فهو الدول العربية الفقيرة (غير النفطية) وهي أقطار ذات قواعد بشرية ضخمة وقدرة استيعابية عالية ولكنها تعاني من اختناقات اقتصادية واجتماعية مزمنة، وتضم هذه المجموعة نحو ٦٠% من إجمالي تعداد السكان في الوطن العربي في حين أن نصيبها من إجمالي الناتج القومي العربي لا يتجاوز ٢٠%. (إبراهيم، ٢٠١٠: ٥٠)

المبحث الثاني

إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط العربي في ضوء المتغيرات الدولية

إتباع سياسات المخزون الاستراتيجي بان تحتفظ كل دولة في أراضيها بمخزون استراتيجي يكفيها لاستهلاك ثلاثة أشهر، وان يتم تداول هذا المخزون فيما بينها في لحظات النقص الإمدادات لأية أسباب طارئة.

وهكذا فقد نجحت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة في تخفيض أسعار البترول في السوق العالمي، مما يعني نجاحها في تقييد الدول العربية إن هي أرادت استخدام البترول كسلاح سياسي لحماية الأمن القومي العربي، كما أدت هذه السياسات إلى تحول سوق النفط ليصبح للمشتريين بعد أن كان سوقا للبائعين، ومن ثم فقد أصبحت قضية التحكم في الأسعار غير واردة بالنسبة لدول الأوبك، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عائداتها البترولية واطعاف الأمن القومي العربي في احد روافد قوته.

يعد البترول واحدا من أهم التغيرات الرئيسية لأمن الخليج والمنطقة العربية بأسرها ومنذ أن استخدم كسلاح سياسي خلال حرب ١٩٧٣ لأول مرة في تاريخه، أصبح يستحوذ على قدر كبير من اهتمام دوائر التخطيط وصنع القرار في الدول

الغربية ويقع في بؤرة أولوياتها لإجهاض هذا السلاح وشل فاعليته لمنع العرب من استخدامه مرة أخرى كسلاح سياسي لحماية أهداف أمنهم القومي.

ولعل هذا الاهتمام ينبع من حقيقة ما تمتلكه الدول العربية من احتياطي نفطي مؤكد يبلغ (٦٢٠) بليون برميل من النفط، إذا ارتفع حجم الاحتياطي النفطي المؤكد في الدول العربية إلى نحو ٦٢,٢% في نهاية عام ١٩٩١ في حين كان هذا الاحتياطي يشكل ما نسبته ٥٩,٨% من الاحتياطي العالمي عام ١٩٨٩ حتى ٢٠١١. (صحي، ٢٠١٢: ٤٩٢)

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتين :

المطلب الأول : مكانة النفط العربي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

المطلب الثاني : هيكل النظام الدولي الجديد والقوى الفاعلة فيه

المطلب الأول

مكانة النفط العربي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

إن إنتاج النفط العربي يتمتع بمزايا تفضيلية على سواه من حيث كفاءة الإنتاج، إذ أنها هي الأقل في الدول العربية الخليجية مقارنة بجميع دول العالم الأخرى، فكلفة إنتاج برميل إضافي من النفط العراق والسعودية والكويت تبلغ اقل من دولارين بالمقارنة مع (٥-٨) دولارات في اندونيسيا وفنزويلا و(٨-١٠) دولارات في المكسيك والاتحاد السوفيتي و(١٥-٢٠) دولارا في بحر الشمال وكندا و(٢٥-٣٠) دولارا في الولايات المتحدة علاوة على ذلك أن كلفة إنتاج برميل النفط الواحد في العراق هي الأقل في العالم إذ لا تزيد عن (٥٠-٧٠) سنتا. (سلامة، ٢٠٠٥: ٥)

كذلك ما تشير إليه بعض الدراسات من أن توقعات العرض والطلب في سوق النفط العالمي ستشهد ارتفاعا في استهلاك وإنتاج النفط في العالم يصل إلى ٧٩ مليون برميل يوما عام ٢٠٠٠ مقابل نحو ٦٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٠، أي نسبة مقدارها ٢١,٥% يقابلها ارتفاع في حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط إلى نحو ٤٧% في عام ٢٠٠٠ مقابل نحو ٣٧% في عام ١٩٩٠ أي بزيادة ٢٧% ويرجع توقع ارتفاع حصة الأوبك إلى توقع انخفاض حصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية إلى نحو ٢٠,٦% في عام ٢٠٠٠ مقابل نحو ٢٤,٢% في عام ١٩٩٠ من الإنتاج النفطي العالمي، ومن ثم فإن هذا الانخفاض في إنتاج النفط لدى لدول الغربية وزيادة حجم استهلاكها سوف يؤدي إلى زيادة حصة دول الأوبك في الصادرات

النفطية العالمية إلى نحو (٤٨,٥٣%) في عام ٢٠٠٠م مقارنة بنحو ٣٨ % في عام ٢٠١١. (بكري، ٢٠١٢: ١١٥)

ومن هذا المنطلق فقد لجأت الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص إلى جملة من الوسائل والآليات من أجل التسلل إلى منطقة الخليج والاحتفاظ لها بموطئ قدم فيها يتمثل أهمها في : (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٥: ١-٤)

أ- العمل على تجزئة المنطقة ضمن الأطر العرقية والقومية والجغرافية.
ب- تشجيع الصراعات الإقليمية العربية بهدف امتصاص الطاقات الاقتصادية والسياسية المتزايدة لهذه الدول، و شغلها عن صراعها الأهم ضد تحكم المصالح والاحتكارات الاقتصادية الغربية.

ج- استغلال المشاكل الحدودية بين الدول العربية فيما بينها ، وبين الدول العربية وجاراتها إيران (العراق وإيران / الإمارات وإيران، البحرين وإيران،) واستغلال هذه الخلافات للتدخل بحجة حماية بعضهم من بعض.

وبالتالي يمكن القول أن الحرب العراقية الإيرانية، لم تكن إلا مؤشراً بهذا الاتجاه فقد كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لان يخرج طرفاً الصرع متساويين في الهزيمة لإضعافهما وإنهاك قدراتهما، ومن ثم الوثوب إلى المنطقة والهيمنة عليها.

ومن هنا كثفت دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية من تركيزها على أهمية منطقة الخليج للمصالح القومية الأمريكية منذ آذار/ مارس ١٩٩٠ صدر البيت الأبيض الأمريكي وثيقة بعنوان : الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، كانت الطاقة (النفط) تشكل احد أهم المحاور الإستراتيجية لتلك الوثيقة، وفي هذه الوثيقة تم عرض المصالح والسياسات الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي في التسعينات وأكدت على أن موارد الطاقة ضرورية للأمن والتقدم الأمريكية وان اعتماد العالم المتقدم على موارد الطاقة من منطقة الشرق الأوسط يؤكد أهمية انسياب النفط دون أية معوقات وان هذا يعد من المصالح الأمريكية الهامة كما أشارت هذه الوثيقة إلى التهديدات التي تعرضت لها المصالح الأمريكية النفطية في الشرق الأوسط خلال الثمانينيات وهو ما يدفعها إلى ضرورة حماية اقتصادها ومصالحها القومية من أي اضطرابات في إمدادات النفط من هذه المنطقة.

(Maim, ٢٠٠٩: ١-٢)

وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين من إحكام السيطرة على المنطقة كان لا بد من خلق وإبراز مهددات امن حقيقة لتهديد أن هذه الدول واستقرارها حتى تسعى هذه الدول الخليجية إلى عقد اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية فكان إظهار الدور العراقي الطموح والساعي لإحكام السيطرة العسكرية على المنطقة من خلال بناء ترسانة عسكرية ضخمة ومتطورة.

مع ذلك فلم تعد هذه الإجراءات كافية لحماية المصالح الأمريكية والتي تسعى إلى تأمين سيطرة محكمة ومستقرة على المورد الاستراتيجي والذي يشكل

عصب الحياة بشكل يومي وخصوصا في ضوء التغيرات الدولية التي اخذ يشهدها النظام الدولي بشكل متسارع مع أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من هذا القرن، ومن هذا المنظور سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف ميزة التفوق الاستراتيجي التي تتمتع بها من اجل تحقيق مصالحها وخدمة أهداف أمنها القومي الإستراتيجية، فسارعت إلى استغلال أزمة الخليج بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة للعراق، تؤدي إلى تكريس وجودها العسكري في المنطقة بشكل شرعي يستند إلى دعوتها للتدخل من قبل الدول الخليجية وتحت مظلة الأمم المتحدة وقراراتها بهذا الشأن، والأمر الذي أفضى— إلى بروز حقبة جديدة من التحالفات والمحاور السياسية تتمحور حول تعميق الارتباط ما بين المصالح الأمريكية والخليجية بشكل أصبحت معه دول الخليج لا تقوى على محاولة طرح سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية وخصوصا في مجال النفط من حيث كميات الإنتاج وما يخص بذلك من تسعير له بل انه يمكن القول أن دول الخليج العربية أصبحت هي ذاتها راغبة بتبني السياسات التي تخدم المصالح الأمريكية في هذا الصدد، الأمر الذي يعني تعميق تبعية هذا القسم المهم من الوطن العربي للولايات المتحدة و سياساتها تجاه العرب، مما يعكس عمق الاختراق الأمريكي للوطن العربي وأمنه القومي، كما يعكس أيضا خطورة الأهداف الأمريكية الرامية إلى تفكيك الوطن العربي وتقسيمه جغرافيا وتجزئته إلى أقاليم متميزة ومتعددة ومنفصلة عن بعضها البعض كمنطقة الخليج العرب وشمال إفريقيا والمشرق العربي مما يقود بالضرورة من جملة نتائج أخرى :

إلى إجهاد الدور السياسي للنفط وإمكانية استخدامه كسلاح لخدمة أهداف وقضايا الأمن القومي العربي وأصبح تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية بالكميات والأسعار التي تناسبها مضمون أكثر من أي وقت مضى.. (البدوي، ٢٠١٦: ٣٢-٤٤)

وضعت الأزمة الخليجية النظام الإقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي وقد تمكن الأخير بفضل التحرك النشط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل التحالف العسكري والسياسي الدولي المضاد للعراق من تثبيت دعائمه، بينما عانى الأول من الانقسام والفوضى التبعض نتيجة لتباين المواقف والرؤى حيال الأزمة وتداعياتها وسبل معالجتها والخروج من مأزقها، ونتيجة للكيفية التي أدارت بها الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة ثم الحرب على مختلف الصعد السياسية والعسكرية تمكنت من ممارسة دور القوة العظمى الوحيدة القادرة على صياغة النظام الدولي الجديد وحمائته ولعل ما يعزز هذا التوجه الأمريكي هو تلك القدرة الفريدة التي أكدتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على حلفائها وحشدهم خلف سياستها، وتوزيع الأدوار على تلك الدول، فقد كانت تدور سياسات الدول الغربية عموماً في الفلك الأمريكي،/ وتراوحت أدوارها من الدعم المالي والاقتصادي إلى الانطواء تحت الراية العسكرية الأمريكية الأمر الذي يشير إلى تعزيز القبضة الأمريكية على تطورات النظام الدولي البازغ من جهة، وخضوع القوى الآخرة للإرادة الأمريكية أو القبول بها ولو مرحلياً من جهة ثانية. (البدوي، ٢٠١٦: ٤٤-

(٥١)

مارست الولايات المتحدة الأمريكية استخدام أقصى- ما في حوزتها من آلة عسكرية متطورة تقوم على تكنولوجيا رفيعة ليس فقط بقصد تحقيق نصر عسكري حاسم وفي مدة زمنية قياسية، وإنما أيضا توجيه رسالة لمنافسيها المحتملين كاليابان وأوروبا بعدم جدوى أي محاولة من قبلهم لإنكار أو التغاضي عن الدور القيادي المتميز للولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة المقبلة، كما يتضح أهمية الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد المواقف الدول الأخرى وأدوارها من خلال استخدامها في سبيل ذلك العديد من أساليب الضغط والتأثير على هذه القوى (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٦: ١-٣)

وهكذا فإن بروز الدور الأمريكي في منطقة الخليج من شأنه تدعيم مركز الولايات المتحدة كقطب أوحده على الصعيد الدولي في المستقبل المنظور، فدورها في الخليج وسيطرتها ولو غير المباشرة على النفط تمثل احد المداخل لإعادة صياغة علاقاتها بأوروبا الغربية واليابان على أسس جديدة. وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف المواجهة للضرورة بكل أبعادها من اجل تحقيق مزايا إستراتيجية بعيدة المدى إزاء مكان التحدي المحتملة وبما يمكنها من صياغة واقع دولي جديد تحتل فيه الدور الأول على صعيد السياسة الدولية.

مثلت الأزمة مناسبة لإبراز الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة وتجسيد بعض تطبيقاتها وخاصة في مجالات التسليح والمراقبة والإنذار والمعلومات

والاتصالات الأمر الذي أسهم في تقليص زمن الحرب وتخفيض الخسائر البشرية إلى أقصى حد ممكن. (إبراهيم، ٢٠١٣: ٦٤)

وخلاصة القول هنا، أن حرب الخليج ليست مجرد عرض طارئ ذي أهمية ثانوية ومدى إقليمي بل هي عكس ذلك، حدث اكبر الأحداث التي عرفها عصرنا إنها الإشارة إلى أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي طبعها نزاع الشرق مع الغرب ولت دون رجعة وانه انفتحت مرحلة جديدة في حياة النظام الدولي.

وفي إطار تحليل هيكل أو بنية النظام الدولي، والدور الذي يلعبه في تحديد نمط العلاقات الدولية يمكن القول بوجود مدرستين ظهرتتا في حقبة الحرب الباردة على طرفي نقيض هذا المجال فالمدرسة الأولى يرى أنصارها نظام القطبية الثنائية بخصائصه التي تقوم على وجود عملاقتين كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لديهما من القوة ما يفوق باقي الدول مجتمعة سواء تلك المتحالفة مع أي منها أو خارج التحالفات يمكن أن يمثل عامل الاستقرار في النظام الدولي أكثر من ذلك الذي يوجد في النظام متعدد الأقطار وكان أول من نظر في هذه العلاقة : كينيث واتز وقدم هذا الطرح في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية وهي تلك الأزمة التي كادت ان تؤدي إلى مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، حيث أن النظام الكوبي متحالف مع الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة أرادت إسقاط النظام الكوبي من خلال غزو الولايات المتحدة لخليج الخنازير الكوبي، الأمر الذي دفع الاتحاد السوفياتي وكوبا لبناء قواعد سرية لعدد من الصواريخ النووية متوسط المدى في كوبا والتي تعطي الإمكانية في ضرب معظم الأراضي

الأمريكية، إلا أن هذه الأزمة انتهت في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٢ عندما توصلت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى إزالة قواعد الصواريخ الكوبية شريطة أن تتعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا. (Alan, ٢٠٠٩ : ٣٣٢-٣٣٥).

وعلى النقيض من ذلك، فأصحاب المدرسة الأخرى يرون أنه كلما انتقل النظام الدولي من كونه يمثل قطبية ثنائية ليكون قطبية متعددة فإن احتمالية الحرب سوف تقل أن لم تأخذ في الاختفاء وحتهم في ذلك أن وجود كتلتين من الدول تقلل من حرية الأعضاء المشتركين في كل كتلة في التفاعل مع البلدان الأخرى، خارج الكتلة المشتركين فيها، ومن ثم فكلما زاد عدد الأقطاب غير المشتركين في التحالفات فإن إمكانية وجود أنماط التفاعل وتوزيعات القوة والخيارات المختلفة سوف تتزايد في النظام الدولي، ورغم أن عضوية التحالف تقلل من مدى الصراعات وكثافتها سوف تتزايد على الدول الموجودة خارج التحالف . ويعتبر كارل دويتس وديفيد سنجر من أبرز المنظرين لهذا الطرح في ضوء التغيرات الدولية التي أخذت حداثها في التسارع في أواخر الثمانينيات ومع أوائل التسعينات فقد أصبح من الممكن القول إننا نعيش نظاما دوليا له من السمات ما يجعله مختلفا ومتميزا عن المرحلة السابقة عليه وان هناك عدد من القضايا التي تفرضها الأحداث ينبغي الوقوف عندها بالتحليل حتى يمكن طرح نتائجها وتداعياتها ويأتي في مقدمة القضايا الهامة التي تطرحها التغيرات الدولية تلك المتعلقة بطبيعة هيكل النظام الدولي في ظل هذا الوضع المتغير. (Duetch, ٢٠١٢: ٣٩٠).

إن الدور المستمر الذي يلعبه النفط العربي في الاقتصاد العالمي ليس هو إلا احد الأسباب التي تمنع الولايات المتحدة من الابتعاد عن الشرق الأوسط كما قد ينتمي البعض، فالمنطقة تضم أصدقاء وحلفاء قدامى يتطلعون إلى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، كما أن المنطقة هي مصدر عدم استقرار الذي لم ينفك بتك تأثيراته على الولايات المتحدة ، وهذا عامل مهم يستدعي وجود أمريكا في المنطقة، فالشرق الأوسط هو موطن لخصوم يسببون العار للولايات المتحدة ، وتحرص الولايات المتحدة على أن عدم الاكتراث تجاه الأحداث والتوجهات والتطورات الإقليمية يؤثر سلبا على المصالح الأمريكية، وعدم استقرار وامن أصدقائها وحلفائها، (كلاوسن، وهندرسون، ٢٠١٦ : ٢-٣).

المطلب الثاني

هيكل النظام الدولي الجديد والقوى الفاعلة فيه

المقصود بهيكل النظام الدولي هو تراتبية العلاقات بين الدول الرئيسية في النظام الدولي طبقا لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بينها ولعل اهتمام الباحثين بتحليل هيكل النظام الدولي يأتي نظرا لانعكاسات مثل هذا التوزيع أي توزيع الموارد والقدرات على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة احدها أو بعضها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين، علاوة على أهمية بيئة النظام الدولي في تحديد وضع الاستقرار أو العنق والفوضى والصراع على الساحة الدولية. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٣-٥)

ولعل المناظرة الراهنة التي انطلقت في أعقاب انتهاء الربيع العربي حول توصيف هيكل النظام الدولي لا تختلف كثيرا عن تلك المناظرة التي احتدمت خلالها من حيث تأثيرها الشديد بالتطورات الآنية في النظام الدولي وتأكيدها على دور الدولة القومية كفاعل رئيسي— في العلاقات الدولية ولكنها تختلف عنها في أن توصيفها للنظام الدولي الراهن لا يقوم على مواجهة بين نظام القطبية الثنائية وتلك المتعددة وإنما المراوحة بين نظام القطب الواحد والقطبية المتعددة. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٤١٤)

ومن هنا، تتعدد الآراء والمواقف بين الباحثين والمفكرين العرب حول طبيعة المرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الدولي إلا أن القطاع الأكبر منهم يميل إلى

الاعتقاد بان النظام الدولي يمر بدور انتقالي، يتسم بالسيولة الدولية مع بروز در متميز للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم، وفي هذا الصدد يبرز خلاف آخر بينهم في وجهات النظر حول الحدود الزمنية التي قد يمتد إليها استمرار هذا الدور الأمريكي بالرغم من أن التيار الغالب في هذا المجال هو الذي يرجح آنية هذا الدور وعدم قدرته على الاستمرار طويلا.

وهنا يمكن رصد ثلاثة اتجاهات فكرية تستخدم المناظرة الراهنة فيما بينها حول توصيف الهيكل الراهن للنظام الدولي. (Kruthammer, ٢٠١٣: ٢٤)

أولها : الاتجاه القائل بالقطبية الأحادية، وثانيها : الاتجاه القائل بالقطبية المتعددة، وثالثها : اتجاه القائلين بتعدد مستويات النظام الدولي، وتاليا استعراض لمقولات كل فريق والحجج والمسوغات التي يسوقها لتدعيم موقفه واثبات وجهة نظره.

أولا : حجج وبراهين القائلين بالقطبية الأحادية :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الدولي الراهن، يقوم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على نظام القطب الواحد ويعتبر كرائث من ابرز المفكرين والباحثين الغربيين القائلين بان هيكل النظام الدولي الجديد يقوم على القطبية الأحادية وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامته، وأما مقولة أن هناك منافسين محتملين للولايات المتحدة الأمريكية في نظام متعدد الأقطاب حسب هذا الرأي لم تكن أكثر من أسطورة سرعان ما تفجرت، وان فكرة حتمية ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ

جيوبوليتيكي ما هي إلا وهم مادي ، وعلى صعيد المفكرين العرب، يرى أنصار هذه الاتجاه أن العالم بسلبية إلى التمرکز حول الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحّد في نطاق النظام الدولي الجديد، ويعتقد هذا الفريق من الباحثين بان الولايات المتحدة الأمريكية ستمارس دورها العالمي دون أن يكون هناك أي عنصر— دولي آخر موازن لهذا الدور، وبالتالي سيكون هناك نوع أو يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية وموقعها في نطاق السياسات الكونية الجديدة. (Krauthammer, ٢٠١٣: ٢٤)

وفي هذا السياق يقدم أصحاب هذا الاتجاه مجموعة من المبررات والمسوغات لتدعيم وجهة نظرهم، ولعل أهم تلك الحجج يتخلص فيما يلي :

١. إن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتمارس دورها كقوة عظمى وحدية على الصعيد الدولي، وبخاصة في ضوء احتفاظها بالتفوق العسكري النووي على هذا الصعيد. (احمد، ١٩٩٢: ١)
٢. أن القوى الأخرى المؤهلة للعب أدورا أساسية في النظام الدولي الجديد، وأهمها اليابان والجماعة الأوروبية لا تمتلك في الوقت الراهن كل مقومات القطب الدولي الاقتصادية العسكرية والتكنولوجية فضلا عن التصور الاستراتيجي العالمي السياسة الكونية، فكل من اليابان والجماعة الأوروبية قوة عظمى بالمعيار الاقتصادي، أما من حيث القدرة العسكرية التي تعتبر مقوما أساسيا للقطب الدولي فاليابان لا تنتج الأسلحة النووية ولا تسمح

٣. بدخولها إلى الأراضي اليابانية، كما أن هنا قيودا دستورية على أنفاقها الدفاعي، أما القدرات النووية لدول أوروبا الغربية مجتمعة فتغير محدودة عند مقارنتها بقدرات الولايات المتحدة في هذا المجال.

٤. ظهور الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة الخليج الثانية وما بعدها باعتبارها الدولة القادرة على صياغة وترسيخ النظام الدولي الجديد، والأكثر قدرة على الفعل والحركة وممارسة الضغوط والتأثير، من خلال الدور السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي قامت به.

في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتكريس هيمنتها المنفردة على قمة النظام الدولي يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استشعرت الخطر المتمثل في إمكانية لم الشمل الأوروبي اقتصاديا واجتماعيا بالتالي سياسيا، وما ينطوي عليه هذا الأمر من مخاطر وتحديات للنفوذ الأمريكي وهيمنته على النظام الدولي ذلك أن انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي السوفيتي في النصف الثاني من الثمانينيات وتسارع التطورات بهذا الاتجاه في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ أزالا من الناحية النظرية آخر العوائق التي تحول دون إنشاء كتلة أوروبية تمتد من المحيط الأطلسي— إلى فلاديفو ستوك الأمر الذي يترتب عليه بروز كتلة صناعية مالية وعسكرية تستند إلى قدرة تكنولوجية رفيعة وموارد طبيعية وافرة إلى حد انه يصعب معها تصور إمكانية مواصلة الهيمنة الأمريكية لعمليها، ومن هنا يرى أصحاب هذا الرأي، أن القرار القاضي بشن الحرب في الخليج قد تم اتخاذه بكيفية متعمدة من طرف واشنطن باعتباره إحدى الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون قيام

هذه الكتلة الأوروبية بإضعاف أوروبا عن طريق مراقبة النفط الذي تؤمنه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من الآن فصاعدا وبالكشف عن هشاشة البناء السياسي الأوروبي ذاته عن طريق إبراز اختلاف وجهات النظر ضمنه، وبتحجيد موسكو وبإحلال خطر جديد قادم من الجنوب محل الخطر الشيوعي القديم. (امين، ١٩٩٥: ٤١)

ومن هنا فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة الخليج بوابة لتثبيت بعض دعائم النظام الدولي حسبما تراه، ولتقليل احتمالات تبلور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية قطبا مساويا لغيره، وليست قطبا واحدا مهيمنيا فهي أولا أظهرت لحلفائها الغربيين أهمية القدرة العسكرية في حماية مصالح هذه الدول، كما أن سيطرتها على النفط في المنطقة تدعم من مركزها إزاء الدول الكبرى التي تشكل منافسا لها في الوقت الراهن أو في المستقبل، ومن ناحية ثانية : قدمت درسا لكيفية التعامل مع القوى الإقليمية التي قد تسعى للهيمنة في بعض النظم الإقليمية كالعراق وإيران، وتتحدى قواعد النظام الدولي الجديد ومن ناحية ثالثة دفعت بروح الفاعلية في الأمم المتحدة باعتبارها بإطار للشريعة الدولية، وأثبتت أن الأمم المتحدة تصبح فاعلية عندما تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون كذلك. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٥)

ولعله أهم الوثائق الأمريكية التي تكشف إستراتيجية الولايات المتحدة ورؤيتها للنظام الدولي الجديد هو ذلك التقرير المعروف باسم ولفوفتيز السكرتير المساعد في وزارة الدفاع الأمريكية والذي قدمه البنناغون بغية الحصول على دعم

الكونغرس لميزان السنوية، إذ يشير التقرير المذكور إلى ضرورة المحافظة على قوة عسكرية مهيمنة من أجل ردع منافسين محتملين إذا ما طمحووا للعب دور عالمي أكبر أو حتى دور إقليمي أكبر، وضرورة عدم السماح بظهور نظام أمني أوروبي خالص كما يشير التقرير المذكور أيضا إلى انتصار أمريكي غير مرئي حقق في المعادلة الدولية الجديدة وهو دمج ألمانيا اليابان في نظام أمني جماعي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح لهما بالتحول إلى دولتين نوويتين .

وبالرغم من جميع المسوغات التي يسوقها أصحاب الاتجاه القائل بأحادية القطبية، إلا أن الأمر لم يخل من الانتقادات التي يوجهها المناهضون لهذا الرأي ويرجعون عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الصمود طويلا بالهيمنة على النظام الدولي فالبعض يستند إلى التاريخ في تفسير المستقبل وما قد تؤول إليه الأمور فيوجه انتقاداته للقائلين بأحادية القطبية، على أن هذا الفريق يتناسى حقيقة تاريخية تتمثل في أن العالم شهد القطبية الثنائية المهيمنة على النظام الدولي منذ فجر التاريخ، وان سيطرة وقتية لقطب ما لا يعني سيطرة نهائية بل سرعان ما تختفي لأنها ضد منطلق التاريخ فقراءة التاريخ تؤكد حقيقة هامة هي أن النظام الدولي محكوم بقواعد توازن معينة يتحكم فيها قطبان أساسيان إلى جانب قوى أخرى أقل وزنا. (زهران، ١٩٩٦: ٤٣-٤٤)

ويرى فريق آخر أن النظام الدولي الجديد القائم على القطبية الأحادية نظام غير ديمقراطي لأنه غير مبني على أساس التكافؤ في العلاقات ، وان حقوق الطرف الضعيف فيه غير مضمونة كما انه يفتق إلى التوازن بين القوى، وبالتالي فإن ما يبني

من نظام دولي في ضوء التغيرات التحولات الراهنة ليس بمستقر أو ثابت لأنه
ويبنى ويقرر في ظرف يشهد خلا كبيرا في التوازن. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧:
(٤)

وهناك فريق ثالث يرى أن النفوذ الأمريكي قد يمتد إلى أوائل القرن المقبل،
ومن ثم سيأخذ بالضمور والانحسار لصالح قوى ومتغيرات دولية أخرى، ويبنى
هؤلاء رأيهم هذا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية تتركز على الجوانب
الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل أهمها فيما يلي :
(مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٤-٥)

- ١- أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مستنزفة من مسؤوليات الفترة التي
قادت فيها النظام الدولي السابق، فقد كانت الطرف الأكبر في حربين عالميتين
ساخنتين والطرف الأوحيد تقريبا في الحرب العالمية الباردة، فهي وان كبست
الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي إلا أنها خرجت منها منهكة.
- ٢- أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أكبر مدين في العالم فحجم دينها
الداخلي والخارجي يتصاعد بسرعة خرافية من ٨٥٠ مليون دولار في أوائل
الثمانينيات إلى ٤ ترليون دولار في أوائل التسعينات. وتشير تقديرات
صندوق النقد الدولي إلى أن حجم الدين الأمريكي يصل سنة ٢٠٢٠ إلى درجة
أن فوائده وحدها سوف تزيد على حجم الناتج الإجمالي الأمريكي في تلك
السنة.

٣- وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٠ مليون فرد مشكلا نسبة ١٣ بالمائة وهو رقم قياسي.

٤- تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية تقنيا في مواجهة اليا بان وأوروبا، وبالتالي لم تعد تتبوا المرتبة الأولى اقتصاديا وماليا وإنتاجيا.

٥- يعتبر مدخول الفرد الأمريكي المتوسط اقل من نظيره الياباني بالإضافة إلى أن المستوى المعيشي للفرد الأوروبي أفضل من المستوى المعيشي للفرد الأمريكي .

٦- أن ١٤ بالمائة من الأمريكيين يقعون في أدنى المستوى الرسمي للفقر إضافة إلى أن ٣٥ مليون أمريكي لا يتمتعون بالمقارنة مع نظرائهم الأوروبيين بضمانات صحية واجتماعية حقيقية.

٧- إن إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع المستوردة من الخارج وخاصة من اليابان يجعل الولايات المتحدة الأمريكية اكبر دولة مدنية في العالم .

وهكذا يمكننا القول أن التراجع المتزايد في القوة الأمريكية وخصوصا على الصعيد الاقتصادي يشير إلى صعوبة بالغة تعترض سبيل الولايات المتحدة الأمريكية في أن تتبوا المرتبة الأولى في السياسة الدولية لفترة زمنية طويلة.

ثانيا : حجج وبراهين القائلين بتعدد الأقطاب :

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من منطلقات رئيسية تتمثل في النظرة التاريخية للتغير والتطور في شكل وبنية النظام الدولي، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أهمية تحليل واستشراف مستقبل النظام الدولي في الأجل الطويل اعتمادا على نظرة كلية

تشمل كافة المتغيرات دون الاقتصار على التحليل في الأجل القصير، ودون الانطلاق من حدث معين كحرب الخليج أو تطور بذاته مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه للوصول إلى أحكام نهائية بشأن هيكل وطبيعة النظام الدولي وتقوم حجج أصحاب هذا الاتجاه على عدة اعتبارات أهمها : (بدران، ١٩٩٥ : ٢٦-٣٠)

١- حتمية الارتباط بين القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، فتوفر أحدهما فقط لدولة ما لا يكفل لها القدرة على ممارسة دور عالمي فترة طويلة نسبياً، فمشكلات الاقتصاد الأمريكية تلقي بتأثيراتها السلبية على القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، وهكذا فإن التلازم بين القدرة العسكرية والاقتصادية بفتح المجال لتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ولتزايد دور كل من الجماعة الأوروبية الموحدة واليابان كقوتين كبيرتين في النظام الدولي بحيث تصعدان إلى مرتبة القطب الدولي وعندئذ يستقر النظام الدولي على شكل التعدد الأقطاب.

٢- أن الولايات المتحدة الأمريكية أم تنجز النصر— في حرب الخليج الثانية بمفردها بل تم ذلك في إطار تحالف دولي شارك فيه العدد من الدول العربية عسكرياً ومالياً.

٣- ضرورة اخذ القوة النووية الروسية بعد تفكك وانهار الاتحاد السوفيتي بعين الاعتبار نظراً لقدرتها على حرب نووية كبرى.

٤- أن العمليات الاندماجية والتكاملية التي تحدث على المستوى الدولي، سوف يكون من شأنها تدعيم نظام تعدد الأقطاب.

وبالرغم من اتفاق أنصار هذا الاتجاه حول بنية لنظام الدولي إلا أن هناك اختلافًا بينهم حول طبيعة العلاقات المحتملة بين هذه الأقطاب المتعددة فالبعض يرحب احتمالات التنافس بين هذه الأقطاب، ويستندون في ذلك إلى عوامل موضوعية مشجعة على ذلك في حين يرحب البعض الآخر احتمالات التعاون أو التنافس المحكوم بإطار الانتماء إلى كتلة رأسمالي، غربي واحد في ظل عدة عوامل موضوعية مشتركة من قبيل منظومة القيم الرأسمالية والتداخل القوي بين اقتصاديات هذه الدول واندماجها بشبكة معقدة من الارتباطات والشركات العابرة للقوميات، وفي هذا الصدد يشير (بوازن) إلى أنه على الرغم من إمكان وصف هيكل النظام الدولي الجديد بأنه نظام تعدد قوي بمعنى وجود عدد من القوى الكبرى التي تتحرك في هذا النظام، إلا أنه يمكن أيضا استخدام اصطلاح القطب الواحد بوصف النظام الدولي بمعنى وجود تحالف مسيطر من الدول يؤثر على توجهات التفاعل الدولي ولعل بوازن في وجهة نظره هذه يتفق مع رأي دويتش الذي يصف مراكز القوى المتعددة ذات التوجه الرأسمالي بالمجتمع الأمني المتعدد حيث ينتفي فيها توقع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقتهم ببعضهم البعض. (Duetch & Burrel, ٢٠١٦ : ٢٩)

وبالرغم من وجهة المبررات التي يسوغ لها أنصار التعددية القطبية إلا أن منظورهم هذا لنم يسلم من الانتقادات والتنفيذ لمقولاتهم إذ يرى ناي مثلا أن القوى المرشحة للعب دور القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك جميع المقومات التي تمكنها من لعب هذا الدور إذ ستسمر معاناة روسيا كنتيجة

للضعف الاقتصادي وإصلاحاتها مسالة ستأخذ عقوداً وليس سنوات، والصين دولة نامية وذلك بالرغم من أن معدلات النمو المرضية ستستمر كذلك حتى القرن القادم، أما أوروبا فهي توازي الولايات المتحدة تقريباً سكانياً واقتصادياً، إلا أنها تفتقد الوحدة السياسية التي تمكنها من العمل كقوة عالمية مفردة، وأما اليابان فهي تحظى بالقوتين الاقتصادية والتقنية إلا أن مكانتها فيما يخص مصادر القوة في الحقل العسكري وفي الإطارين الحضاري والأيدولوجي فهي محدودة. (Nye, ١٩٩٢: ٨٦)

وفي نفس الإطار يرى أغلب الباحثين والمفكرين العرب انه لا ايا بان ولا السوق الأوروبية المشتركة مهياً لموازنة القوة الأمريكية فعلى رغم التقدم الهائل الذي حققته اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هناك عوامل تحول دون أن تتبوأ مركز قوة حربية وسياسية موازنة للولايات المتحدة الأمريكية فعدد سكان اليابان يساوي نصف عد سكان أمريكا، كما أن ناتجها القومي الإجمالي يساوي حالياً نصف الناتج الأمريكي إضافة إلى ذلك أن اعتماد اليابان على استيراد المواد الأولية لضرورية لصناعاتها وبخاصة النفط واعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية الذي تتطلبه استراتيجياً نموها المعتمدة على التصدير بشكل أهم عامل ضعف في سعيها للوصول إلى مركز أمريكا من حيث القوة العسكرية والسياسية، فأمريكا قادرة على حال تأزم العلاقات على عرقلة التقدم الاقتصادي الياباني، لأنها مسيطرة حالياً على البحار، وتاليا قادرة على عرقلة تزويد اليابان بحاجاتها من المواد الأولية الضرورية لصناعاتها وأما بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة فإن قوتها

الاقتصادية مجتمعة تفوق حاليا بنسبة غير كبيرة القوة الاقتصادية الأمريكية كما أن عدد سكانها يوازي عدد سكان الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك أن كلا من بريطانيا وفرنسا تشكل حاليا قوة حربية ونووية مهمة، ولكن القوة الاقتصادية من منظور علاقات القوة تكمن أساسا في إمكانية توظيفها لتحقيق قوة حربية وسياسية وهذا يتطلب وجود سلطة سياسية موحدة وتاليا وحدة سياسية فنقطة الضعف في السوق المشتركة تكمن أساسا في عدم تمكنها من تحقيق ذلك نظرا إلى أنها تتألف من دول قومية فالعامل القومي إضافة إلى التخوف من الهيمنة الاقتصادية الألمانية سيجعل من الصعب على بعض الدول السوق التخلي عن جزء كبير من سيادتها في الحقل الاقتصادي ناهيك عن التخلي عن سيادتها الكاملة. (الطرش، ٢٠١٣: ٢٢-٥٣)

ثالثا : اتجاه القائمين بتعدد مستويات النظام الدولي :

تقوم رؤية أصحاب هذا الاتجاه على أساس التمييز بين مستويين للنظام الدولي المستوى الاستراتيجي العسكري والمستوى الاقتصادي ويرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الدولي أحادي القطبية على المستوى العسكري الاستراتيجي وتنفرد الولايات المتحدة بزعامته أما على المستوى الاقتصادي فهو ثلاثي القطبية يتكون من الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان حيث تتحكم هذه القوة الثلاثية بثلاثي الإنتاج العالمي. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٣-٥)

رغم المتغيرات الجارية في بنية النظام الدولي إزاء التوزيع المتغير للقوى العالمية ، والحقائق البنيوية المغايرة وموازن القوى والسياسة الدولية المختلفة،

والتأثيرات الاقتصادية والمالية، والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية في ديناميات التغيير، فإن ذلك لم ينعكس إلا بوتيرة خجولة، وربما مترددة وحذر على تأثير ادوار بعض القوى الدولية الكبرى في قضايا الشرق الأوسط، (هاشم، وطعمة، ٢٠١٥ : ١١٦-١١٧).

ويعود ذلك إلى عدة أسباب، فرغم الانكفاء الأمريكي من دون الانسحاب أو المغادرة الكلية في منقطة الشرق الأوسط، صوب فضاءات إستراتيجية حيوية أخرى في العالم، فإنها لا تزال تحمل تأثيرا ما في كثير من القضايا، وتمسك بتلابيب ابرز ملفاتها، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، وكما حدث أخيرا مع الملف النووي الإيراني، ورغم حدوث توتر في العلاقة بين واشنطن وبعض عواصم المنطقة كطهران وأنقرة فإن دولها ما تزال تراهن على القوة الأمريكية في الجانب السياسي منها، بدون الالتفات نحو قوى دولية أخرى تعد تاريخيا صديقة للعرب وللقضية الفلسطينية مثل الصين وأوروبا، (مركز الروابط للدراسات، ٢٠١٧ : ٣-٤).

وهكذا، وبعد استعراض الاتجاهات الثلاث سألقة الذكر وتحليل مقولاتها والانتقادات الموجهة لكل منها يبدو الرأي الثالث القائل بتعدد مستويات النظام الدولي اقرب إلى الترجيح وأما طبيعة العلاقات بين هذه الأطراف الثلاثة : الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان فمن المرجح أن تقوم على مزيج من التفاعلات يتراوح ما بين التعاون إلى التنافس وربما الصراع، ويظل ذلك رهنا بالتحولات والتغيرات التي تجري على الساحة الدولية ولا سيما فيما بين القوة الرئيسية الكبرى في النظام الدولي.

الفصل الرابع

الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من عام ٢٠١٠ إلى

عام ٢٠١٧

إن العنصر – الأهم الذي يؤثر على الإستراتيجية السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العام بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص هو التوجه الاستراتيجي للإدارة الأمريكية من منطلق مصالح هذه الدولة، والباحث في الخطاب الانتخابي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبيل الانتخابات الأمريكية الأخيرة يرى من خلال أقوال وأفعال الرئيس ترامب انه مهم على إحياء الهيمنة الأمريكية على العالم التي بدأت تفقد استقرارها في عهد الرئيس السابق باراك أوباما (ريبوف، ٢٠١٧ : ٢)

إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك في جعبتها الإستراتيجية برامج أمنية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط من حيث تشمل تلك البرامج أولويات ضرورية للارتباط في المنطقة، وتهدف إلى التغيير المطلوب بالمنطقة، وإذ أنها لا تغرب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط، ولكن رغبتها تشمل أيضا تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بأي تهديدات لذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتابع الركائز الأساسية في إستراتيجيتها المتعلقة في منطقة الشرق الأوسط. (علي، ٢٠١٧ : ١).

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على السياسة الدولية.

المبحث الثاني : اثر الإستراتيجية السياسية الأساسية للخارجية الأمريكية على مستقبل الشرق الأوسط.

المبحث الأول

الإستراتيجية الأمريكية وأثرها على السياسة الدولية

إن الحالة التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق إستراتيجيتها الجديدة هو أن تفكر بمنطق القوة والهيمنة التي لا تقهر، وحسب ما جاء فيما كتبه المحافظ الأمريكي تشارلز كروثامد قائلا : " أمريكا تجاوزت العالم؛ فمنذ أن دمر الرومان قرطاج لم تبلغ قوة الذي حيث وصلنا، وذهب كاتب آخر ابعده في المستقبل عندما قال : إن القرن الثامن عشر كان فرنسيا والقرن التاسع عشر كان انجليزيا، والقرن العشرين أمريكيا والقادم والواحد والعشرين سيكون كذلك . (شيلي، ٢٠١٣ : ٢٢٩).

إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الدولية إنما تتجه إلى تطبيق سياسات أمنية واقتصادية مختلفة، فقد تأثرت تلك الاستراتيجيات بالاعتبارات السياسية والدينية والثقافية للمنطقة بحيث لا يمكن الحديث عن نظام شيوعي أو رأسمالي لكن نتيجة للتباطؤ في الاقتصاد العالمي والانخفاض الكبير في أسعار المواد الخام ازدادت الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على المعونات الخارجية مما

عرض دول الشرق بعض ملامح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

(Mitton : ٢٠٠٠ : ١٠-٢٥)

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتين :

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية ودورها في الاستقرار في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : اثر الإستراتيجية الأمريكية في التداعيات الأمنية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول

الإستراتيجية الأمريكية ودورها في الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط

في ظل ملامح البيئة الدولية الحالية التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والتوجه للهيمنة على العالم برمته، كان من الطبيعي أن تتأثر الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية العالية لأي تأثيرات بالتحويلات الإستراتيجية في هيكله المنظومة الدولية لكونها ارتبطت تأثير متبادل مع النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتوازنات العالمية تؤثر في التوازنات الإقليمية والعكس، فكانت التحويلات التي شهدتها التوازن الدولي من اختفاء احد أقطابه الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ لا بد من أن تؤثر نتائجه بقوة المنطقة، وهذا ما ظهر ماثلا في العراق من خلال انعدام هامش المناورة المستقلة أمام بعض الدول العربية وخاصة ما يسمى بدول المواجهة فقد كان الاتحاد السوفياتي في عصر التوازن الثنائي يمثل احد البدائل أمام

بعض الدول العربية لتقليص مساحة الهيمنة الأمريكية والغربية بشكل عام، فضلا عن تراجع الدور العربي والقدرة العربية في التأثير على النسق الدولي مما أدى التراجع في مدى الاهتمام بالقضايا العربية بسبب زيادة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية على البيئة الدولية بعد الانهيار) (شليبي، ٢٠١٣ : ٢٣).

تقوم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط على مقومات ثلاثة رئيسية وهي :

١- المقومات لاقتصادية.

٢- المقومات العسكرية.

٣- المقومات التكنولوجية.

١- المقومات الاقتصادية :

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أقوى اقتصاد في العالم حيث أنها تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي الحر، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في العالم من الناتج القومي الإجمالي والذي وصل إلى ١٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٣٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي. (مجيد، ٢٠٠٨ : ١٠٧).

وقد بلغ معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني عام ٢٠١٧ ما نسبة ٣,١% علما انه كان في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ ٢,٦% والمتوقع أن ١٢% من سكان أمريكا قد تجاوز الخامسة والستين من العمر، حيث من المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٥ (الجزيرة نت، ٢٠١٣ : ١).

ومن ملامح قوة الاقتصاد الأمريكي ما يلي :

– الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة تجارية عالمية حيث شكلت قيمة الصادرات السلعية ١١,٩% من قيمة الصادرات السلعية العالمية والواردات ١٨,٦% من الواردات السلعية العالمية.

– نمو اقتصادي متواصل بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة التجارة العالمية بسبب اتفاقياتها من خلال منظمة التجارة العالمية علما أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى ٧,٣% من إجمالي الناتج المحلي، حيث أن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل ٤٢,٥% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية (usinto، ٢٠١٢ :١).

– الأبعاد الاقتصادية لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على إستراتيجية القوة والهيمنة من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية ومالية عالمية تقوم على نظام الهيمنة والسيطرة الاقتصادية الأمريكية مثل صندوق النقد الدولي البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات). (توفلر، ١٩٩٠ : ١٠٤-١٠٥).

– إن المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات) تتحكم في الاقتصاد العالمي، وتجسد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتواءم وميول وتوجهات المجتمع الأمريكي والأيدولوجية الليبرالية الأمريكية. (ناي، ١٩٩١ : ١٧٠).

- قوة الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية إنما تنبع من قوة الولايات المتحدة الأمريكية التصويتية حيث أنها تمتلك ١٧,٧٣ من مجموع الأصوات في البنك الدولي (ديدرا، ١٩٩٧ : ١١٩).

- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم فمن أصل ٥٠٠ شركة عملاقة كان تصيب الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٤ شركة وتأتي ٣٢ شركة أمريكية في المراتب الأولى مع شركات اليابانية الأوروبية (مرزوق، ٢٠١٥ : ٧٩).

- مستوى دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع معدل مستوى دخل الفرد في الدول الغنية الأخرى في العالم حيث وصل مستوى دخل الفرد إلى ٤٢ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ (عيسى، ٢٠٠٨ : ٥٦).

٢- المقومات العسكرية :

أما ملامح المقومات الاقتصادية العسكرية الأمريكية والتي تعمل على تقوية إستراتيجيتها في العالم الشرق الأوسط ما يلي :

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة عسكرية في العالم، حيث ترتبط قدرتها من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية، إذ يبلغ عددها نحو (١,٤٨٣,٨٠٠) مليون جندي موزعة حسب الأقسام الصنوف العسكرية المعهودة. (١ : ٢٠١٣ , Encyclopedia, Britannica).

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالمياً على مستوى الكم من الأسلحة بأنواعها التقليدية، والنووية، وبتقنية علمية متطورة، حيث تمتلك أكثر من ١٥ ألف رأس نووي (رشيد، ٢٠١٤ : ١).

- تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العدد الأكبر من الغواصات النووية في العالم تصل إلى أكثر من ٥٠٠ غواصة نووية و ٥٠٠ قاذفة إستراتيجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الذي كانت بداياته في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان (عبد ربه، ٢٠١٣ : ١).

- أكثر شركات السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية وتتمتع بأكبر قوة تدميرية والأولى عالمياً في تصدير الأسلحة التي أصبحت وسيلة من وسائل دعم قوتها وهيمنتها وأضعاف خصومها ومناقضتها ويتضح ذلك من خلال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على تجارة السلاح. (وزارة الدفاع الأمريكي، ٢٠١٧ : ١).

وملخص القول إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالدول الأخرى في العالم قد صنع منها قوة جبارة في العالم وجعلها تنفرد يتفوق عسكري واضح ومؤثر لا سيما في ظل غياب قوة أخرى منافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقد يتم تسخير تلك القوة لخدمة أهدافها ومصالحها الحيوية.

٣- المقومات التكنولوجية :

وتتمثل المقومات التكنولوجية الأمريكية في الآتي :

- احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في العالم في إنتاج الالكترونيات نسبة ٤٠% مقابل ٢٧% لليابان كما حافظت على الصدارة في التصدير الطائرات وتكنولوجيا الصواريخ والأسلحة الكيميائية الصناعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبة والإحصائية والمواد البلاستيكية والمواد الصلبة العلمية والبحثية. (نالي، ١٩٩١ : ٧٢).

- تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في إنتاج الحاسبات حيث أنها تمتلك ١٠٠ مليون حاسب آلي من اصل ٢٢٨ مليون حاسب آلي في العالم أي بما يعاد (٣٦%) من الإنتاج العالمي. (رضوان، ٢٠١١ : ٧٢).

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اكبر منتج للبرمجيات في العالم حيث لتجاوز ٤٥% من حجم الإنتاج العالمي، وأكثر من ٥٠% من عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية من يستخدمون شبكة الانترنت العالمية. (لوفابغر، ٢٠٠٦ : ١١٤).

وعلى المستوى التكنولوجي العسكري، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مجمعا عسكريا و صناعيا ضخما، حيث يعمل ٣٠% من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية، وهي بذلك تبتكر وتصنع تكنولوجيا عسكرية

متطور، وتتبنى الأفكار البناءة التي تسير في هذا الاتجاه الذي يخدم المصلحة الوطنية والقومية الولايات المتحدة الأمريكية (ثرو، ٢٠١٥ : ١٤٩).

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية عبر العقود الماضية وخاصة العرب العالمية الثانية دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز دورها العسكري، وكذلك التصنيع العسكري، والإنفاق الطائل على البحث والتطوير العسكري، حيث تعد الأبحاث في المجال العسكري والتصنيع العسكري من عوامل الإنفاق العالمية وهو سبب من أسباب ارتفاع الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية ولك لأهمية هذا المجال في جلب الأموال الطائلة للموازنة الفيدرالية الأمريكية. (عبد الله، ١٩٩٧ : ٥٦).

ومما سبق نستطيع القول أن عناصر وقوة الإستراتيجية الأمريكية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، كان لها دورها الواسع والشامل في إغراق الأموال الطائلة على موازنة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى قوة إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في كل تلك المجالات مما أدى في نهاية الأمر على السيطرة والهيمنة على العالم كقطب أوحده.

فعلى الصعيد الاقتصادي أدى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق إلى تفرد الولايات المتحدة بنظامها الليبرالي الاقتصادي وفرضه على العالم، إذ أن البنك الدولي، وصندوق الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (الجات) تعمل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وضعت منها اقتصاد ضخم لا يجاريه اقتصاد في العالم إذ أن

انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية فرص كثيرة ساعدها على توظيف سيطرتها وقدراتها التأثيرية لصالح تامين النظام دول أحادي القطب يعمل على قيادة العالم، الأمر الذي جعل من المؤسسات الدولية كمجلس الأمن تخدم المصالح الأمريكية في العالم، وهذه فحوى الإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني

اثر الإستراتيجية الأمريكية على التدايعات الأمنية في الشرق الأوسط

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كأحد القطبين العظمين، كان من المتوقع حل حلف الناتو نتيجة لزوال التهديد الذي أنشئ من اجله، إلا أن عوامل متعددة منها الرغبة الأوروبية الأمريكية في ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي أدت إلى الإبقاء على الحلف وإعادة دور جديد له في النظام العالمي فقرر رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في الحلف ضرورة الإبقاء عليه وتطوير توجهاته وأساليب وأهدافه في قمة الحلف التي عقدت في روما في نوفمبر ١٩٩١ (الشاهد، ٢٠١٥ : ٩٧).

ورغم التقاء أوروبا وأمريكا على نفس الهدف، إلا أن دوافع كل منهما كانت جد مختلفة، فبعيدا عن الأهداف المعلنة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية من اجل استمرار ارتباطها بأوروبا لما تحققه من فوائد اقتصادية من مبيعات الأسلحة

للدول التحالف بالإضافة إلى استثماراتها داخل القارة الأوروبية، أما الدوافع الأوروبية فتتلخص في أن وجود الحلف هو الضمان الأكيد لمنع تجدد عدم الاستقرار الصراع بين دول أوروبا الغربية الذي نتج عنه في الماضي حربان عالميتان. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٣-٤)

وبالتالي فقد كان الهدف الأساسي من قمة حلف الاطلنطي في روما ١٩٩١ هو تعريف محددات الأبعاد الأمنية والسياسية لدول حلف الناتو في ضوء ظهور مفهوم امن أوروبي جديد يقوم أساس على بحث سبل تأسيس التعاون بين الشرق والغرب في المجالات المتعلقة بالأمن.

ومن ناحية أخرى إيجاد نوع من التوفيق بين رؤيتي الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية حول الدول المستقبلي للمجموعة الأوروبية.

واتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات لدعم المبدأ الرئيسي— في علاقاتها بأوروبا وهو عدم انفصال الأمن الأوروبي عن الأمريكي منها. (الشاهد، ٢٠١٠ : ٩٧).

- ١- دعم الوحدة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية.
- ٢- دعم الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية في روسيا واورانيا ودول وسط شرق أوروبا.
- ٣- إزالة الصواريخ عابرة القارات وتخفيض ٩٠% من أسلحة الأطلنطي النووية في أوروبا.
- ٤- تقديم الدعم للمؤسسات الأوروبية مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتحاد أوروبا الغربية.

٥- اتفاقات تحرير التجارة متعددة الأطراف.

ثم جاءت بعد ذلك الخطوة التالية في إطار الرغبة الأمريكية لتطوير استراتيجيات الحلف، فاتخذت ثلاثة قرارات غاية في الأهمية في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل في يناير ١٩٩٤ وهي : (عبد العزيز، ٢٠٠١، ٢٠٤-٢١١) .

١. إقرار برنامج المشاركة من اجل السلام (PFP) لفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف.

٢. تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات الناتو من التحرك بمرونة مع التعامل مع الصراعات الإقليمية.

٣. فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف.

وكان ذلك يعني توسيع الحلف بحيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية والشيوعية سابقا للحلف بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية وقد أثارت قضية توسيع الحلف جدلا واسعا بين الحلف وبين روسيا الاتحادية وبين أعضاء الحلف أنفسهم وأثارت الكثير من التناقضات والانقسامات ويمكن تلخيص موقف الأطراف المختلفة من توسيع الحلف كالآتي :

— مبررات مؤيدي توسيع الحلف (جاد، ٢٠١٢ : ٧٦).

١. ضم بعض دول شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ يمكن أن يفجر استقرار المنطقة.

٢. الحيلولة دون عودة روسيا لممارسة سياسة قيصرية جديدة تخل بالتوازن الاستقراري في المنطقة.

٣. ضم دول من شرق ووسط أوروبا بعد استيفاء الشروط المطلوبة يساعد في عمليات التحول السياسي والاقتصادي في هذه البلدان ويساعد على تكريس قيم الديمقراطية واقتصاد السوق وهي مصلحة حيوية للعالم الغربي.

٤. ضم بعض الدول الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق، يمكن الحلف من الوصول إلى أبواب الصين، ومحاصرتها والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف بين روسيا والصين، وإبرامها عددا من اتفاقيات التعاون البلدي من تحسين ملحوظ الذين ابدوا تأييدا لقضية التوسيع السيناتور السابق ريتشارد لوجار ووزير الخارجية الأسبق هنري كسنجر ومستشار الأمن القومي الأسبق زيجينو برجسكي.

- أما أبرز الآراء المعارضة للتوسيع الناتو فقد ركزت على الأفكار التالية :

- ١- عدم وجود مبرر حقيقي بعد اختفاء التهديد الشيوعي.
- ٢- إن الحلف قادر بهياكله الأصلية وعقيدته العسكرية على مواجهة أي تهديد يطرأ في أوروبا دون ضم دول جديدة.
- ٣- أن التوسع يعيد إحياء خطوط التقسيم في أوروبا ويثير عداوة روسيا الاتحادية.
- ٤- إن الإصرار على التوسيع يعتبر في ذاته عملا عدائيا يظهر الحلف في صورة عدوانية.

٥- توسيع الحلف خطوة على طريق إضعافه حيث أن قضية خلافية لا تحظى بإجماع الآراء.

أما خارج الإطار العام لقضية توسيع الحلف من عدمه فتوجد خلافات بين دول أوروبا الغربية وبين أمريكا حول التوسيع وشروطه والدول المرشحة للانضمام والمدة الذي يمكن أن يصل إليه بل انه داخل البلد الواحد توجد خلافات شديدة بين أعضاء الحكومة حول قضايا التوسيع، فعلى حين تؤيد الإدارة الأمريكية والكونجرس على سبيل المثال عملية توسيع الحلف فإن دولة ألمانيا وهي تؤيد بصفة عامة توسيع الناتو من حيث المبدأ تقع أسيرة خلافات حادة حين تؤيد المؤسسة العسكرية توسيع الناتو بدون حدود فإن وزارة الخارجية ترى أن عملية التوسيع لا يجب أن تجري في ذاتها وبمعايير عسكرية فقط بل من أن تكون جزءا من حركة أوسع واشمل تجاه القارة الأوروبية ككل.

أما فرنسا فتؤيد توسيع الناتو ولكنها تتحفظ تجاه فتح أبواب الحلف دون دراسة كافية لانعكاسات ذلك على الأفق الأوروبي أولا والحلف ثانيا، وتتراوح التغييرات ما بين ضم ٤ دول جديدة إلى ضم ١١ دولة على النحو التالي : (صالح، ٢٠١٢ : ٨٤).

- انضمام دول الفيسجراد الأربع بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا.
- انضمام الدول الأربع + دول البلطيق الأربع.
- انضمام الدول الأربع + دول البلطيق الثلاث + رومانيا وبلغاريا.

- انضمام الدول الأربع + دول البلطيق + رومانيا وبلغاريا وألبانيا وسلوفينيا .
ولكل مجموعة من هذه الدول أنصارها على النحو الذي يجعل قضية توسيع
الحلف وحجم العضوية به موضع خلاف فكل دولة من الدول المرشحة لديها
مشاكل مع دول الجوار تكفي لتضخيم الخلافات وربما دفعها إلى مرحلة الصراع .

يمثل اتفاق باريس في السابع والعشرين من مايو ١٩٩٧ والذي وافقت روسيا
بمقتضاه على حق الناتو في التوسع شرقا ترسيم حدود جديدة بين المنتصرين في
الحرب الباردة أمريكا والدول الغربية، وبين الطرف المهزوم روسيا تمهيدا لإعادة
ترسيم حدود الأخيرة وتقليص أي دور عالمي لها انطلاقا من أن هذا الدور يتعارض
مع الإستراتيجية العالمية للغرب بقيادة أمريكا والتي يمثل توسيع الناتو احد
محاورها الهامة.

ولما كان الخطر الشيوعي قد زال بعد سقوط وتواري الاتحاد السوفيتي فقد رأى
مؤيدو توسيع الحلف أن هناك مهام وتحديات جسيمة تستوجب دعم إمكانيات
الحلف وتوسيعه وهذه الأهداف هي : (أنيس، ٢٠١٣ : ٧٩).

- ١- المتدخل لاحتواء النزاعات الإقليمية مثل نزاعات وحروب
البلقان أو التنازع المتجدد بين القبارصة اليونانيين والأتراك.
- ٢- الحيلولة دون قيام أنظمة مطلقة مناوئة للديمقراطية تهدد
السلام الأوروبي ونظم الحياة في الغرب.

٣- الوقوف أمام الخطر الروسي في حالة سقوط روسيا في يد نخبة سياسية متطرفة تسعى لتوكيد المصالح الروسية القومية.

٤- مواجهة المخاطر المترتبة على انهيار سلطة موسكو على الأقاليم الروسية.

٥- العمل على احتواء النزاعات الأوروبية التي تريد الانسلاخ عن التعريف الجماعي للأمن الأوروبي.

٦- إيجاد إطار مؤسسي- للتعاون مع الأمم المتحدة للمعاونة في أعباء حفظ السلام لعالمي.

لا شك أن الأهداف المعلنة السابق ذكرها لا تكفي لتبرير السعي الدؤوب لتوسيع الناتو ورغم النفقات البالغة التي قدرت بنحو ١٣٠ مليار دولار إضافة إلى التكلفة السياسية المتمثلة في إغضاب روسيا والصين إذ أن هناك أهدافا أخرى غير معلنة يمكن فهمها في إطار الإستراتيجية العالمية للغرب والتي تقودها الولايات المتحدة وتتمثل في تكريس الوضع الذي نشأ في أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال حلفه العسكري والمحافظة على الوجود الأمريكي في أوروبا وتكريس زعامتها إضافة إلى تعزيز المواقع العسكرية والإستراتيجية للحلف.

وتسعى الإستراتيجية الأمريكية أيضا من خلال توسيع الناتو إلى ضم بعض الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي بما يمكنها من الوصول إلى أبواب

الصين وحرمان الدول العربية مستقبلا من أي احتمال الوجود حليف دولي أو إقليمي قوة يساعدها على استعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

السيطرة على مناطق البترول الغنية في جمهوريات آسيا الوسطى ومحاصرة النفوذ الإيراني. (أنيس، ٢٠١٣ : ٧٩-٨٠).

بعد الدعوة الأمريكية للشراكة من أجل السلام وطرح فكرة توسيع الحلف بانضمام دول وسط وشرق أوروبا تمت عدة مراحل لتنفيذ الفكرة يمكن إيجازها في الآتي : (صالح، ٢٠١٢ : ٨٥).

١- إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق فكرة حيث كلفت سكرتارية الحلف بدراسة فكرة التوسيع وتم عقد اجتماع لمجلس الحلف في منتصف ديسمبر ١٩٩٥ حضره ووزراء الخارجية ووزراء الدفاع لكل دول الحلف وأصدروا قراراتهم بشأن أهداف وطبيعة المرحلة القادمة لتحقيق الفكرة وضم الدول للعضوية قبل حلول العاشر من يناير ١٩٩٩ ووضع شروط معايير العضوية بان تكون الدولة قادرة على تعزيز مبادئ الحلف وتؤيد قيم ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وان تقع في شرق الحلف وعلى استعداد للمشاركة بفعالية في برنامج الحلف ومؤسساته والياتيه مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات مع الناتو وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية.

٢- إعلان بعض الدول عن رغبتها للانضمام للحلف حيث أعلنت خلال هذه المرحلة ١١ دولة رغبتها للانضمام إلى حلف الناتو للعضوية الكاملة وهي

٣- بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا وكرواتيا وبلغاريا وسلوفاكيا ورومانيا وجمهورية البلقان استونيا - لتوانيا لاتفيا.

وتعود رغبة هذه الدول للانضمام إلى ديمقراطيتها حيث تعتبر من البلدان قليلة السكان وتواجه صعوبات في الدفاع عن نفسها في وجه أي قوة أوروبية طامعة للتوسع على حسابها.

٤- حل الخلافات مع روسيا الاتحادية بشأن توسيع الحلف، وقد استغرقت هذه المرحلة نحو عامين للتوصل إلى اتفاق مع روسيا الاتحادية شاركت فيه فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والسكرتير العام للحلف.

٥- البدء في قبول دول جديدة للانضمام لعضوية الحلف وقد بدأت هذه المرحلة بتوقيع اتفاق باريس في ٢٧ مايو ١٩٩٧ مع روسيا الاتحادية والموافقة على أم يمتد الحلف إلى دول أوروبا الشرقية ويشمل دولاً أعضاء في حلف وارسو السابق. وينتظر أن يتم قبول جميع الدول المرشحة بحلول عام ٢٠١٠ إلى جانب بعض الدول المحايدة مثل فنلندا والسويد.

من الملاحظ ان خطط توسيع الناتو تتطابق مع خطط الدوائر الحضارية المتصارعة على رقعة العالم وهذه الخطط تستبعد روسيا قائدة الحضارة السلافية الارثوذكسية كما تستبعد أيضا الصين الكونفو شيوية وأيضا تستبعد الدائرة العربية الإسلامية أما ضم دول صغيرة تتبع هذه القائدة للدائرة الحضارية

المستبعدة من تبعية بقية مكونات الدوائر لقيادتها، ودمج هذه المكونات تدريجيا في النموذج الاقتصادي السياسي الثقافي الغربي أن الخطط الأمريكية بهذا الخصوص إنما هي مدفوعة بإستراتيجية محددة لمحاصرة الدور العالمي لكل من روسيا والصين، فالملاحظ أن توسيع الناتو على ذلك النحو يعني وان كافة الخطط الخاصة بتجمعات سياسية واقتصادية إقليمية مثل الدول الثماني الإسلامية في آسيا وهو الأمر الذي سيؤدي على المدى الطويل في حالة البلدان العربية إلى نفى أي احتمال لوجود حليف دولي أو إقليمي قوى يساعدها على استعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط مستقبلا (معلوم، ٢٠١٣ : ٩٣).

وقد يعني هذا وفي إطار رفض العديد من الدول الكبرى في العالم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمهيمنة العالمية أن العالم الذي نحياه على أعتاب حرب باردة جديدة متعددة الأقطاب، أن قراءة الأحداث تؤكد استمرار الحرب الباردة مع تغيير أقطابها وتوجهاتها كما تؤكد من وجهة أخرى أن الدائرة التي سوف تشملها هذه الحرب هي منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كان البعض يقلل من أهمية توسيع الناتو شرقا بالنسبة لأمن المنطقة العربية حيث أن الدول المرشحة للانضمام هي دول بعيدة نسبيا عن المنطقة ويفصلها عنها دول هي أساسا من الحلف وحتى في حالة انضمام سلوفينيا القريبة من البحر المتوسط يرى البعض أن تأثير ذلك على المنطقة العربية سيكون ضعيفا إذا أن الحلف موجود فعلا في كل من تركيا واليونان وإيطاليا ومن ثم فإن الأوضاع الإستراتيجية في رأيهم أن تتغير كثيرا في منطقة حوض البحر المتوسط، لكن الواقع

أن توسيع الناتو شرقا يمكن أن يكون بالغ التأثير على المنطقة العربية إذا نظر إلى الأمر من زاوية أخرى تتمثل في النقطتين التاليتين :

النقطة الأولى : بتوسيع الناتو شرقا وسوف تزداد قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول وممارسة حق العدوان عليها طبقا لمبدأ العمل خارج حدود الحلف تحت غطاء حفظ السلام وإدارة الأزمات إجلاء الرعايا خاصة وان دول أوروبا الشرقية سوف تمثل بالنسبة للحلف مصادر للقوة بشرية كبيرة.

النقطة الثانية : في محالة الولايات المتحدة لامتلاك الأوراق الحاسمة في صراعها الاقتصادي القادم مع أوروبا سوف تستغل توسيع الحلف في تحويل مركز ثقل الرأسمالية العالمية من أوروبا إلى الشرق الأقصى- وسيؤدي ذلك إلى استخدام المنطقة العربية النفطية كنقطة ارتكاز في الضغط على آسيا وسوف يترتب على ذلك تحرك مضاد من أوروبا إلى آسيا ومن الصين وروسيا إلى أوروبا مروراً بالمنطقة العربية كنقطة ارتكاز في عرقلة التوجه الأمريكي والمتوقع هنا أن تتم المواجهة بين القوى الآسيوية وبين الناتو على ساحة الشرق الأوسط. (معلوم، ٢٠١٣ : ٩٣-٩٤).

في السابع والعشرين من شهر مايو ١٩٩٧ صيغت وثيقة باريس التأسيسية بين طرفين هما منظمة حلف شمال الأطلسي من جهة الاتحاد الروسي من جهة أخرى وتنطوي هذه التقسيمة على مدلول واضح هو أن روسيا برغم التغيرات الكبرى

التي مرت بها منظومة الدول الغربية بل لا تزال مجرد طرف أوروبي مختلف صحيح أن اللائحة التأسيسية أشارت إلى أن الناتو وروسيا لا يعتبران نفسيهما عدوين بل شريكين في هدف واحد هو القضاء على بقايا المواجهات والمنافسات القديمة، إلا أنها لم تشر إلى أنهما انصهرا في منظومة أمنية عالمية جديدة. (عرفات، ٢٠١٣ : ١١٥).

وقد انقسمت النخبة السياسية والثقافية داخل روسيا ذاتها إلى تيارين التيار الأول ومن ابرز ممثليه (اندرية كوزارييف) وزير الخارجية السابق أن عدم توسيع الحلف سوف يشجع العناصر القديمة المتطرفة في بلاده بالإصلاحات الديمقراطية التي شهدتها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أما التيار الثاني ويمثله (ألبرت مكاشوف) عضو مجلس النواب عن الحزب الشيوعي الروسي، فيرى أن الغرب خدع روسيا على الدوام وان دعوة الناتو للتفاهم مع روسيا ليست إلا خدعة جديدة واتجه بعض أنصار هذا التيار إلى اتخاذ إجراءات عملية ضد توسيع الناتو، ويؤكد أنصار التيار الأخير أن برامج روسيا الدفاعية لا يمكن أن تدعم إلا بعلاقات وطيدة مع جمهوريات الكومنولث الاشتراكية السابقة.

وتدل البيانات المتكرر لمسؤول الناتو التي تؤكد أن الحلف سوف يستمر في التوسع شرقا بصرف النظر عن الموقف المعارض لروسيا على أن الناتو ينظر إلى روسيا باعتبارها أداة لضمان امن القارة الأوروبية وليس باعتبارها شريكا كامل العضوية في بنين الناتو، ويؤكد ذلك باستخدام صيغة (١+١٦) كناية عن الست

عشرة دول أعضاء الناتو من جهة مقابل روسيا وهي الصيغة التي تمت المحافظة عليها منذ الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون شمال الاطلطي في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ إلى لائحة باريس التأسيسية التي وضعت روسيا كمشارك يعمل مع الناتو وليس كشريك.

وقد أشارت لائحة باريس التأسيسية إلى أن المزايا التي سوف يجنيها كل من الناتو وروسيا تتلخص في الآتي :

١- مجموعة التعهدات من قبل الناتو بشأن منع وحل الصراعات بالطرق السلمية واحترام مبادئ السيادة الإقليمية ومقاومة النزاعات القومية المتطرفة ومقاومة الإرهاب واحترام حقوق الأقليات العرقية.

٢- الاتفاق على قضايا ضبط سلاح وسلامة المنشآت النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية.

٣- مجموعة التعهدات من قبل الناتو لروسيا بعدم نشر أو تخزين أسلحة نووية في أراضي الدول التي ستتنضم إلى الناتو.

ولا ترقى هذه المكاسب بالطبع إلى الهدف الأصيل لروسيا، وهو منع الناتو من التوسع شرقاً، إلا أن روسيا قبلت التعايش مع حقيقة قدرة الناتو على النفاذ واختارت احتواء آثار هذا التوسع بدلا من شبح العزلة وراء خطوط الأمن الجديدة التي يرسمها الناتو للقارة الأوروبية.

وعلى الرغم من هذه المكاسب التي حصلت عليها روسيا إلا أن غياب نص واضح وملزم في اللائحة التأسيسية يحرم على دول الناتو الاقتراب من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق يمثل نواة الإثارة حالة من الاستقطاب السياسي والعسكري بين روسيا من جانب ودول الناتو وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق من جانب آخر.

ولعل في إسراع المسؤولين الروس إلى التأكيد بعد توقيع اللائحة أن روسيا وان تخلت عن الجوار القريب (شرق ووسط أوروبا) فإنها تحذر الناتو من التدخل في جوارها الأقرب (دول الاتحاد السوفيتي السابق) ما يكشف النقاب عن جهود روسيا المبكرة للحيلولة دون تفاقم خسائرها الاستراتيجية ولذلك فمن المتوقع أن تصطدم روسيا بالناتو مستقبلا في مواجهة غير مسحوبة العواقب بشأن جمهوريات أوكرانيا والبلطيق، إذ أن مسؤولي الناتو وخبراء السياسة في دولة لا يتوقفون عن التأكيد على أن دول الاتحاد السوفيتي القديم يجب ادماجها ادماجا كاملا في عضوية الناتو بحجة ضمان نظام امني مستقر في القارة الأوروبية لا سيما وان هذه الدول ذاتها تؤكد على رغبتها في الانضمام إلى الحلف، وربما تبدو مؤشرات هذا الصراع فيما أعلنه (بوريس بيريونسكي) نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي من أن روسيا قد تلجا إلى تأكيد خيارها النووي إذا ضيق الغرب الخناق عليها كذلك قد تلجا روسيا إلى رفض التصديق على الاتفاقيات الإستراتيجية مثل (ستارت ٢).

إلا أنه من باب الإنصاف لللائحة باريس للتأكيد على أنها تضمنت واحدا من الشروط التي صممت عليها موسكو ولم تتراجع عنها وهو الشرط الخاص بتعديل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا على نحو يراعى الحقائق الجديدة التي سيخلفها توسيع الناتو شرقا كشرط مسبق لتوقيع المعاهدة فنظرا لان ميزان القوة التقليدية بين روسيا والناتو أصبح يميل في غير صالح الأولى فإن موسكو وجدت في توقيت توسيع الناتو وقتا مناسباً لفتح ملفات معاهدة القوات التقليدية في أوروبا بما يعيد حجم المعدات والقوات لدى الدول التسع والعشرين الموقعة على المعاهدة في نوفمبر ١٩٩٠ بما يمنح روسيا فرصة للضغط على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة في القوقاز بما يضمن لها نوعاً من اقتسام النفوذ مع الناتو تحافظ به روسيا على مجالها الحيوي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي القديم وتترك للناتو جمهوريات شرق ووسط أوروبا.

إن قبول روسيا المشاركة في وثيقة تتيح لخصمها القديم التوسع في مناطق كانت تدور منذ عهد قريب في دائرتها الإستراتيجية لم يكن يتم لولا تفهمها الكامل بأن موازين القوة لم تعد في صالحها، لذلك فإن الوثيقة جاءت كإعلان عن خروج روسيا نهائياً من وسط وشرق أوروبا ضمن مسلسل الخسائر الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. (وزارة الدفاع الأمريكية، ١٩٩٧ : ١-٢).

خلال القمة الأمريكية الروسية في هلسنكي والتي عقدت خلال الفترة من ١٩-٢٠ مارس ١٩٩٧، صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام كوهين أن روسيا أقرت بحتمية توسيع الحلف الصحيح وذلك بعد إدراكها أن الحلف ماضٍ في مسالة

توسيع العضوية لتشمل دولاً من أوروبا الشرقية، كما أضاف كوهين أن عملية التوسع تعتبر ضماناً لاستقرار أوروبا الوسطى والشرقية مشيراً لما حدث في ألبانيا والبوسنة إضافة للتقدم الذي تحقق في معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية. (وزارة الدفاع الأمريكية، ١٩٩٧ : ١-٢)

ولا شك أن خطط توسيع الحلف شرقاً ليست بعيدة الصلة والتأثير على الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي حيث أن الهدف المعلن يتعلق بالأمن الأوروبي أما الهدف الآخر فهو خدمة الإستراتيجية الغربية والتي هي في الأساس الإستراتيجية الأمريكية والتي تسعى للوصول للأعتاب الروسية من خلال الحلف بغرض محاصرة أي دور إقليمي أو عالمي مهم يحتمل أن تقوم به روسيا بعد أن تتعافى من علتها السياسية والاقتصادية كما أن توسيع الحلف على هذا النحو يعني إفشال جميع الخطط التي تتحدث عن تجمعات سياسية واقتصادية أو إقليمية مثل الدول الإسلامية الثمانية وغيرها كما أن ذلك سيؤدي إلى إقليمية مثل الدول الإسلامية العربية إلى حرمانها مستقبلاً من أي احتمال لوجود حليف دولي أو حتى إقليمي قوي يساعدها على استعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

كما أن الحقائق تؤكد أن السياسة الأمريكية لا تخفي هذا الهدف فقد أدت الضغوط الأمريكية إلى إلغاء صفقة الأسلحة التي وافقت عليها جنوب إفريقيا إلى سوريا، كذلك المعارضة الأمريكية للاتفاق بين روسيا والعراق على التعاون الاقتصادي والفني الشامل وقد أدى ذلك الضغط على روسيا والصين لعدم مزيد

العرب والمسلمين بالصواريخ وتكنولوجيا صناعتها إضافة للتكنولوجيا النووية حتى للأغراض السلمية (حالة إيران مثلا).

وإذا كانت هذه الضغوط الأمريكية تنجح في اغلب الأحيان من خلال أدوات اقتصادية و سياسية في نطاق العلاقات الثنائية، فلنا أن نتصور كم ستكون هذه الضغوط مؤثرة إذا ما حوصرت روسيا والصين من بعدها بدول أعضاء في حلف الاطلنطي وتحت القيادة الأمريكية رسميا.

وإذا ما لعبت تركيا في ظروف مناسبة للغرب دورا للضم الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق إلى حلف الناتو فسوف يدق نفوذ الحلف بكل قوة أبواب الصين بهدف تحويلها إلى ما صار إليه الاتحاد السوفيتي، وفي هذه الحالة سيفقد حليف آخر من أقدم الحلفاء المتعاونين والمناصرين للحقوق العربية عبر الصراع. (حماد، ٢٠١٣ : ٨).

ومع المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والساحة الإقليمية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وحتى سعي حلف الناتو لضم أعضاء جدد لعضوية الحلف فإن فكرة الأمن العربي تصبح في حاجة ماسة إلى إعادة بلورتها وتحديد أبعادها في ظل الأوضاع العالمية الجديدة وتزايد احتمالات بعض الدول العربية في إحداث توازن مواجهة التأييد الغربي لإسرائيل خلال الصراع والتي سيكون ولاؤها في أي نزاع مع الرأي الخاص بحلف الناتو وفي مواجهة الجانب العربي.

وأخيرا فإن قيام أربع دول هي (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال) بالإعلان عن القمة قوات مشتركة أطلق عليها اليوروفور قوة الانتشار السريع، واليورومافور القوة البحرية للتدخل السريع طبقا لقول خافير سولانا سكرتير عام حلف الناتو السابق إنها بغرض الإسهام في إرساء مفهوم الأمن الأوروبي والشخصية الدفاعية الأوروبية وفرض خلق عقيدة عسكرية وإجراء نقل المعدات لتقديم المعونة الإنسانية وإدارة الأزمات في الأوقات الحرجة في منطقة البحر المتوسط بأسرها (داجاتا، ١٩٩٥ : ٥).

ونظرا إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأوروبية وفي حالة تدخل القوات المشتركة نيابة عنها في النزاعات المتوقع قيامها في حوض البحر المتوسط، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذه الحالة سيكون التدخل لصالح إسرائيل وتدعيم موقفها ضد العرب؟

ومن المتوقع أن يكون الهيكل التنظيمي لهاتين القوتين البرية والبحرية منفصلين ولكنهما يعملان معا في حالة الضرورة وتقوم كل من فرنسا وإيطاليا واسبانيا بالإمداد بالوحدات اللازمة للقيام بالعمليات البرمائية التي تتمركز قيادتها في فلورنسا بإيطاليا أما القوات البرية فتساهم كل دولة من الدول الأربع بوحدة تصل إلى مستوى لواء بحيث تشكل فرقة قوامها ١٢ ألف جندي.

وبذلك فإن توسيع حلف الناتو لن يكون داعما للعرب في صراعهم مع إسرائيل وسيفقد العرب مجموعة من دول الاتحاد السوفيتي السابق التي كانت تدعم الدول العربية خاصة وان الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو تركز على أمنها الذاتي بالدرجة الأولى إضافة إلى أن موقف الولايات المتحدة الداعم لإسرائيل سيؤدي إلى خلل كامل في ميزان التوازن العسكري العربي الإسرائيلي.

ومما سبق استطيع القول أن الكارثة الإرهابية لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء الحادي عشر— من أيلول/سبتمبر قد جعلتها تطالب بتطبيق المادة رقم ٥ من معاهدة الحلف الخاصة بالتضامن المتبادل بين دولة التي تنص على أن أي هجوم على إحدى الدول الأعضاء يشكل هجوما على الحلف بكامله كما أكد وزير الخارجية الأمريكي كولين باول انه تطبيقا لهذه المادة سيقوم بإقامة تحالف دولي قوي يشمل دول الحلف روسيا والصين والشرق الأوسط وقد طلبت الصين التشاور مع الدول خارج أوروبا قبل الإقدام على مثل هذا التحرك الذي سيكون له انعكاسات على المناطق الأخرى من العالم وحذرت اليابان من احتمال إشعال الحرب نتيجة لذلك وفي الوقت الذي تعلن فيه باكستان والهند تعاونهما مع التحالف المزمع، تهدد حكومة كاليابان في أفغانستان من ضربها لأي دولة من دول الجوار تسمح بالتعاون مع هذا التحالف.

وبذلك ستصبح الإستراتيجية الجديدة للحلف هي الانتقال من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف والى الدافع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها بمعنى الهجوم والمبادأة والعمل ضد أي تهديدات أو إخطار في أي مكان كما حدث في أزمة

كوسوفا ولكن هذه المرة تم استقطاب روسيا بعد أن كان إجهاض أي محاولة لإعادة بناء تحالف لها مع دول أوروبا.

لقد كان حلف بروكسيل هو أول حلف عرفته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث ضم كلا من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا لوكسمبورج، وذلك على الرغم من أن فكرة حلف الاطلنطي قد بدأت منذ عام ١٩٢٩ من اجل اتحاد الدول الديمقراطية ضد الديكتاتورية الفاشية والنازية الشيوعية في ٢٦ يوليو عام ١٩٤٨ أنشئ حلف الأطلنطي وتم التوقيع في ٤ ابريل عام ١٩٤٩ رسميا في واشنطن بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية إنجلترا وفرنسا دول البنلوكس كندا النرويج الدمارك أيسلندا ايطاليا البرتغال، وانضم إليهم بعد ذلك كل من اليونان وتركيا عام ١٩٥٢ وألمانيا الاتحادية عام ١٩٥٥.

ولمواجهة حلف الناتو أقام الاتحاد السوفيتي حلف وارسو في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ واشتمل على ثماني دول هي (الاتحاد السوفيتي بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا ألمانيا الشرقية وروميا ألبانيا.

واستمرت المواجهة بين الحلفين طوال فترة الحرب الباردة وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي وإلغاء حلف وارسو وبانتهاء الحرب الباردة كان من الطبيعي حل حلف الناتو نتيجة زوال التهديد الذي أنشئ من اجله إلا انه على عكس هذا التوقع قرر رؤساء الحكومات الأعضاء في الحلف ضرورة الإبقاء عليه وتطوير توجهاته في قمة الحلف التي عقدت في روما في نوفمبر ١٩٩١ وذلك بضم بعض

دول شرق ووسط آسيا لضمان توسيع الحلف شرقا ليست بعيدة الصلة والتأثير على الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي حيث أن الهدف المعلن يتعلق بالأمن الأوروبي أما الهدف الآخر فهو خدمة الإستراتيجية الغربية التي هي في الأساس الإستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى محاصرة أي دور مستقبلي للاتحاد الروسي بغية حرمان الدول العربية مستقبلا من وجود حليف دولي أو حتى إقليمي يساعدها على استعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

إلا أن الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر الماضي قد عزز احتمالات مشاركة الاتحاد الروسي بالرأي والمناقشة حول الرد العسكري إلا أنه من غير المتوقع المشاركة المادية والتي لا يوافق عليها بعض من دول حلف الناتو، خاصة بعد تهديدات حكومة طالبان للدول المجاورة.

المبحث الثاني

اثر الإستراتيجية السياسية الأمريكية على مستقبل الشرق الأوسط

إن الإستراتيجية الأمريكية التي أعلنت مطلع عام ٢٠١٢ والتي اقراها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ما تتضمن أربعة عناصر رئيسية وهي :

- التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي.
- العمل على وقف الصراع في سوريا.

- ضمان إمدادات النفط من الخليج العربي.

- اتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين .

والملاحظ أن أداء الأداء الأمريكية رديئا تجاه اضطرابات الربيع العربي علما أن العداة قد تصاعد بان ثورات الربيع العربي وتصاعد العداة في العالم للسياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل وقد أرادت الشعوب في التغيير وتقرير المصير علما أن دول شرق أوسطية مثل مصر- التي حاولت التفلة من المهينة الأمريكية والتوجه نحو روسيا واتخاذ تركيا خطوات بعيدة عند المحور الأمريكي الغربي وكذلك وإيران غيرها. (الشرقاوي، ٢٠١٣ : ٢-١).

تتفق الإستراتيجية والأهداف الأمريكية من جر (الناطو) إلى المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج العربي مع أهمية هذه المنطقة بالنسبة للناطو لعدة أسباب أبرزها : النفط، وتأمين موارده وخطوط انتقاله، إذ أن منطقة الخليج العربي تنتج ٢٦ مليون برميل يوميا، حيث يوجد في منطقة الخليج العربي ما يقرب من نصف احتياطي العالم من الغاز أيضا، ويتوقع أن يزيد معدل إنتاج النفط في الخليج العربي إلى ٣٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠، حيث تستحوذ كلا من السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة على المراكز من الثاني إلى الخامس من احتياطي الغاز في العالم (مرهون، ٢٠٠٧ : ٨١).

وقد حدد حلف الناطو عناصر إستراتيجية الجديدة التي أصبحت تركز على لعب دور حاسم في السياسة الخارجية بتحديدته للتهديدات المقبلة ووظائفه المستقبلية

في ظل نظام أحادي القطبية فقد شملت معالم إستراتيجية الجديد في الشرق الأوسط محاربة الإرهاب وعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وتأمين موارد الطاقة وخطوط إمدادها ولتصدي لإيران ولكل دولة تمتلك السلاح النووي. (النعيمي، ٢٠١٠ : ١٨٦).

ويتناول هذا المبحث المطلبين الآتين:

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية في الأزمات الواقعة الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : مستقبل الإستراتيجية الخارجية الأمريكية في أزمات الشرق الأوسط .

المطلب الأول

الإستراتيجية الأمريكية في الأزمات الواقعة في الشرق الأوسط

إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يسير وفق مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة ممثلاً كان التوتر الدائم في هذه المنطقة احد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي فإن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن احد المتطلبات الأساسية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تكريس قدرتها من الهيمنة والانتصار على العالم وقد شعرت أمريكا أن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمين السياسي في منطقة لم يعد كافياً في أحداث التغيير المطلوب بالمنطقة فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط ولكن رغبتها تشمل تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي يمثل هذه التهديدات فكان عليها أن تتابع الركائز الأساسية في إستراتيجيتها في الشرق الأوسط. (عطية، ٢٠١٦ : ٢-٣).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحاور التالية :

أولاً : الموقف الاستراتيجي الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني.

ثانياً : الموقف الاستراتيجي الأمريكي الأزمة السورية.

ثالثاً : الموقف الاستراتيجي الأمريكي من المشهد العربي الجديد.

أولا : الموقف الاستراتيجي الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني :

للولايات المتحدة الأمريكية ثوابت إستراتيجية في إيران تعكسها حقائق سياسية وإستراتيجية تنطلق من مصالح أمريكية ثابتة فهذه المصالح لم تعتم على شخصية واحدة ففي أثناء الحرب الباردة كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي- المحافظة على استقلال إيران بعيدا السوفيتي في أفغانستان والتغلغل إلى الشرق الأوسط عليه فإن المصلحة الأمريكية سارت مع أهداف إيران في الاستقلال في تلك الحقبة. (كسينجر، ٢٠٠٢ : ١٩٧-١٩٨).

لإيران أهمية كبرى في الإستراتيجية الأمريكية لأسباب عديدة منها أن لإيران تأثيرا كبيرا في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا نتيجة اضمحلال النفوذ الروسي من هذا المنطلق تعد إيران لاعبا جيواستراتيجيا (بريجنسكي، ١٩٩٩ : ٦٦).

وتركيا وإيران هما لاعبان استراتيجيات في الشرق الأوسط وأكثر أهمية من الدول الأخرى في المجالين السياسي والاقتصادي كما أن كليهما منافس للآخر على النفوذ الإقليمي داخل البلقان الأوراسية وبذلك يكون كل منهما لاعبا جيواستراتيجيا مهما في المنطقة كما أن إيران ليست مهمة لدورها كلاعب جيواستراتيجي فحسب بل لكونها محورا جيوبوليتيكا ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الاقتراب من إيران والتودد إليها أحيانا تكتسب ظروفها الداخلية أهمية حاسمة في مصر- والمنطقة، ولذلك بدأت الولايات المتحدة بالبحث عن السبل التي تقربها من

إيران لان الدبلوماسية تقتضي- التقرب إما من إيران أو العراق (أبو ينحسكي، ١٩٩٩ : ٦٦).

ترى إيران أن حقها الطبيعي ووفق القانون الدولي انه يمكن الاستفادة من حقها الطبيعي بامتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، وذلك لأنها تعتقد أن أية دولة لا تمتلك طاقة كهربائية ولا تعامد الطاقة النووية ستواجه مشكلة أساسية لذا فالطاقة النووية احتياج حقيقي على المسؤولين أن يستثمر في التحرك باتجاه التقنية. (عباس، / ٢٠١٢ : ٧٥).

ولقد لخص الرئيس الإيراني حسن روحاني ديناميكية مرحلة امتلاك على البرنامج النووي أن ابرز اهتماماتنا في هذه المرحلة هي حماية أسرار الدول وشرف النظام وسلطته وفي الوقت نفسه بناء الثقة في علاقاتنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول مختلفة من العالم ويقول (إن الانجازات النووية الإيرانية شملت الانتهاء من بناء منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان وبناء أجهزة الطرد المركزي ومفاعل الماء الثقيل في أراك واستمر النشاط لبناء مفاعل ٤٠ ميغاواط (Ditto, ٢٠١٣ : ٤١).

ومهما يكن من أمر ، فإن إيران جلست على طاولة المفاوضات مع الدول العظمى ١+٥ للتوصل إلى اتفاق نووي حول برنامجها لهذا وبعد مفاوضات شاقة وليست بالقصيرة أعلن عن توصل إيران مع الدول العظمى عن توصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني في جنيف يضمن لإيران حقها القانوني في تخصيب

اليورانيوم بالمقابل أن تعلق تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠% لمدة ستة أشهر فضلا عن العمل في مفاعلي منشأة أراك وناز النوويين

(سبيسوس، ٢٠١٣ : ٨).

إن ازدواجية الإستراتيجية الإيرانية وأجندتها المركبة تظهر جلية في الاختلاف في خطابها الداخلي للشعوب الإيرانية ووصفها الولايات المتحدة والغرب بأنها العدو الأول لها وبين ممارستها للسياسة الخارجية والتي تطابقت أحيانا كثيرة مع الرؤى الغربية الأمريكية سواء في ملف أفغانستان أو في بدايات الملف العراقي عام ٢٠٠٣. ومن الصعوبة بمكان فهم إستراتيجية إيران فهناك فجوة بين خطابها وأفعالها وبين إحساسها بالظلم وسلوكها وبين مصالحها الأيديولوجية والوطنية، وأفعالها غير المتسقة. (ناميدي، ٢٠١٦ : ٢).

وبهذا فإن إيران استطاعت من انتزاع حقها في امتلاك برنامج نووي.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعته إيران ومجموعة دول ١+٥ فقد صرح باراك أوباما الرئيس الأمريكي السابق بعد توقيع الاتفاق مباشرة بان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الدوليين قد توصلوا بعد عامين من المناقشات إلى أمر لم تتوصل إليه عقود من العداة وهو اتفاق شامل وطويل الأمد مع إيران يمنعها من الحصول على سلاح نووي وأشار إلى انه وبسبب هذا الاتفاق فإن إيران لن تنتج اليورانيوم عالي التخصيب إضافة

إلى البلوتونيوم اللذين يشكلان المادة الخام اللازمة لصنع قنبلة نووية، وقد وصف أوباما الاتفاق بأنه فرصة يجب اقتناصها وقد حذر الكونغرس الأمريكي من انه سيستخدم حق النقض ضد أي تشريع يعرقل التطبيق الناجح للاتفاق مؤكدا انه قطع أي طريق أمام إيران لامتلاك سلاح نووي (أوباما، ٢٠١٥ : ١).

ثانيا : الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية:

تشهد سوريا في آذار مارس ٢٠١١ تحركات الشعبية طالبت بالإصلاح تعاملت معها قوات الأمن بقسوة كبيرة وسرعان ما تحولت هذه التحركات إلى المطالبة بإسقاط النظام وتحولت هذه التحركات إلى مواجهات مسلحة شملت كافة الأراضي السورية وتم تدويل الأزمة السورية حيث اصطفت كلا من إيران وروسيا وحزب الله إلى جانب النظام السوري، وفي المقابل اصطفت الولايات المتحدة وتركيا والخليج العربي إلى جانب قوى المعارضة وفي يوم ٢٠١٣/٨/٢١ تعرضت مناطق في غوطة دمشق الشرفية لقصف بالغازات السامة أودى بحياة مئات الأشخاص وأكدت مصادر أمريكية وتركية بان المسؤول عن هذا القصف هي قوات النظام السوري أدانت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الأسلحة كيميائية الأمر الذي أعلنت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري وذلك في ٢٠١٣/٨/٣١ والولايات المتحدة الأمريكية أرادت من خلال هذه الضربة ما يلي : (نوفل، ٢٠١٤ : ٢٢-٣٠).

١- الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم والإقليم واحترام الإجماع الدولي في منع استخدام أسلحة غير تقليدية، وحماية حلفاءها في المنطقة إسرائيل وتركيا، والأردن، ولبنان.

٢- توجيه رسالة قوية لدول أخرى على مستوى الإقليم والعالم بأنه من غير المسموح لهذا تهديد السلم العالمي واستخدام هذا النوع من الأسلحة.

٣- حماية المصالح الأمريكية في المقام الأول، ومصالح حلفائها في المنطقة وخاصة إسرائيل ومن هذا المنطلق فإن تجميع السلاح الكيماوي السوري باعتباره تهديدا إقليميا يعد على رأس الدوافع الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية لسوريا.

٤- إعادة ترتيب مجمل الأوضاع السياسية في المنطقة .

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن الضربة العسكرية بسبب رفض الكونغرس الأمريكي، وموافقة سوريا على تسلم أسلحتها الكيميائية والتوقف عن تصنيع هذه الأسلحة وتحقيق الرقابة الدولية على تلك الأسلحة.

مهما يكن من أمر فإن الإستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا في عهد ترامب كانت تركز على تغيير السياسة الأمريكية تجاه سوريا حيث يرى ترامب ضرورة التنسيق مع روسيا لمحاربة الإرهاب وإعادة النظر بماهية تدعهم واشنطن وحلفائها تحت تسمية معارضته معتدلة، فإستراتيجية ترامب في سوريا تقوم على التنسيق الكامل مع الروس والاحتفاظ بنظام الأسد ووقف الدعم الأمريكي للمعارضة

السورية بينما ستظل القوات الحكومية تتلقى الدعم الروسي مثالها مع المعارضة. (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٧ : ٢-١).

ومهما يكن من أمر فإن الإستراتيجية الأمريكية في سوريا تقوم على الحفاظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها ونفط الخليج والحفاظ على هيبة الولايات المتحدة الأمريكية

ثالثا : موقف أمريكا من المشهد العربي الجديد:

تراقب الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث الغير متوقعة على الإطلاق في المنطقة العربية إذ رغم الدعوات الأمريكية إلى نشر الديمقراطية في المنطقة منذ إستراتيجية جورج بوش الابن، إلا أن سياستها الحالية تتمحور في خطوات لا تعبر عن وجود إستراتيجية جديدة وإنما الإبقاء على نفس الاستراتيجيات مع بعض التصريحات الدبلوماسية العمومية، فهي تراقب ما يحدث دون وجود طريقة للتعامل معه، ورغم تفهم أمريكي لما ترفضه الشعوب العربية إلا أنهم لا يعرفون أهدافهم وهو ما يشكل مصدر قلق لأمريكا رغم أن مكافحة الفساد بأنواعه وإنهاء الهيمنة السياسية والاقتصادية للأنظمة والنخب سيؤدي إلى خلق فرص اقتصادية ووظائف وحرية ... الخ.

يمكن تلخيص ما يدور في عقل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وما تقوم به في جملة من النقاط، أبرزها :

١. مراقبة التطورات في كل البلدان العربية، حيث وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة بان الثورات الشعبية ستطال كل الدول العربية لكنها لن تتدخل فيها تاركة للشعوب حرية الحركة تقرير مصيرها بنفسها وستتدخل في الوقت المناسب بشكل لا يؤدي إلى خسارتها للأنظمة أن استطاعت تأهيل نفسها، أو الشعوب إن لم تقبل بهذه الأنظمة وهذا ملاحظ على الأداء الأمريكي في التعامل مع كل قضية وكل بلد على حدة فالخطاب الأمريكية الذي يركز على مساندة حقوق الشعب بالتعبير وضرورة دعم الديمقراطية وتحذير الأنظمة الرسمية من عدم الإفراط في استخدام القوة لكبح المطالبات الشعبية خطاب مكرر جاء على لسان صناع القرار في أكثر من مناسبة وقبل الثورة التونسية.

٢. تقديم النصائح المباشرة إلى بعض الدول اتخاذ خطوات استباقية من اجل الإصلاح، قبل أن يكون الوقت قد تأخر خاصة في الدول ذات النظام الملكي وكانت كلمات أوباما واضحة ، أو كما قال احد سفراء الولايات المتحدة السابقين في المنطقة نصيحته الأخيرة إلى الأنظمة العربية : تعاملوا مع الثورات قبل أن تستهلككم.

٣. تقييم ونقد ذاتي الأجهزة المخابرات عن سبب عدم توقع هذا الحراك، ومعدم معرفة واقع العالم العربي مع العلم أن بعض وثائق الويكيليكس قد أشارت إلى احتمال قيام ذلك لكن الإدارة الأمريكية لم تأخذ الأمور على محمل الجد.

٤. دعم الرأي العام الأمريكي للثورات الشعبية في الوطن العربي بنسبة تزيد عن ٧٠% وهذا مؤشر متوقع يتوافق مع قيم المجتمع الأمريكي الذي يختلف مع الإدارات الأمريكية.

٥. الاستفادة من النصائح التي أطلقتها بعض الدول العربية بشأن ضرورة عدم التخلي عن الأنظمة الرسمية بسرعة كما في الحالة المصرية، حيث أدى الخلاف السعودي الأمريكي إلى إعادة النظر بعد فتور في العلاقات الثنائية لدولة تسيطر على أكبر احتياطي نفطي في العالم ومرتبط بالاقتصاد الأمريكي.

٦. لوحظ الارتباط الأمريكي في التعامل مع الحراك الشعبي في العالم العربي وتمثل ذلك في ما يأتي :

- التردد الأمريكي في التعامل مع تونس ومصر وليبيا واليمن.
- انقسام الإدارة الأمريكية في التعامل مع ليبيا، فالرئيس ووزير الدفاع كانا ضد استخدام القوة، ووزيرة الخارجية و سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة كانتا مع استخدام القوة .
- تردد الولايات المتحدة وترك الباب مفتوحا لدور أوروبي غير قادر على القيام به.
- ارتباك الإدارة الأمريكية في التعامل مع الوضع في البحرين مقارنة مع بقية الدول العربية الأخرى.

● الحذر الأمريكي في التعامل مع دول العالم العربي فمشاركتها في تطبيق حظر الطيران إليها الشعوب العربية على أنها تدخل حربا في دولة إسلامية للمرة الثانية، مع أن تاريخها منذ عام ١٩٥٨م المنطقة اشتمل على عشرة حروب وتدخلات عسكرية، فحرصت على موافقة الجامعة العربية ومجلس الأمن وتسليم القيادة إلى أوروبا والناو، لينظر للأمر على انه عمل أممي وليس أمريكيا، وموافقة الجامعة العربية وبالتالي فقد حصلت على إجماع دولي يجدد قيادتها للعالم وعليه فقد استفادت من هذه اللحظة التاريخية عبر براغماتية السياسة الخارجية.

٧. تخوف الولايات المتحدة على أنظمتها الصديقة في المنطقة مثل السعودية، وخشيتها من خسارة أي من حلفائها نتيجة دور تتبناه وهذه رسالة واضحة بأنها ستراقب وتنصح الأنظمة ولن تتدخل إلا وفق مصالحها.

٨. التخوف الأمريكي من تنامي قوة الإسلاميين وسيطرتهم على الأنظمة السياسية وذلك حسب قول وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي لعدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث بعد هذه الثورات فالخيارات الكلاسيكية كانت بين أنظمة تسيطر عليها قوى إسلامية أو أنظمة قمعية فأمريكا لم تبحث عن حل ثالث لم تتعامل مع الشعوب بل تعاملت مع الأنظمة ومع القوى الإسلامية من خلال الأنظمة.

٩. حالة الفوضى السياسية في المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تحدث في المنطقة وتؤثر على المصالح الأمريكية إذ ترى أن الأنظمة السياسية لا بد أن تستمر في العمل وإلا فإن ذلك سيعمل على تراجعها وعدم قدرتها على القيام بمهامها.

١٠. ارتفاع أسعار النفط وتأثيرات على الاقتصاد الأمريكي ، الذي بدأ مرحلة من التعافي حيث يمكن أن يعصف ذلك بكل جهود الرئيس، في ضوء ضغوطات الحزب الجمهوري، خاصة حرب الموازنة العامة ودعوة حزب الشاي الذي يصوت مع الحزب الجمهوري المطالب بتخفيض النفقات وهذا ما حدث في ضوء الاستعداد للانتخابات الرئاسية.

أما الأردن الذي يتلقى المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والذي وقع على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ بان تتعهد الولايات المتحدة بشكل غير ملزم بتقديم ما لا يقل عن مليار و٢٧٥ مليون دولار كمساعدة خارجية للأردن من ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ إلا ان الاردن رسمياً عارضة سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، ذلك لأنه يتعارض مع الدور الأردني الهاشمي في الوصاية على الأماكن المقدسة. (مركز الدراسات الجزيرة، ٢٠١٨ : ١-٢).

وفي سوريا فان التدخل الروسي لحل الأزمة السورية كان بسبب فشل التحالف الدولي في تحقيق نتائج ملموسة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، رغم مرور عام على غارات التحالف، حيث أسهم الإعلام الروسي في الترويج لمخاطر سقوط دمشق على يد مقاتلي (داعش) المنتشرين، في جنوبها ، ومن

ثم بدأت في نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠١٧ التمهيد لأول تدخل عسكري لروسيا خارج البلدان روسيا الاتحادية منذ عام ١٩٩١، وقد بدأت روسيا تدخلها بحصولها على طلب رسمي من دمشق للمساعدة في محاربة داعش والإرهاب الذي تمثله الفصائل المسلحة في سوريا، وقررت العمل بعيدا عن التحالف الدولي الذي تراه غير شرعي ولا يمكن أن ينجح في مهمة القضاء على داعش لأنه لا ينسق مع الحكومة السورية الشرعية على الأرض. (الياس، ٢٠١٦ : ١).

المطلب الثاني

مستقبل الإستراتيجية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

هناك مجموعة من المعضلات التي لا بد للولايات المتحدة من حلها قبل تطوير إستراتيجية فاعلة للتعامل مع العالم العربي تحت التكوين، فعلى الولايات المتحدة أن تحرر من معضلتين مرتبطتين بالمنطقة : الأولى معضلة وقيود المصالح على حساب القيم، والثانية معضلة امن إسرائيل والسلام، إذ هل ستبقى رهينة للدور الإسرائيلي الذي يمثل عبئا استراتيجيا عليها .

كما يجب أن تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يحدث في المنطقة ليس له علاقة بالسياسة الخارجية بل له علاقة بالسياسات المحلية للأنظمة الرسمية وان المنطقة بحاجة إلى فكر جديد وقيادات جديدة تهندس مطالب الشعوب وتطورها

من خلال مؤسسات جديدة تضرر المصالح الأمريكية إن بقيت على نفس الإستراتيجية للمنطقة، لأنها لن تتمكن من رؤية النظام لعربي الجديد الذي يتشكل ذاتيا.

مهما يكن امر، فإن مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يقوم على اعتبارات منها استمرار قوة الولايات المتحدة السياسية، والعسكرية والإستراتيجية لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، ولتحافظ على مصالح حلفاءها، وهبتها في العالم والإقليم.

لم يتوقع صناع السياسة الأمريكية حراكا شعبيا عربيا، ولا ما نتج عنه من تحولات سياسي في المنطقة لم يكونوا قد طرحوا الموضوع على طاولة النقاش في حوارات مجلس الأمن القومي الأمريكي حسب ما أوردت مصادر رفيعة المستوى إلى صحيفة نيويورك تايمز، فالمواضيع ذات الأهمية في المنطقة كانت تمثل ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ملف إيران النووي، والذي أخفقت أمريكا في كليهما، كما أن مراكز الدراسات الأمريكية لم تناقش احتمالية حدوث تطورات سياسية غير متوقعة في المنطقة، ما دل على الافتراضات الخاطئة التي أخذت عن الشعوب العربية وعدم حملها بمحمل الجد. (قبلان، ٢٠١٧: ٣-٤).

إن إخفاق الإدارة الأمريكية في التنبؤ بالحراك الشعبي العربي دل على استخدام نظارة التحليل الإسرائيلية في رؤية الأنظمة الرسمية، وعدم قدرتها على التعامل مع الشعوب لتقييم قدرتها علما أن مؤشرات التنمية والتقارير الدولية

حولها كانت واضحة في ما يتعلق بتزدي الأمن الإنساني وانتشار الفساد لكن يبدو أنها استساغت نظريات الحكام العرب باعتبارهم حكموا فترات طويلة تحت نفس الظروف ما شكل معضلتها الفكرية في المنطقة، والتي تقضي- بدوام إعطاء الفرصة للأنظمة الحاكمة المسيطرة على الأمور، فكان تغير الخصائص الوطنية للدول العربية بتغيير الأنظمة السياسية عاملا في إعادة الحسابات الأمريكية تجاه المنطقة. (ريا بوف، ٢٠١٧: ٢-٣)

إن متابعة السياسة والتصرّيات الأمريكية يشير إلى اهتمام كبير بالديمقراطية في المنطقة لمن حسابات المصالح كانت وما زالت تتفوق على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وعليه فقد أخفقت الولايات المتحدة مرة أخرى في المنطقة ولكن هذه المرة مختلفة عن كل المرات، وإذا ما استبدلت الأنظمة العربية بأنظمة سياسية تطلق المبادرات وتستغل الثروات لتصل بالعالم العربي إلى مرحلة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق التساوي وليس التبعية أو الدونية التي كرستها الأنظمة الرسمية في ضوء نظريتها القائمة على بقاء الأنظمة وأمنها .

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم تسليط الضوء على الموقف الإستراتيجي الأمريكي من خلال مناقشة القضايا الآتية : (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ١-٣)

هل تغيرت الإستراتيجية الأمريكية؟ أم أن هناك احتمال للتغيير في ضوء التطورات المتلاحقة التي لم تكتمل بعد ونتائجها لم تزل غير متوقعة؟ وأين تقف

الولايات المتحدة من المشهد العربي قيد التكوين؟ وما هي هواجسها
وخططها؟ وما إستراتيجيتها في المنطقة مستقبلا؟

اعتقد انه لا يمكن الحديث عن تغير سيحدث في السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه الوطن العربي إذ ستبقى المصالح هي التي تحكم السلوك الأمريكي المتعلق
بالمنطقة، وحسب تعبير جيمس بيكر وزير الخارجية السابق في حديثه لفريد زكريا
في قناة سي إن إن : ستبقى المدرسة البراغماتية المثالية تحكم السياسة الأمريكية
بشكل عام والثورات الشعبية بشكل خاص، الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن
تتدخل في الثورات الشعبية من خلال وسائل دبلوماسية ودعم اقتصادي ومادي
ولكن لن يكون هناك تدخل عسكري إلا في حالات استثنائية جدا مثل الحالة الليبية
مع أن ذلك كان محض استعراض غير مباشر للقوة الأمريكية من اجل إثبات
نظريات نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن حول أهمية أمريكا في العالم، إذ قال
في السنة الأولى لتوليه منصبه أمام مؤتمر ميونخ الأمني للعلاقات الأوروبية
الأمريكية : إن العالم لا يستطيع حل مشكلاته دون أمريكا، ولا تستطيع أمريكا حل
مشكلات العالم وحدها، فوقفت الدول الأوروبية والدول العربية عاجزة عن القيام
بأي عمل عسكري ضد نظام القذافي، إلا بعد أن حققت للولايات المتحدة كل
مطالبها وشروطها فالولايات المتحدة تحملت عبء الأكبر من التكلفة العسكرية في
ضرب قوات القذافي لكنها تعمل بحذر ولن تقوم باستخدام القوة العسكرية إلا إذا
كان هناك تهديد مباشر لأمنها القومي لان ذلك سيتطلب دعما شعبيا، غير متوفر في

ضوء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية ففي ضوء وجود ١٤ مليون عاطل عن العمل ووظيفة واحد لكل خمس يطلبونها وقنبلة الدين المتوقع انفجارها في أي وقت فإن المواطن الأمريكي يتساءل : كيف تجدون المال لتمويل الحروب بينما لا تجدونها لخلق فرص عمل؟ .

ويتفق مع مفهوم وزيرة الخارجية الأمريكية للقوة الذكية بان أمريكا ستستخدم القوة بانتقائية بما يحقق مصالحها و سيكون استخدام القوة أحاديا أو امميا أو الاثنين معا ما يعكس براغماتية تعطي الإستراتيجية الأمريكية مرونة في التعامل وتخفف من حجم التوقعات الدولية من قبل دول العالم.

وأرى ان المصالح الأمريكية لم تتغير في المنطقة حيث حددت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كيلنتون الأهداف في المنطقة وهي ثابتة عبر كل الإدارات، لكنها أرادت تذكير الدول الأوروبية بها كونها تتقاطع مع المصالح الأوروبية في خطابها أمام مؤتمر ميونخ الأخير، ووافقها السيناتور الجمهوري جون ماكين وتتمثل بما يأتي :

- التعاون الأمني القوي مع الأنظمة العربية التي بدأت تتهاوى منذ الثورة التونسية (ثورة الياسمين).
- السلام بين إسرائيل والعرب بما يضمن حماية امن إسرائيل.

● الملف النووي الإيراني، أي منع إيران من امتلاك قدرة نووية عسكرية
علما بان سلوكيات الولايات المتحدة في المنطقة خدمت طموح إيران
في الهيمنة الإقليمية وأضعفت من دور الدول العربية.

● محاربة الإرهاب ممثلا بالقاء عدة بعد أن تغيرت الإستراتيجية
الأمريكية التي أعلنها الرئيس باراك أوباما والتي تعاني من مشكلات
كبرى خاصة حربها في أفغانستان.

ولخصت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس أساس العلاقة
بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، وذلك في خطابها في الجامعة
الأمريكية بالقاهرة عام ٢٠٠٥ ويتمثل بدعم الأنظمة غير الديمقراطية مقابل تحقيق
المصالح الأمريكية وعلى حساب الديمقراطية في هذه الدول لم تتغير هذه
الإستراتيجية في ما يتعلق بالمنطقة.

كان يمكن للأمر أن تتجه نحو البساطة إذا اقتضت على التعامل مع قيادات
هذه الدول ولكنها ما لبثت أن بدأت تتعقد في الوطن العربي فبدلا من التعامل مع
رؤساء الدول صار على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع حقائق جديدة
تتمثل في ٣٠٠ مليون عربي أعمار ٦٠% منهم اقل من ٣٠ سنة، ونسبة البطالة بينهم
حوالي ٣٠% ويستخدمون وسائل الاتصال الاجتماعي ولم تعد وسائل الترغيب
والترهيب التي تلجا إليها الحكومات العربية تشكل رادعا لهم، ومعظمهم يتطلع
حسب استطلاعات الرأي العام التي أوردتها فريد زكريا في مجلة التايم في شهر

مارس الماضي، إلى العيش في بلدان حرة متقدمة يحصلون فيها على وظائف،
وتؤمن لهم حياة كريمة.

واعتقد إن ما يزيد الأمور صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو
أن هذه الثورات داخلية المذبت ولم تتأثر بعوامل التخوف الأمريكية المرتبطة
بالإرهاب، والقوى الإسلامية المتشددة وعليه فإن المصالح الأمريكية ما زالت نفسها
والإستراتيجية نفسها مع بعض التغيرات التي ترتبط بالحديث العاطفي الذي لا
يتبعه فعل عملي.

وبالنسبة لمستقبل المنطقة في ظل الهيمنة الأمريكية على اعتبار منطقة
الشرق الأوسط تشكل البقعة المحورية الأكثر سخونة وتأثير واضطراب في السياسة
الدولية المعاصرة والنظام الدولي القائم، ومن جملة ما يشار إليه مستقبلا ، ظهور ما
يمكن عليه المحاور الجيوبولتيكية في مواجهة القوى الإقليمية التي يطلق عليها
باللاعبين الجيوإستراتيجيين بأنها تلك (الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها
ودوافعها فقط إنما من موقعها الحساس والنتائج التي تترتب على الهشاشة الضمنية
لظروفها وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الإستراتيجيين مثل الولايات المتحدة
الأمريكية وروسيا وإيران وتركيا والصين والاتحاد الأوروبي (الفطيسي، ٢٠١٧ : ١-٢).

إن الدول المحورية في الشرق الأوسط هي مجموعة الدول التي قدر لها أن
تكون في موقع جغرافي يؤهلها للعب دور محوري قادر على التحكم في توجهات

وظموحات بقية اللاعبين الجيواسراتيجين في المنطقة من جهة، ويساعدها على امتلاك الأوراق المؤثرة في تحديد النفاذ إلى مناطق مهمة في الشرق الأوسط أو حجب تلك الموارد عن لاعب جيواسراتيجي مهم كالولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا التي تطمح لتكون كذلك في مناطق أخرى من العالم.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوعا ذات أهمية كبيرة في السياسة الدولية لفت أنظار العالم منذ نهاية الحرب الباردة ١٩٩٠م وكذلك فقد حاز على اهتمام الدارسين والباحثين في الاستراتيجيات الدولية وهو مكانة الشرق الأوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠١٠-٢٠١٧ ، إذ أن الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية تحوز على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن منطقة الشرق الأوسط تشكل منجما استراتيجيا تحقيق وتنفيذ فيها الولايات المتحدة الأمريكية جل مصالحها الوطنية نظرا للأهمية الاقتصادية السياسية والإستراتيجية التي تنعم بها هذه المنطقة من حيث الموقع، الثروات، الأمر الذي يميزها عن غيرها من شتى مناطق العالم وبسبب احتوائها على أكبر خزين نفطي في العالم ولإسهامها منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) في صياغة العديد من التحولات والتغيرات التي شهدتها العالم.

ومن هنا ، فقد كانت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية لذا يمكن تلخيص نتائج وتوصيات هذه الدراسة بالاتي :

أولا : النتائج :

- ١- إن إستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ولدتها الجغرافيا والديموغرافيا وقد اقترنت تلك العلاقات بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ايدولوجيا حيث فرضت على صناع القرار في بلدان المنطقة انتهاج سياسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي دول المنطقة الحليفة والصديقة، ولها مصالحها الإستراتيجية فيها.
- ٢- هناك مجموعة من عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الشرق أوسطية الأمريكية انعكست بشكل مباشر على طبيعة التفاعلات في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.
- ٣- اتضحت معالم الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١/أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ ثم ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق ثم تبلورت هذه الإستراتيجية قبل ثورات الربيع العربي وما زالت مستمرة في عهد دونالد ترامبي الآن.
- ٤- إن الإستراتيجية الأمريكية لا تضع في اعتبارها مصالح الشعوب وخاصة العربية لأنها ذات طبيعة مصلحة تقوم على المصالح القومية والوطنية الأمريكية وكذلك المصالح الإسرائيلية بغض النظر عن مصالح الآخرين.

٥- إن الإستراتيجية الأمريكية قائمة على تجريب كل البدائل الأخرى وتعتمد كذلك على دور المؤسسات الأمنية والاستخباراتية ومراكز الفكر وليس الدور العسكري المباشر وهي تعمل انطلاقاً من خدمة المصالح الأمريكية بغض النظر عن يحكم الولايات المتحدة.

٦- الظاهر من الإستراتيجية الأمريكية ومن خلال التجارب السابقة أن ليس فيها وفاء للأصدقاء والحلفاء من الحكام في أي دولة وهي من أسسها التخلي عن أي حاكم في أي مرحلة تتصادم مع المصلحة الأمريكية وما حصل في مصر وتونس واليمن والعراق إلا دليل على ذلك.

ثانياً : التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي :

١- يجب على دول منطقة الشرق الأوسط العمل على مواجهة أطماع الولايات المتحدة واستراتيجياتها القائمة على المصلحة الأمريكية والإسرائيلية فقط، وذلك من خلال الوفاق الشرق أوسطي، ومن خلال انتهاج سياسات التفاوض والدبلوماسية للحصول على الحقوق وخاصة العربية.

٢- العمل على إيجاد منظومة تعاونية عربية -عربية وإنشاء آلية للتعاون الاقتصادي فيما بين دول المنطقة والحفاظ على ثرواتها الطائلة أمام الأطماع الأمريكية والإسرائيلية التي لا تبقى ولا تذر خاصة في ظل وجود قدرات عربية وإيرانية وتركية كبيرة قادرة على مواجهة المصالح الأنانية الأمريكية.

٣- العمل على إيجاد منظومة أمنية شرق أوسطية وخاصة عربية إيرانية وحل القضايا العالقة مع إيران وإقامة جسور من الثقة بين الجانبين لمواجهة الإستراتيجية الأمريكية القائمة على الهيمنة والسيطرة وامتصاص دماء الشعوب وثرواتهم.

٤- على الجانبين الإيراني والعربي أن يدرك أن الإستراتيجية الأمريكية تقوم على تبيد الثروات الشرق أوسطية وخاصة العربية وتستخدم في القضاء على الشعوب العربية فهي تقوم بقتل العرب بأموال العرب، والعراق شاهد على ذلك.

٥- على بلدان الشرق الأوسط تبني إستراتيجية واضحة وموحدة بشأن امتلاك العلم والمعرفة وخاصة المشاريع والمحطات النووية، ولعمل على مواكبة التطورات العالمية لإظهار نوع من الندبة للولايات المتحدة الأمريكية لان القوة تواجه بقوة اكبر منها.

إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع نظرا لأهميته للباحثين والدارسين وصناع القرار في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة البلدان العربية.

مراجع الدراسة :

الكتب العربية والمترجمة :

١. إبراهيم حسنين، توفيق (٢٠١٣) النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، الكويت.
٢. أمين، سمير (١٩٩٢) النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ط١، العدد ٩٠، آذار مارس ١٩٩٢م.
٣. البدوي، ثريا، احمد ٢٠١٦ ، الدبلوماسية العامة الأمريكية عبر الفيس بوك، دار عالم الكتاب، بيروت، ط١.
٤. البرهان، احمد (٢٠١٦) توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، السنة ٢٠ / العدد ٧٧، خريف ٢٠١٦.
٥. بكري، محمود، (٢٠١٢) جريمة أمريكا في الخليج الأسرار الكاملة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٥.
٦. تنيرة ، بكر مصباح (٢٠٠١) التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي السياسة الأمريكية والعرب، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط٣.
٧. توفلر، الغن (١٩٩٠) حضارة الموجة الثالثة، ترجمة ،عصام ،الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، لبنان.

٨. ثرو، ليستر (٢٠١٥) المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ط١.
٩. الحمد، جود، (٢٠٠٩) رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن السنة ١٣/العدد ٤٩، خريف ٢٠٠٩م، ط١.
١٠. دويدار، حنان(١٩٩٧)، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٧ كانون الثاني، يناير ١٩٩٧.
١١. زهران، جمال(١٩٩٦) النظام الدولي والاقليمي بين الاستمرارية والتغيير مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ب.م. ط١.
١٢. زهرة ، عطا محمد صالح(٢٠١١) اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
١٣. سليم، محمد السيد (١٩٩٧)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢.
١٤. سيتسوتي ، جيمس ومايكل سيتنج (٢٠١٣) هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليل للمفاوضات النووية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي .
١٥. شلبي، سعد شاكر (٢٠١٣) الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١ .

١٦. صبحي، انس (٢٠١٥)، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران، (قراءة في مستقبل المنطقة العربية) مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهريين، العراق، العدد ٤٢.
١٧. عباس، عامر (٢٠١٢) البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية ، بيروت.
١٨. عبد الله ، إسماعيل (١٩٩٧) الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة الطريق، العدد الرابع، بيروت، تموز، آب ١٩٩٧م.
١٩. عيسى، محمد عبد الشفيح (٢٠٠٨)، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقصادي العالمي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام القاهرة، العدد ١٧٣/حزيران ، يونيو ٢٠٠٨.
٢٠. قاعود، يحيى (٢٠١٥)، الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام السياسي الدولي، مركز التخطيط الفلسطيني، والمركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر.
٢١. قبلان، نضال (٢٠١٧) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البلدان العربية أزمات الشرق الأوسط، لا تتغير ولا تتبدل يتبدل الرؤساء نادي المشرقين، موسكو، روسيا، ٣/ آذار مارس ٢٠١٧.
٢٢. كسنجر، هنري (٢٠٠٢) هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٣. كلاوسن، باتريك، وهندرسون سايمون (٢٠١٦)، سياسة الطاقة أمريكا والشرق الأوسط، في عصر- الوفرة النفطية، معهد واشنطن للدراسات السياسية، والإستراتيجية واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية تموز / يوليو ٢٠١٦.
٢٤. لوفابر، مكسيم (٢٠٠٦) السياسة الخارجية الأمريكية ترجمة حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة بيروت، ط ١.
٢٥. مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية (٢٠١٧) الارتباك الإستراتيجية ، قرابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة، مصر.
٢٦. مركز دراسات الجزيرة (٢٠١٧) صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة، مركز دراسات الجزيرة، قطر الدوحة.
٢٧. مركز دراسات الجزيرة (٢٠١٨)، موقف الأردن من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مركز الدراسات الجزيرة للدراسات، قطر، الدوحة، ١٤ شباط/فبراير، ٢٠١٨.
٢٨. مرهون، عبد الجليل زيد (٢٠٠٧) امن الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وارداتها للنشر والتوزيع ، بيروت.
٢٩. ناي، جوزيف ، س (١٩٩١)، قيمة القيادة : الطبيعية المتميزة للقوة الأمريكية ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان.
٣٠. النعيمي، احمد (٢٠٠٩)، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط ١.
٣١. النعيمي، احمد نوري (٢٠١٠) تركيا، وحلف شمال الأطلسي-، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن.

٣٢. نوفل، احمد وآخرون (٢٠١٤) الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة\ السورية في ٢٠١٣ مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، ط.
٣٣. هاشم نوار، وطعمة، امجد (٢٠١٥) الموقف الروسي من الثورات العربية : ليبيا، مصر، وسورية، أمودجا، المركز العربي للدراسات والأبحاث ، أبو ظبي.
٣٤. هياجنة ، عدنان (٢٠٠٤) العلاقات الأمريكية العربية المصالح المبادئ، مركز الدراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ٣/تشرين أول / أكتوبر، ٢٠٠٤.

الدراسات والأبحاث :

- (١) انس ، ممدوح (٢٠١٣) إجراءات عملية توسيع الناتو، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية الأهرام ، القاهرة مصر.
- (٢) برنامج هيلاري كلينتون، الانتخابي، (١٩٩٢) واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- (٣) جاد، عماد (٢٠١٢)، الجدل حول توسيع الناتو، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، الأهرام، القاهرة، مصر.
- (٤) ربا بوف، ميخائيل (٢٠١٧) تحليل الخطاب الانتخابي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مركز الدراسات الإستراتيجية ، دبي الإمارات ٣٠/ آذار / مارس ٢٠١٧.
- (٥) سلامة ممدوح(٢٠٠٥) دور النفط العربي سيا و اقتصاديا، مركز الأردن الجديد للدراسات ، سلسلة اقتصاديات الأردن، والشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- (٦) الشاهد، جاسرن (٢٠١٢) تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر.

٧) صالح/ عبد الله، (٢٠١٢)، أهداف خطة توسيع الناتو، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

٨) صبحي، مجدي، (٢٠١٢) البعد الاقتصادي، للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط ١.

٩) عرفات، إبراهيم (٢٠١٣) روسيا والناتو الجديد، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، مصر.

١٠) مركز دراسات الجزيرة (٢٠١٧) صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية ،مركز دراسات الجزيرة، قطر، الدوحة.

١١) معلوم، حسن (٢٠١٣) الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،الأهرام ، القاهرة، مصر.

دوريات :

١) إبراهيم سعد الدين (٢٠١٠) دور مصر – الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، نيسان، ابريل، بيروت.

٢) احمد محمد السيد (١٩٩٢) التحول إلى القطب الواحد، صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٦/كانون الثاني ، يناير ١٩٩٢م.

٣) ألن، ميكي (٢٠٠٣) الكونغرس يقف وراء الإدارة في الحرب ضد العراق، القدس العربي/٢٢ آذار /مارس /٢٠٠٣.

- ٤) بدران، ودود (١٩٩٥) مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية دراسة مسحية ، مجلة عالم الفكر، المجلس، الوطني للثقافة والفنون والآداب، العددان، الثالث والرابع، الكويت، نيسان، ابريل، حزيران، يونيو ، ١٩٩٥م.
- ٥) داجاتا، ميشيل (١٩٩٥) خطوة أوروبية جديدة لمواجهة الأزمات بنوب المتوسط (رسالة روما) جريدة الأهرام، القاهرة، عدد ١٠ حزيران، /يونيو، ١٩٩٥.
- ٦) دياب، محمد (٢٠٠٣) أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش، صحيفة الرياض السعودية، عدد ١٣/كانون الثاني /يناير ٢٠٠٣.
- ٧) رضوان، رأفت (٢٠١١) النظام الدولي للمعلومات موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا إستراتيجية المركز العربي للدراسات الإستراتيجية العدد ١٢، السنة الثانية تشرين، الثاني ، نوفمبر، ٢٠١١.
- ٨) روبين، رايت (٢٠٠٣) وضع باول يهتز مجددا داخل إدارة بوش بسبب العراق خدمة لوس انجليس تايمز، الشرق الأوسط، ١٠/آذار/مارس ٢٠٠٣.
- ٩) سامون، ريتشارد (٢٠٠٣) عضوا في مجلس النواب الأمريكي يعارضون قرارا يدعو لدعم الحرب خدمة لوس انجليس تايمز، الشرق الأوسط، عدد ٢٣ ، آذار /مارس ٢٠٠٣.
- ١٠) سعيد، محمد السيد (٢٠٠٢) الكونغرس الأسود وحيد في مواجهة الإرهاب العربي، ١٤/تشرين أول / أكتوبر، ٢٠٠٢.
- ١١) عبد العزي ، محمد أسامة (٢٠٠٠) الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو،/ مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦، تشرين أول، أكتوبر. ٢٠٠١.

١٢) عبد المجيد، وحيد (٢٠٠٥) الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل، الأبعاد وردود الفعل، مجلة المنار، العدد ٨١.

١٣) العبد، جورج (٢٠٠٧) إسرائيل في القلب الأمريكي : البعد الاقتصادي السياسي لتحالف إسرائيل مع الغرب، مجلة المستقبل ، عدد ١٧٥-١٧٦، كانون الثاني /يناير ٢٠٠٧.

١٤) هلال، علي الدين (١٩٩٥) النظام الدولي الجديد والواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب الكويت، العددان الثالث والرابع، كانون الثاني/يناير آذار /مارس، حزيران، يونيو ١٩٩٥م.

١٥) وزارة الدفاع الأمريكية (١٩٩٧) روسيا أقرت صحيفة توسيع حلف الاطلنطي جريدة الأهرام القاهرية، عدد يوم ١٠/آذار مارس ١٩٩٧م.

رسائل جامعية :

١) مجيد، إياد عبد الكريم (٢٠٠٨) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة، نيجيريا أمودجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد العراق.

٢) القصيري، ولاء محمد السعيد (٢٠٠٤)، رسالة ماجستير ، السياسة الخارجية المصرية في الدائرة العربية في الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، القاهرة مصر .

مواقع انترنت :

١) سامر، الياس(٢٠١٦) التدخل الروسي في سوريا الأهداف المعلنة، والنتائج الممكنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، ٢٠١٦/١/١٦.

٢) الفطيس، محمد سعيد (٢٠١٧)، التوجهات الكبرى في مستقبل السياسة الدولية ، مركز بيروت للدراسات ، بيروت، (٢١) ١١/آب/اغسطس ٢٠١٦
www.beirutme.com/١١/٨/٢٠١٦/١١:٣٣

٣) ترامب ، دونالد (٢٠١٧)، البنود الأساسية الإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كلمة القاها ترامب يوم الاثنين ١٨/١٢/٢٠١٧، واشنطن، الولايات المتحدة : Arabic.at.com/١٨/١٢/٢٠١٧

٤) عاشور، صفاء(٢٠١٦) اللوبي، الصهيوني يختار رؤساء أمريكا صحيفة اليوم السابع، انظر الموقع : m.youm7.com/٢٠١٣/٢٠١٦/١١:١٢

٥) ناميدي، سوزان (٢٠١٦)، إستراتيجية إيران في الشرق الأوسط : انظر الموقع :
www.rudaw.net/٢٤/٢/٢٠١٦/٨:٠٠

٦) <http://١٦٤,١٠٩٠٨٤,٨٦.arabic.iraq/٠٣١٢ugar.htm>

٧) <http://arabic.cnn.com/٨٢٠٠٣/world/١٠/١٠/house.irag>

٨) <http://usinfo.state.gov>

٩) <http://www.iruqco.org/٠٠٣/٠/rashid.htm>

١٠) أوباما، باراك (٢٠١٥) تصريح الرئيس الأمريكي عقب الاتفاق النووي الإيراني ودول مجموعة ١+٥ انظر الموقع :

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast/٢٠١٤/٠٧/١٥٠٧١٤-iran-deal-obama.reaction>

١١) التحلمي، شبلي، (٢٠٠٢) السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، قبل وبعد احداث ١١/أيلول /٦تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٢ انظر الموقع :

[http://mostakabliat.com/thelhami:html٦/١١/٢٠٠٢/١٠"١١](http://mostakabliat.com/thelhami:html٦/١١/٢٠٠٢/١٠)

١٢) حول اقصاد الولايات المتحدة الصادرات الواردات النمو الاقصادي المواقع التالية : <http://www.aljazeera.net>

١٣) رايس، كوندليزا(٢٠٠٢)، العلاقات العربية الامريكية، انظر الموقع : www.aljazeera.net/٣/١١/٢٠٠٢/١١:١٦

١٤) رشيد ، عبد الوهاب حميد (٢٠١٤) نقد العولمة : www.aljazeera.net/١٢/٨/٢٠٠٢/١٢:٢٢

١٦) الشرقاوي، احمد (٢٠١٣) السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط بانوراما الشرق الأوسط : قناة العالم، ١ تشرين الثاني /٢٠١٣ انظر الموقع : www.alalam.ir/١/١١/٢٠١٣/٤:١٣

١٧) عبد الله ، عبد الخالق، ٢٠١٣، القوة العسكرية الأمريكية انظر : <http://www.annabaa.org/nbanwes/٢٢/٣/٢٠١٣/١١:٢٢>

١٨) علي، صفاء عبد الوهاب (٢٠١٧) الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

/ انظر الموقع : www.araba.fairsonal.com/١٥/١/٢٠١٧/١١:٢٢

١٩) غنايم، محمد السيد، (٢٠٠٢)، مواقف كوندليزا رايس من العراق، انظر

الموقع : www.aljazeera.net/٧/١٢/٢٠٠٣/١٠:٢٣

٢٠) غنايم، محمد السيد، (٢٠٠٢) رامسفيلد والعراق، اصرار على الحرب، انظر

الموقع : www.aljazeera.net/٨/٩/٢٠٠٢/١٠:١٠

٢١) ميكليس، راندال (٢٠٠٣) بوش يرسل للكونجرس مشروع قرار عن العراق،

انظر الموقع :

<http://www.arabic.planetarabia.com/content/article.elm.٢٢/٤/٢>

٠٠٣

٢٢) وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٧) تصريحات الرئيس دونالد ترامب حول

الإستراتيجية الأمريكية في سوريا، موقع نون بوش انظر :

www.noonpost.org/٢٠/١/٢٠١٧/٨:٠٨

- ١) Encyclopedia Britannica (٢٠١٧) middle east oxford press ,
London , ٣١/march/٢٠١٧.
- ٢) Kaplan, Morton(١٩٧٢) system and process in International
Relation willed and sons, New York , K U.S.A.
- ٣) Alan , Axelrod (٢٠٠٩) The Real history of the cold war : Anew
look at the past , sterling publishing co New York .
- ٤) Deutch, karlw (٢٠١٢) multipolar systems and International
stability world politics April ٢٠١٢
- ٥) Encyclopedia Britannica (٢٠١٣) American's forces Oxford d
press London
- ٦) Haim, Baram(٢٠٠٩) A Jublant shamir Gets what He wanted
middle east International . ٢٦/٧/٢٠٠٩.

- ٧) Krauthammer Charles (٢٠١٣) The unipolar moment foreign affairs American and The world ١٩٩٠-١٩٩١ Washington U.S.A
- ٨) Mitten Beverly, Edwards (٢٠٠٠) contemporary politics in the middle east polity press London .
- ٩) Nye, Joseph(١٩٩٢) what New world order? Foreign, affairs vol ٧١ No.٢ spring ١٩٩٢.
- ١٠) Waltz, Kenneth N(٢٠٠٧) International structure, National force of International Affairs .

